





تمت بحمد الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب منجزاً في بيان ما هو المراد من هذه الألفاظ  
والصلاة والسلام على سيد الأنام والبررة الكرام سيما ابن عمه  
على الذي نصير ظلاً للسلام ودفعه لكسلاً لأصحابنا من أعناق النواصب  
وقاضع علم الفخر لحفظ الكلام وبعد هذه فوايد الصمدية في علم العربيه حوت  
من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفة للبند بين افرق تضمنت فوايد جليله في  
قوافيق الاعراب وفوايد لم يطبع عليها الا اولوالباب وخمسها بالآخر  
الاخر بعد الصمدية جعله الله الذي من العلماء العالمين ونفعه بها  
وتشتمل على خمس جداول اولها في تعريف القوم ببيان موضوع وفائدة وعبرها  
ثما قهر ب من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة في الاضال و  
الرابعة في الجمل والخامسة المعرفات والحديقه الروضه لان الشجر والخل يشبه  
بها مقاصد الكتاب النفع والاثار والحديقه الاولى فيما اريدت تقديمه لانه  
مقدمه وكالمقدمه عرق حريشاً لا يحد وكظا نوره الانوار وهو الكثر اقله وعرفه

بناؤها النحوي علم بقوانين الفاظ العرب وقواعدها فخرج العلم القواني ونحوه من  
 الفاظ و الفاظ غير العرب ودخل العرب والمغاني والبيان وخرج بقوله من حيث  
 الاعراب والبناء لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصحتها او بغيرها فادخل  
 فيها وتطبيقها مقتضى الحال لا باعتبارها وبنائها ولذا اخض النحويان فائدة خط  
 اللسان عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء بل خطا الفهم اية عن الخطاء في فهم  
 المراد بالالفاظ السبب عن الخطا في الاعراب والبناء لا لاختلافها باختلافها ثم وقع  
 كل علم ما يثبت منه عن الاحوال الا لخطئه او لساويم وموضوعه على النحو الكلي او  
 الكلام كلافها على الاصح فالكتابة المتعمدة والوحداى جنبها القطع بجهنم باللفظ  
 به حقيقة كنهها وحكما كنههم المستخرجانا لفظه فبما ملته حكمه الشلفط به بضم  
 انما لم يقبل لفظه لاندر اخر لاندر مصدق لا يصل وان ان يبدل الملفوظ فلا يخل  
 التاثير لا سنواء مذكرة وموثقه كنهه على موضوع مفرد فخرج اللفظ المثل  
 نحو دبر تمام لموضع المعنى والموضوع المركب وهو ما يدل به على معنى  
 كغلام فربك فائمه خل نحو عبد الله علما لاندر مفرد وقبل اخر نحو عبد الله  
 لاندر كتمان ولذا امر ب ما جرابين وفيه نظر اذا الخوانه كذا لا اتحاد الموضوع والموضوع  
 له فائمه لا يصبو اكثر من كلمة وانما الخوا في اخر ما جري كلمته في الاعراب ايضا  
 له على ما كان عليه قبل العلمين ولو لم يجر الى هبة الاصليته كما فعل عكسه نحو فائمه  
 باجر انما جري واحد في الاعراب لشدة امتزاجها وصد استغلال الثانية وهي  
 اسم وفعل وحرف لا غير الاستغناء ولا هان استغناء الدلالة على معناها فانما  
 ان تغفرنا باحد الازمنة الثلاثة والا الاول الفعل والثاني الاسم والاخر حرف والكلام  
 لفظ مبنى للغة فائدة لا يربط بهج التكويف عليها لا نشا فخرج نحو غلام فبعضها به  
 بعد لفائدة وهو لتوقفه على الاشياء بتوقف على شدة لا يعطى الا الاسم

علم كلام على الاصح مقابلة  
 فون احفظ ما قبل ان يكون  
 الكلمة وحلها لانها المفوض اليها  
 لا الالفاظ وانما حلها لان الكلمة  
 اما لا يصح على كل الجمل  
 ما قبل ان يكون مع منع الجمل  
 الفرض وانما هو انما يصحهم  
 موضوع الكلام ومكانا في  
 على الكلام تركب الكلام والتركيب  
 الصريح من قوله تعالى  
 كلنا ولا اوتوا



زهناذا المنادى مفعوم معنى فلا يصلح له الحرف في الفعل واما نحو يا ليتني ويا ليتني  
 على هذا المنادى وتجريد با عن النداء وجعله لجره والتنبيه والتنبيه على الجمع  
 نحو زيدان وذئبتان واما في نحو ضرا وضربا فالفعل باق على وحدته اذ لم  
 يمتلئ بمر مفهوما واما وقع التكرار بالتنبيه والجمع على ضمير الفاعل وهو  
 فهذه الامور الستة هي خواص نوع الاسم لا توجد الا منه فلا يجب جواز وجودها  
 في كل فرد منه ولا يضر امتناع البعض في بعض كالتنوين في الضم واللام والاصناف  
 في الاعلا والفعل كلمة معناها مستقل بالجملة فمقتضى ضمها لضميتها منفردة في الوضع  
 ما جدها اي باجدا لازمة الثلاثة سواء اثنان او واحد اخر منها انما كالمطالع على  
 الشم في اشراكه بين الحال والاستغناء ام لا كما لا يخفى فيخرج بالحرف بالاستقلال و  
 الاسم بالاثنان واسم الفعل بالوضع ودخله نحو عسى ما اضلغ على الزمان وج  
 بالثلاثة وجبتهما نحو الصبوح والعشي فيخلص لفعل بقدره بالمعنى المتقدم  
 لامتناع دخول له على غير الضانع وقد تدخل على الفعل الانشائي والجامد والحرف  
 كلمة معناها غير مستقل بالمفهوم مثير بل يحتاج فيه منها الى جهة يخرج كلا نحو  
 بعدم الاستقلال فم حدة بين جملتها جمعا ومنها كذا وقد يقول ولا مفسرين  
 بالحد لان هذه الثلاثة توصف بالماضي الحرف لا يتبناها الحد لفظا لا تاكلها معنى المفهوم  
 لفظ غير فان قبلها معنى الظرفية من كلمة في مجردة عن جهة المتعلق فلنا ليس معنا  
 ظرفية العامة المطلق المفهوم منها مجردة بل معناها ظرفية خاصة قائما وضعف كل  
 ظرفية خاصة من افراد تلك الظرفية العامة كما بين في محله والخاصة لا تفهم الا بذكر معلو  
 خاص منها لان معنى الشيء يكون عامما مع عموم متعلقه وخاصا بخصوصها او بعين  
 ٣ العرف عن نحو به بعدم قبول شي من خواص نحو به لان كلمة اذ لم يقبل شيئا من خواص  
 الاسم الفعل فلهذا لم تكن منها مفعول للحرف بل انما هي في المقابلة تقسيم الاسم ان وقع

فلهذا لا ينافي  
 ان يوصف بالماضي  
 لا بد من هذا المانع  
 جامع واقع في القرآن  
 من جملتي الضمان والحد  
 انما ليس بحد عندنا  
 بناء على ان الحرف متعلق  
 بالزمان والحد متعلق  
 بالمكان الاسهل منه

قوله  
 والاسماء لا  
 تشارك في المجرى  
 بهما على الاسم  
 من الاشياء غير متعلقة  
 فاعلم

لذا ياتي اي شئ قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزبد ورجل وصابا ووضع لفظ  
اي معنوي مضد اي قائم بغيره فاسم معنوي وبقية مضد اليه ككسب وعودا وبقية  
للمنوب اي شئ بهم نسب اليه حدث نسيه تقبيل غير ثامة فشق وغيره املا  
وضع لما مضى الحدث عند فاسم فاعل او ما ثبت له فصفة مشبهة كحسن وما وقع عليه  
فاسم فهو ككسب واما تكرر منه فصفة من اللفظ كظلام او ما وقع به فاسم الة  
كفراهن او فيه فاسم مكان لوزمان كبغك واما له فضل على غيره في الانصاف فذلك  
الحدث فاسم تفصيل كاعلم وابتدا ان تضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه  
فمعرفة سواء وضع لمعين خاص بمخصوص كالعلم او لاي معين كان من افراد نوع معين  
كالصبر فهي مستعملة العلم وهو ما وضع لمعين خاص بمخصوص شخصا كان كزبد او  
جنسا كالسائر فبذلك الاسد ياتي الاول علم الشخص الثاني علم الجنس فمعرفة  
اصل اللفظ او انتقضا الحال عنه او منع ضربا له واحد غير العلمنة وانشاء على الاصل  
وال فان صليا ياتي وام فكيفه كاي الحسن وام التلمه والا فان عاد بوضع سابق  
مدحا كرم قضى وندما كبطله فلقية الا فاسم كزبد فليكن بنا وبه بالسمي بخو  
زبد كرم لقبه ووصف شهره نحو لكل في عون مؤد بالعرف بال نحو لرجل فان  
ادب الجنس من حيث هو هو قال جنسنا نحو لرجل خبر من المرأة او من حيث هو كقصة  
ضمن كل فرد من افراد فاسم فاقبذ نحو لرجل فاطلق وبعضها اليهم فلقها  
الذهبي كادخل السوق جنس مع هو معين الخارج بين الخاطبين والعين في الخارج  
فلعمد الخارج كاي لرجل معين مع هو بينهما وارج اسم الاشارة نحو لافتر المذكر  
والاسم الموصوف الذي كاء والضمير نحو هو مثل ما وسمي لاجل هذا التثنية في  
والانصاف الى احدهما اي المذكور لثامنا معنوي فبمعني لم تكن خاصا لافتر او  
لويوا اسلمه او اكثر كذا لم يفرق بين اخيك واليخرف بانتهاء كبار رجل ولم يقل التثنية في

معين  
ككتاب





والله اعلم  
الصلوات  
لا خلاف في  
الاصول

خاتمة في الحال متعلق بالفاعل المحال عليه المطلوب الاستقبا ويعرفنا الامر عن غيره بغيره  
معنى الامر منه بنفسه هو طلب بقاء الفعل لكن لا يثبت الامر مع ذلك قوله احد على  
نوفى التاكيد للثبوت والتخفيف فلوله يقبل احدهما لم يكن يحل امران فمع عنج معنى  
الامر كان اسم فعل كزال بمعنى نزل تبصره الماضى مبنى لان الاصل في الفعل البناء  
يفعل على الحركة فشا منه المضاع بوقوعها خبر اوصفه وصلة وشروطا وخبراء وعلى الفتح  
لان اخضا الحركات الا اذا كان اخرها الفاء لا يخرج مبنى على التكون لتعذر تحريكها لان  
مع بقاء الفاعل كجى غراوفا للثبوت اذ في شرح قصره ان نجا في خلافا لا اكثر لانه  
عندهم مبنى على الفتح فقد بيا واتصل بضمير في اى مخرج فخره كضربت مثله التا  
وضربن وضربنا وبني ح اضع على التكون كراهة لتوالي اربع حركات فيها هو بمنزلة الكلمة  
واحد فان الفعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجرتة ولذلك لم يسكن مع الضمير  
للفتح كضربان لانه مفعول ليس كالجزم منه واتصل به وا والجمع فيبنى لجانته الواو وعلى  
ضم ظاهر كضربوا او تعد كبروا وغراو والفعل المضارع معرب لمشاهدته لاسم الفاعل الفاعل  
في عدد الحروف والحركات والتشكلات وترتيبها ولو وقع على صفة وصلته خبر الكراة  
اتصل به نون جماعا اناث كقمن بنى على التكون تشبيها له بالما المضل بنوهن ووزن  
فاكيد خضفة او ثقبلة مباشرة اى مصلة بالمضاع فيبنى على الفتح كضربن لان علمه  
لغزاه وهي مشابهة اسم الفاعل تضعف لمجى نوفى لان اناث والتاكيد للتخفيف من الفعل في  
الاتصال بالتوابع سواء فخر عنها كقوم واتصل بالثاني مع الفاصل بينهما ولو تعد  
كضربان وضربن وضربن فموجب معرب للمشاهدة المتقد ان مجرد عن كل ما صحت كل  
جائز ولا يخرج عنها فمضوب مع ناصبة بخبرهم مع جائز فعل الامر فينجا هو اصل الفعل  
على ما يخرج من مضاع فاعضا عفو فخر وكسر مع ادعاء وسكون مع فخر كان فخر  
العين او مكتوة والافا كحركات الثلث مع ادعاء التكون مع فخر كد شلأ وامله

سأكتا وما فيه نون الاعراب يعني الامر منه على حذف كاضربا واغربا واضربا واغري على  
 السكون في الواو اجمع الاما ثان كان اخره صحيحا كما صرحتم وحذف اخره وفعل على  
 على حذف العلة من الواو احدى مكان اخره معنلا كما غروا واخترنا دم فان كان فاقه  
 وحذف من ضا عيوبا كما لكسره يبق على حرفي ا حذولا ونلفظ لها وفقا كنه واهن  
 وقف ودأ ثم ان وقع الامر من واى بعد ساكن من كلمة اخرى فقلت حركة الحذف اليه وحذف  
 الحذف على فاس تخفيف الحذف بالفتح نحو قل ان مقبول فل يحذف وهذا بالفتح يحذف  
 الحذف على فلا يبقى من فعل الامر سوى كنه في لفظ اخر وهذا ما الفهم بعضهم تقولي  
 ما متصل امر جازي الخ حذف سوى حركة يبق على الساكن لا اندلسي لمخا فخره ما اكمل  
 اذ وقع نحو يجمع في حرفين كجيبه فانه يجمع في فعل الامر وحذف الساكن فيها ما  
 انصرف في قول با نفاذ الملة حركة فامت مقام الجملة وعليه يقول بان يلقى هذا وما  
 ما بقاء الحركة وباء الضم الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف فاعراب الحذف  
 الاضمار والبيان دعوا آخر كحركة او حرف ونجم او حذف بحسب كسر اللام والعامل  
 وذاخر متعلق بحسب العامل محذوف في اخر حرف الكلمة المعولة له سواء كان اخر متصفا  
 ام غير كذا في بديها فان حذبه بك ولفظا كان الاثر كما مر ونقد بئرا لما عني فهو  
 كما باله والاعراب انواع اربع رفع ونصب وحركة او حرف ونجم يكون وحذف  
 فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يخص بالاسم وقد مر في خواصه الاربعة  
 يخصر بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون فليس عرابيا والبناء لغرض شي على  
 دعوا كقبتة لا يعلها عامل بل مستند الى الواضع فلا تخلفها بخلاف القول والمثل  
 الكيفية المشاهدة لا اربع اخر الكلمة وانواع اربعة ضم وكسرة فتح وسكون وهو اصل  
 لخصه ولا ضا لعل الحركة فلا يبنى عليها الا اعلها كما مر فالاولان يوجدان في الاسم و  
 الحرف فلفظ نحو حيث فانه طرف بين على الضم وكسرة وبعار لغتان واسم يبنى على الكسرة

ما زيد في  
 كذا تقول فلان  
 اصله فلان فلان  
 اصله فلان فلان  
 بياض فلان  
 مئة

في اخر الكلمة





حالها مفردة لا مشاة ولا جمع وكون الحنة الاول مكبرة لا مصغرة ومضاعفة  
البا كما ذكره بهذا الاله كما في كباب غلدي قريب بحر كات مقدمة فان  
 ثبت فيها الف ضا والبا نصب جر وان جعلت نفس مكفرة فاحركات الظاهر كما بان في  
 او مصحح فيا او وا البا الجمع ذو نقول يون وابن ذو ذو عالم فاذا سقط التون بأض  
استوفى الجم لفظ الجمع والفرد نقول هذا ابوك الكريم وهو ابوك الكوام و دائبا ب  
الكوام ومرث ب ابيك القوم او الكريم والو والبا الحرف غراب فقط في الاول علا ل  
الجمع مضاعفة البا ومضاعفة فراة بعضهم للأب يربهم اسما عجل واسم في الصح قوله  
ضلت مسلمو انا الحوكر وقد الفر بعضهم بقوله ما كلمة مفرد فاد جمعها بواو وتد بها لانه  
ما جمع مضبة كالجزة مفردة ان تد بواو ازاد بالا لنحو ابوك الكريم ابوك الكوام او جمع  
خامر بالا في النصب نحو ابنا ب الكوام او الجم مرث ب ابيك الكريم والتون في النصا  
المض ب جن يرفع وضع لثنى وهو الف او يجمع هو الواو او لواحدة عاطية وهو الباء  
نحو يعملان لغابن وتفعلان لخاطبين او عاطبتن و عاطبتن في فصم لجمع لغابن  
وتفعلون لجمع لخاضرين وتفعلين لما ختر تسمى هذا الافعال بالافعال الجم قال الفا  
له هو مرث ولا حرف للغراب فيها اذ لو كان التون وقد غراب لما خذ لما خازم والنات  
مردود بان الصم في المفرد غراب نفا فاو قد خذ بها وايها الغراب ب حركة كان او نحو  
ما يختلف آخر الكلمة العرب ما يختلف العمل لما لزم ان يقا مع القول المختلف  
ب ك لغراب الكمال وعلام النصب عن الف وهو لا صلا والالف والباء والكسرة وقد التون  
الاعراب وهذه مع توبيخ من الف فالف في الاسم المفرد والجمع الكسرة مضرب في ك البا  
ب والضارع ان تصل بها ص ب الحركة ظاهرة او مقدمة والالف في الانما الاست لظها  
السا والباء في المشعر والجمع المذكرا او مضاعفة والكسرة في جمع الشي  
السا ومضاعفة ولان موت ولو باب عرفان مما جمع بالالف الثالث مما جعل علما وهذا الثو

هذا هو الالف في قوله  
 فاحركات الظاهر كما بان في  
 او مصحح فيا او وا البا الجمع  
 استوفى الجم لفظ الجمع والفرد  
 الكوام ومرث ب ابك القوم او  
 للجمع مضاعفة البا ومضاعفة  
 ضلت مسلمو انا الحوكر وقد  
 ما جمع مضبة كالجزة مفردة  
 خامر بالالف في النص نحو  
 المض ب جن يرفع وضع لثنى  
 نحو يعملان لغابن وتفعلان  
 وتفعلون لجمع لخاضرين  
 له هو مرث ولا حرف للغراب  
 مردود بان الصم في المفرد  
 ما يختلف آخر الكلمة العرب  
 ب ك لغراب الكمال وعلام  
 الاعراب وهذه مع توبيخ من  
 ب والضارع ان تصل بها ص  
 السا والباء في المشعر والجمع  
 السا ومضاعفة ولان موت





كثيرا من النسخة حيث جرموه في هذا الموضع قولهم في هذا الموضع نظر الى ظاهرها من عند  
لفظها والى ان عبد الرحمن الجرجاني في من حذرة للفرق ان الاول هو معروفي بطلان ثلثها  
ومنها من النسخة الكافية قال والمثل بالواو والياء باقية فعدوا بالفتحة لفظا والفتحة  
بالمثل بالالف بالضم والفتحة فعدوا بالياء والياء في الشرح من النسخة  
التي اخذت الواو والياء والالف في الجرم لا في النسخة عندهم في هذا الموضع والآخر وان وقع الغلو  
فيكون لا مستقار بل دخول النسخة فلما دخل في الجرم في النسخة الاخرى على ما شانه في النسخة  
فخذها انتهى لعل المقصود ان يدخل في الجرم في ما لا يرد له ان عليه بطلان كان النسخة  
ام مع فلا ينافي في فاقه لا يسيو فان هذا الموضع عندنا في علمه للفرق في النسخة في الاصل  
ممكن فانه فاقا ومما اضطررنا فيه المذكور الى ان يدخل في ما سلك في النسخة في الاصل  
اجتمعت الواو والياء في كل موضع سكنوا في النسخة فظنوا بالواو والياء فاما واو غلبت الياء وكثير  
اليم النسخة وقد عدت الواو علامة للرفع واما الضمة في الجرم فلا منها وهي بالفتحة والفتحة في النسخة  
الاقدام فقول مسلمي يدا لكن الياء الاولى في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
غير هذا في النسخة في هذا الموضع لا كما كان في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
كن يدا بالضم والياء في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
منه والحق خبر وهو مرفوع فعدوا بالياء والياء في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
على الاربعة في النسخة في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
من قال ما خرج في النسخة في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
يتعلق بالاسماء وبنهاية خبره في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
معربا في النسخة في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
فبني لثابتة في النسخة في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت  
الحرف من النسخة في هذا الموضع في النسخة في الرفع منتظية في خبر على اصلها وقد اخرجت



[illegible]

اخاطا مراد ضمير الظاهر اى يارز لا ينسب اليه كالتحريك الى التثنية والضمير ضمير ما يارز  
ملفوظ كما عرفت في شتر متغير ملفوظ كالمتغير في ثبوت القام وهو ليس هو بل موضوعه يارز  
ولا لفظ المنسب لانهم يبرهنون عنه بلفظ مراد عند الحاجة اليه وهذا الاستدلال يبرهن  
الفعل في ستة مواضع فبنسبته ازاره واظهاه وهو لا يوجب الاستدلال وهذا الموضوع هو  
عمل الامر الموضوع للواحد المذكور المحاضر لكم دون الموثق كقولهم المشي والجمع كقولهم  
وبين قالوا لا الف قالوا والذين ضاير يارز للفاعل والمضارع المبني ببناء الفاعل  
الواحد المذكور كقولهم يارز يارز انما هي انما اظهاه والابرار كقولهم هذا  
الواضع المبني بالهجرة للتكلم وحدادياتون لمع غير كقولهم فقلوا لا شين واكثر  
الفعل الاستثنائي المخرج مع ما بعد عن حكمنا فليكن هذا وعملوا شائلا ليس لا يكون كما  
القوم عدا زيدا بالنصب جميع الشبهة الثالثة فاني في المحذور الثالث فعل النجس كقولهم  
في هذا نسق الاصل فعل امر لا واصل عن معنى لا من ما الخسبة كقولهم فان ينجس  
غايدها ماء الموصولة او الموصولة على خلاف فاني وانحن بذلك المذكور غير فاني جوب  
الاستدلال فقد انحن بدين هشا نحو بدينام او يقوم وهذا شائلا فهو وانحن خلاف ذلك  
بني الحيرة بل في ذلك بنحو استناه كما مر فلا يجب لجواز اظهاه وابرزه انهم وانما اظهاه  
بعض هذه المواضع الستة السابقة من ظاهره وضمير يارز كقولهم انا ونحن او كما لانهم  
فاكيد المنسب تابع له لفاعل قائم مقام فاعل من باب طها الفاعل او ازاره كليا وجوب  
بل من باب كيد الفاعل المنسب بظاهري يارز بمثلية في فشا نا فان قلت لعل الامر الموضوع  
الاخر من انهم كمن لا يكون هو الثاني انما يثبت فاكيد الفاعل لا فاعلا في الفرض بينهما  
ونحن انما نضع كمن فشا الفرض ان الفعل بينهما قد يرفع الظاهر بفاعله بعد وجوب  
الاستدلال فشا بنحو جعل الياء وانهم فاعلا بخلاف هذا الموضوع فاعله في الابدال الخطي  
حكم الاظهار فشا بنحو اظهاه لا يجوز استناه ولا يجر اظهاه لم يجر ازاره انهم فاعله بنحو

كما كيد الفاعل  
البارز

على شدة  
الضمير  
على الابدال  
الضمير  
يبرهن الى  
الفاعل  
الضمير  
نحو الاستدلال  
نحو الاستدلال  
نحو الاستدلال

فان لم يرد تأكيده فاعل تبصره وتلازم الفعل علما ان الثاني وهو ثاء محذوف في اول  
 الفاعل وساك في آخرها واما نون الا ناك ويا الناحية فغير الفاعل الا حرفا الثاني ان  
 كان فاعله اسما ظاهرا حقيقيا الثاني غير مفعول عنه واجتنبى كقامت وقوم هندا  
 الهندا او الهندا او ضاحك او ضاحكان والناك لا كقولهم اذ جاء كالموت من الفصل  
 بالمفعول ولا بهذا الفصل بل لاها كالجوء وغيره لغيره قال ابن عبد الله انث للفعل انث  
 مع الفصل وكان فاعل مجهول مشددا لثا بغير مطلقا سواء كان ثا مبدئ حقيقيا كقامت  
 او قوم ام لا نحو والنا انثقت والشمس طلعت يستثنى من انث انث للفظي علما ان ذكر اللفظ  
 فلا يجوز الثاني انث ولا يصح خلافه للكوفين والنا انث انث للفعل قد كبر اذا كان  
 مع فاعل ظاهر غير مبدئ من الموث للفظي كطلعت وطلع الشمس والنا انث للفظي انث  
 للفظي ولكن يرجع مع ثوب ثا انث اي علامه الثاني انث مع الفصل بل للفعل فاعله غير  
 الاثنان انه يعود خلفا ودخل في الدار هندا الفصل بالمفعول فان الثاني على الاصل  
 التذكير مفعول طويل الكمال وبعد الفعل عن فاعله الفصل يرجع اليه مع الجاء تركها مع  
 الفصل بها اي بالاضام الامارة مع جواز ثا انث ان ما بعد لا يدل على فعل محذوف  
 المشقوق منه قبل الفاعل فاعل فاعله لغيره انث في بقية الخبر عن فاعل نحو فاعله من  
 لا ينفصل هذا اذا بدأ بالاول بما قبله ثا انث ما وقع بعد الا ويرجع تركها اليه مع الجاء  
 فمع وبعث فاعله ثا انث من المارة هندا مع جواز ثا انث في جوهرة الثاني انث على الاصل الثاني  
 ثا انث الفاعل بالجنس حكمه المشقوق بالحق بغير العمل كالمشوق كالفعل في جميع مرثا كان  
 الفاعل على او محذوف فلا يجوز ثا انث الفاعل وبعث ثا انث الجاء فاعله في غير  
 ضيفه لثا انث فاعله اكلوف البراءة انث اولها الجاء يوجب بدل الثاني في الخبر غير  
 الضمير جملته فاقصه العلم الجاء والثنية او جعل الثاني مبتدأ والخبر هندا امثلة  
 والاصل الرابع في الفاعل فاعله على المفعول باللام الفاعل لا كالجاء منه ولكن يجهل

محذوف  
 من الفصل  
 على الاصل

خفي اللبس بالناسه بالمفعول كضرب فلان على وجه هذا فان من لغزته لفظه  
 كضرب زيد هذا عدل ومضوية كما وضعت الضمة الكبرى في ثبوتها خاخر الفاعل تقول على الفاعل  
 او كان الفاعل ضمير متصل بالفاعل ما رواه او مستند او محال ان المفعول متأخر عن  
 الفعل لعل كضرب زيد وضرب اباه فلو لم يفسد ماخر المفعول عن الفعل جاء هذا به  
 على الفعل والفاعل متأخرين فاضرب ويمنع تقدم الفاعل اذا اتصل بضمير يرجع الى  
 المفعول كقولهم واذا نزل ابراهيم وابراهيم فقدم الفاعل لزم الاصل قبل الذكر لظهور ذلك  
 وهو يمنع او اصل المفعول بعد اي كان ضمير متصل به او محال ان الفاعل هو ضمير  
 بل غير متصل واسم لم يفسد هو وندى فلو قدم الفاعل لزم اتصال المفعول مع كما  
 اتصاله وهو لا يجوز اما مع اتصال الفاعل اتم فيجب كضربك وقد وقع منهما اي كان الفاعل  
 او مفعول وقع بعده لا او بعده متنا وهو لما فانه يحذف ما التاخير الداخل على الفاعل  
 الاستثناء منه الداخل على ثبوتها انما وجب تأخير اي الواقع بعد الا او معنا فان الرفع  
 بعد الا لفظا ومعنى والخصوص منه لاخر من حيث انه متعلق بالفاعل حصري في موصوفه ولو  
 كان ما بعد الا هو الفاعل انحصر وصفه لفاعله للامام الواقع على المفعول المتقدم وان  
 كان المفعول انحصر وصفه لفضوليته للامام للسند الى الفاعل السابق فلو بناه لا مكانا  
 مع تمام الا في محلها متوسط بينهما انقلب اليه صا المحصور فيه محصور والعكس نحو ما ضرب  
 زيد لا عرط زيد لا قبل المحصور الثاني مرفوعان نائب لفاعل ويبقى مفعول ما لم يسم له  
 اي مفعول لم يذكر فاعله وهو المفعول معنى انما هم مقام مرقى مقام الفاعل لفظا ولذا يرفع  
 عز لباس المفعول وهو نائب للباس بالرفع علم الفاعل ويقام له حملته في الاستحسان  
 فقد مر على المفعول واخذ الفاعل وكونه كالحجر من شئنا قد علمنا انما فيه بينهما ان  
 وما بينهما انما بينهما علم فاس لم عرف في الفاعل غير الذي في غير ان وصيغة الفعل الفاعل  
 فيما فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم وصيغة فعله في فعل الفاعل فعله

قوله  
 وهو منع اي  
 يمنع تقدم الفاعل  
 الى اصل ان شئنا  
 هو مع اتصال الفاعل  
 المحصور فيه  
 لا يمنع  
 تقدمه

وانما  
 ضرب زيد  
 عرط لولا عدم  
 التأخر المحصور فيه  
 مع الا حاز فقول  
 في المثال ما  
 فاعله





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱





واحد توافد عليه شاعرا على اوابلها يواحد كما لو منع استأنا توافد عاملين على ملو وثوبه  
الاول والاخرين وحداوا بطنه بالقارسته الغرت فيه تبول لفظان في المعنى هما صندان  
اجتمعا واشتدشان مع وحد المعول والفاعل صندا ومعامل الفاعل صندان رتبة افعالها  
بواحد ما كنت للبحر لم يواحد بخلاف غيره غير ما هو مشتق ليس برفع لم سو كان ذلك  
الغير ما جمل غير مشتق او مشتقا واهلها فان كان لم مطا بعد البتة على التعليل فان الاول  
محو لكلمة لفظ فان لفظا لم لا يواحد صندان كان هنا مشتقا من غير فلا توجب مطا  
اعتبارا بجانب اللفظ في الحكم اللفظي لانه مع بكلمة الفاعل ثابتا لمبتدا وان كان محتملا لغير  
لكونه معنى لشيء في الموقوف كما مر التام فلهذا فاعلم ابو هاشم فانما وان كان مشتقا لانه  
فاع لم هو ابو هاشم فليكن مطا بقا لانه لا المبتدا المحلوه عن غيره هذا هو الفاعل وادخلنا لفظ  
او نكتة فوثق خبر المذكر بالعكس باعيا المرفوع كذا غيب مطا وادخلنا  
للمذكر اللفظ وكتاب به صنفه وجمع خبر المرفوع والمشتق اذا كانا معنويين في نحو  
او الغومان عالمون على حد قوله ثم خصما الخصم وبنو خبر المرفوع وجمع او حد غيبان به  
نحوها كقوله لان جبراني الشبه فاج والفر بعضهم فقال لما خبره بغير مبتدا لاقى بها  
وباعني المثنى وهو فركا فاعطى قاعدة المجهول بثبوت المثنى عند التاسع اعطى التكلم  
اي الذي يتقدم التكلم لتاسع ما هلا ثبوت المثنى المعلوم لم يميز ذلك المجهول خبر المثنى  
وبنوعه عنه ويجعل ذلك المثنى المعلوم مبيها ويقدم لان حق المبتدا ان يكونا غير مفدا  
عليه حق الخبر النافذ ولا فائدة وهي بما تحصل بالاجتماع لالتاسع فبها ان يعرف فبها  
مثلا بامهه وشخصه لم يعرف فلهذا وادخلنا قاعدة ذلك المثلوك وبها المنع من ان لا  
الاجمال ولم يصرح اسمه وادخلنا قاعدة المثلوك فبها فاعلم في الصوتين لم يفرق الكلام  
فائدة متداخلة بالجملة بالحقوم عليه هذا مبيها فاعلم ان الخبر ان كان مبيها لم يفرق  
للمفرق ولخول ذلك بغيره في الاسم فالمبتدا هو المقدم في الصوتين على المثلوك فبها

اذا كانا معنيين نحو الله ربنا او يكونين صالحتين للابتداء نحو افضل متى افضل منكم  
 او كان الخبر فعلا له كزيد قام اذ لو لم يرد ايضا للنسب بالخبر في الاولين وبالفعل في الاخير فلو  
 كان الخبر مذكورا غير صالح للابتداء لم يجز ثبوت جاذبية الامن من اللبس فصل في ثبوت  
 على الابتداء والخبر افعال وروى فعل فيهما فيجعل الابتداء ماما لها والخبر لها وسمى هذا  
 التواضع لتسوية احكام الابتداء وخبره وهي خمسة انواع ومن التواضع ما يجعلها مفعولين  
 كاضال القلوب ذكرها المصنف في حديثه لاضال ولو سبقها لانتفاع وانقص منها على  
 المحرف ولعل الاضال التواضع كلها على حديثه الاضال كان اولي لان البحث عنها  
 هناك بالذات وهنا بالتبع الاول الاضال الناقصة المشهور المتيقن على عدة منها كما  
 في الجمع ثلثة عشر فعلا كان لثبوت خبرها لامها ما فيها مستمر الوصف طعنا نحو كان الله  
 عليهما وكان زيد جاهلا فاضل وقد نزل ذلك تأكيد على الحد كخبر الامر كان لثلا  
 يتوهم انه اجاز عن الحال والزيادة لا تستدعي لهما ولا خبرا ويدخل خبرا في الخبر قوله على  
 كان المسومة لعرب كانتا لاضلا فها عن الحد انسخ عن الفعلية وصار لا يقال  
 اسمها الى الخبر كصار زيد عالما بالخبر لا واسي واصبح واضح لثبوت الخبر للاسم الصحيح  
 والمبتدأ والفعل والحق الفعلي بهما الميم والفجر واظهر الثبوت في السحر والفجر واظهر ظل ويات  
 لثبوت خبرها للاسم نهرا اوليا لثبوت ويجوز هذه الخمسة بغير صان منفصلة عن الاضنة  
 المفقوعة من موادها نحو فاصبح بنعمته لثبوتها وظل وجهه مسودا وليس لثبوت الخبر عن الاسم  
 في الحال عند الأكثر ومطعمه سبوق وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة  
 فتكون للحال وغيرها وهو ما عناه سبوق وبدونها للحال فقط كما لا يجاب وهو راد  
 الأكثر وما زال لثبوت الخبر للاسم باثبات من اول زمان تصادف بهما ما زال زيد لم يرد  
 مضارعه زال لا يزيل ولا يزول وما برح وما انفك وما فني بمعنى ما زال ويشترط في  
 هذه الاربعة تقدم تقي خبرين دعائي ولو غيرهما او غير نحو زال زيد عالما ولا يزل ذلكا

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



الاول تحذف كان من بين احوالها يجوز حذف نون مضارعها الجزم وتختفي فيهما  
 بحرف الحلة نحو قوله تعالى انك بفتا اصله اكون فلا اسكت التوون حراما حذف التاو والواك  
 الساكنين على غير هذا والتو تختفي الكها لا تحذف مطر بل بشرط عدم اتصاله بالواي صارت  
 كان وتوونه بغيره فصب اي منصوب ولا يحرف ساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يحذف توونه  
 في نحو ان يكن لا اتصاله بالضمير المنصوب والضمما ترقا ككلمات الى احوال المستحيلة ولم يحد  
 اليه لانه تختفي انما لم تعد في نحو قوله تعالى ان الله يغيرهم لا تشاء بالثاني وهو الله  
 اذ يجب تحريك التوون دفعا لا لثقله الساكنين فلا تحذف لثقلها بالتحريك وانما اشاعت  
 محرفا لعله ولا اختصاصا ذلك بالجزم كان حذف الكلي في الحقيقة من عل الجانم وبسببه وفيه  
 الغرض فقلت كما ملا في النحو الفصح ما جازم مستقبلا برفا اذا سقط الامر بالجزم مع حذف  
 حرف منه بعد حرف والثانية كثر حذف كان ناقصة بعد ما او مع اسمها بعد ان ولو ان التوون  
 كقوله قل ما قبل ان صدق ان كذا بالي كان القول صدق ان كان كذا بالو وصلين كقوله  
 لا ايمان الا لله ذوبع ولو ملكا اي لو كان الباغي ملكا ولذا تمهد ذلك فاعلم ان ذلك في المعنى  
 الواقع بعد ان ولو بعد ذلك كان في نحو الناس يخرجون يعلم ان خبره ان خبرا فتر  
 اربعة اوجه اتصال الاول وهو ما بعد ان ولو مجزبه لكان مقدرة مع اسمها او رفع الثاني  
 وهو ما بعد الفاء الواقعة صلة الجزاء بتقدير مبتدأ اي ان كان علم خبر الجزاء هم خبر ان  
 كان علم خبر الجزاء هم شريك رفعا فالاول اسم كان المقدر مع خبرها والى خبر مبتدأ  
 مقدرة اي ان كان علم خبر الجزاء هم خبر جزاء خبرها فالاول خبر كان المقدر مع اسمها  
 والثاني فعل لم يفعل بعد ان خبره يكون المقدر مع اسمها اي ان كان علم خبر الجزاء هم خبر  
 او فيكون خبر الجزاء هم خبر لا في رفع الاول فيكون اسمها كان المقدر مع خبرها  
 ومضيل الثاني بالمفعولية لفعل مقدرا والخبرية يكون المقدر مع اسمها اي ان كان في علم  
 خبر الجزاء خبرا او فيكون خبرا والوجه الاول اقوى لان صدق كان صدق ان مع اسمها

من انما حذف  
 من انما حذف  
 من انما حذف  
 من انما حذف  
 من انما حذف

انهم

بعد

بعدان ولو كثير شائع كما عرفت وكذا قد قيل ان هذا الجذر اكد قوله نعم عمل صالحا  
 فانفسه من اسما عليها اي فاسمها عليها وان تحاطوا لهم فلو انكم في الذين اي ثم لم لو انكم  
 الاخر انصف لقله حذف كان مع خبرها وحذف الفعل المناسب يكون مع اسمها بعد  
 فاما الجذر اء فانه جازم يدل على قولنا افضل كذا ان لا ينعى الى فلا يفسد على اي ان لا تكن  
 في فلا تكن مفسدا على ان لا تكن قليل ليس ثابتا عند كان بعدان ولو والوجه ان المتوسطان  
 بين الاول والاخير متوسطان في القوة والضعف لا سيما الكل منهما على امرين احدهما اكثر وهو  
 في الثاني عند البناء الفاء في الثالث عند كان واسمها بعدان وثانيها قبل وهو في  
 الثاني عند كان مع خبرها وفي الثالث عند الفعل المناسب يكون مع اسمها بعد الفاء الثالث  
 من التواسيع الاو في المشبهة بالفعل مضافا الى معنى تحقيق واستدراك وشبهت وتقيت  
 وترجعت ولغا البناءا على ثلثة او اكثر وعمل الاء ترفع ونصبها الفعل الا انما لما كانت  
 فروع جعلت على الفروع وهو تقديم المفعول المتوسط على المرفوع وهي ستة انما بالكسر والفتح  
 التحقيق والتوكيد وانما بالفتح كذلك وهي مصدرة فاول معولها بالمصدر ولذا تنفع معها متو  
 الحزن نحو انجي انك فاعلم اي قيامك وحيث انك زبدي كونك زبدا ولكن مشد لا لا شك  
 ووضعه وقهر خلاف الامر اذ جاء زبدا لكن كقولهم انجي كانه بنو قريش بكر من عجي زيد فخرج منها  
 ولذا لا يحسن الكلام الاعم راجع بينهما موم لذلك ويجوز ان يفسر الحكمين فيمنع لكن بين فخذ  
 وكان مشددة للنسبة نحو كانه اسدا والفتح كقولهم نعم بلقيس كانه هو ليت للتمني هو  
 محبة امر مستحيل ان ممكن فوقع تحويل الشبابه هو ووليك تحسن الى المسحوع لعل لا يقع  
 ممكن وهو ان يحذف نحو لعلك حبيب او رقيب في عمله اعكس عمل كان نصب لاسم وفتح الجوز  
 لا يتقدم احد معولها باعلها مطلقا ظروفا كانا مغيره لضعفها على لا خبرها على اسمها  
 لان تقدم المرفوع وعليفة العمل على الاصل وهي لا قبل الاعمال الفروع الفرعية كما قال  
 اذا كانا خبر ظروفا او شبهه اي جارا ويجوز ان التوسيم فيها بما لا يتوسع في غيرها فافقه والخبر

لو علة  
 من ان  
 والاول  
 والثالث  
 وديها

ح جواز انحاء في الدار او عندك يد او جوبا اذا كان في الاسم لام الابداء نحو قوله  
 ان في ذلك لعبرة اذ لو قدم للاسم لزم لا بد لام الابداء لان وهو لم لا تها مرفا تو كيد  
 يمنع لجماع حرفين لبعض واحد نص عليه الشيخ وغيره الا ان كان في احدهما مفعلا مضافا نحو لقد  
 سمع الله لان مفعلا للمعريف وقع المحال به والا ان حرفا لله هم الغالبون فان لا  
 نصيد النبي ليس هو ولا مفعلا اما ان الامة الكافرة فكيفها عن غيرها عن العمل فلا تختص بالاسم  
 نحو انما ان يدعواكم وانما غلام زيد ونصيح ان الكسوف بالاشفاق والمفتوحة ايضا عندكم المحسن  
 مفعلا ما لا تافيه ولا لا بد من المحسن بقا انما ضرب زيد بكراي ما ضرب زيد لا تكرر او المحسن  
 ان حلت في محل ان ومعولها او وقوعها موقع مفعول كسوف او فاعل او مفعول نحو من ههنا كما ورد  
 الاعمى المصلد على ما معولها كسوف ههنا للفرق وان جازا لام لان المحلول للشرطية فاشترط  
 المفرد وعمل بعد ما جازا لام لان فتح المعز وكسرها فاضا انما الاول ما يجب فتح ههنا لوقوع  
 محل مصدر فاعل نحو قوله قم او يكتمهم انا انزلنا اي انزلنا او ناهي او مفعول لغير القول  
 كعلم او علمت انك قائم او مبدا لغير القول نحو من خصايلك انك جواد او محبر عن مبدا ليس  
 بقول ولا اتفاق عليه خبر من نحو اعتقاد انك فاضل او محبر وجره في اضافة كقولهم  
 ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم تظنون او لا يصح لثبوت ما ذكر كما يجب فضلك وانك نحو  
 والتماس يجب كسرها لا مفعلا حلولا للمصدر على وقوعه محكي للقول نحو قال في عبد الله  
 وقيل انك قائم او مبدا انحاء انا في ليله القدر اوصلة او صفة او خبر الاسم عين  
 كقولهم وابناء من الكوز ما ان مفاعله لثبوت البعد وجماعه جل القديم ووزيد انما حكم  
 او كما كهدت وانك ضيف كرم او جوبا القسم كقولهم والقران الحكيم انك من المرسلين او  
 مضاف اليه ايضا فان الى المفرد لان المفتوحة ومعولها يجب المقترن كجست اذا نكح جاس  
 او يكون خبره فالام نحو والله يعلم انك لرسول والتا ما يجوز في لام لان وقوعه خبر  
 عن قولهم وقوله له نحو اول قول في الحمد لله فالفتح على مصدرية القول والكسر على كونه

انما ان يدعواكم  
 انما غلام زيد  
 انما كسوف بالاشفاق  
 انما مفتوحة ايضا عندكم  
 انما محسن

مجزئ

بمعنى القول واما بعد اذ انما هي افعالها كظنته جاهلا فانما انما هو ان  
 فاني مكرها لفتح على انه قول بمصدر فهو مبتدأ حذف خبره والكسر على الحكاية ثم المش  
 ان ان المفتوحة كلمة مستغلة بالوضع وقال سيبويه في مذكوره وهو مختار في المحل  
 فالفتح عندهم انقلب الكسر لوجود مقتضية فاشبه الاعراب حتى تمامه سيبويه وبعض  
 القدماء عملوا لذلك المفتوح والجملة الاشبهه في مشابهة الاعراب في حدوثة بمقتضى بعد  
 عدمه وان خالفه حقيقة والفتح بعضهم فقال باي حرف اثر لعمال اعراب عرب وذا  
 شبهة تقول انك عالم بالكسر فاذ اجبت بعمال فتح كملت انك او انك عالم بالفتح  
 اثر العامل ثم لم تعرف ان دخلت على خبرها لام الابتداء بطل تأثير العامل فكسر ناعما  
 لا تدخل على خبرنا المفتوحة فقول كملت انك عالم باللام هذه لغة المستدعاة بالابتداء  
 كملت في بابنا من تقدم فانها في الاصل كانت داخلية على ان مكرها هو اجتماع لادق  
 توكيد في مفتوح الكسرة واللام الى الخبر لفصل الاسم بينهما في بابنا مصدر في ال  
 وغير مصدرة في اللفظ لوقوعها بين عامل ومعموله وفيما لفتح فيل ما حرفان سببه ذو  
 عمل كعمل العامل بالظلال صمد ولكن ليس صمد رافله تقدم وانما وضعان فان  
 فتح لاني عمل العامل كما عرفت واللام بطل وهي صمد في الاصل حشو في اللفظ والمطلو  
 على اسمها هذه الاحرف الستة منصوبة على الاصل في النوايج سواء ناسخ عن الخبر ام تقدم  
 نحو ان بدل قائم وبكر افعولان زيد وبكر افاضلان وتختص لان وان ولكن ترصده بوجه  
 اي يجوز رفع على اسمائها اجلا على محملها وهو الابتداء بشرط مفتوح الخبر وتقدم على  
 المصنوع والمنع كما عليه المحققون قوي وما اوهم ما اول كما سياتي في باب اسمها هذه الستة  
 حروفها كتر وعلى جوه اخرى ان بالفتح لغز في لعل يحذف اللام الاولى وتلك الخبرين  
 نونين والعين همر في نحو ايت السوانك كشرى شيئا اي لعلك وفصل ما مضيا لوالحد  
 مذكون الالفين ومصدر رايح في الالفين نحو ان زيدان بكر وان بالكسر محلا ما مضيا

في بابنا من تقدم فانها في الاصل كانت داخلية على ان مكرها هو اجتماع لادق  
 توكيد في مفتوح الكسرة واللام الى الخبر لفصل الاسم بينهما في بابنا مصدر في ال  
 وغير مصدرة في اللفظ لوقوعها بين عامل ومعموله وفيما لفتح فيل ما حرفان سببه ذو  
 عمل كعمل العامل بالظلال صمد ولكن ليس صمد رافله تقدم وانما وضعان فان  
 فتح لاني عمل العامل كما عرفت واللام بطل وهي صمد في الاصل حشو في اللفظ والمطلو  
 على اسمها هذه الاحرف الستة منصوبة على الاصل في النوايج سواء ناسخ عن الخبر ام تقدم

بجوهل الواحد من الاثنين على لغة من كسر الفاء من مجهول حيث ورد تشبيهه باقبل  
 بيع او معلوما ليجاء الاثبات من ان بمعنى تصب او قرع فعل امر مؤكدا بالتون الثقيلة تلو  
 من وأعلى كفى من وفي يقي اصله ان حذف الاء لانقاء الساكنين وان كان على  
 لا يخرج من الالف لا موجد مركبا من ان النافية للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن التي منه  
 وقفاء نحو لا كثر رجل عندك من لكن المحققه وانهم في التكلم نحو لكن هو الله وفي اي كثر انا  
 وكان فعلا مضاعفا معلوما الاثبات ومركبا من الكاف والحاء والضاد وليست محذوفه عن الف  
 والجنس النقص نحو كنهت زيد بكونه لعل مركبا من لام التاكيد وعل فعلا مضاعفا على  
 اذا مضى وشرب مرة بعد اخرى وعلم اذا سغا مكد لك الثالث من التواضع ما ولا النافيات  
 المشبهتان ليس النافسة فيا وجو لوها اقول ان عند الجازين عملها اي عمل ليس رفع الاسم  
 نصب الخبر وما بعده فسمي مجازية لاختصاص اسمها بالضم فان تيمما بهما لوقوعها قبل  
 اذا محذوف لان خفض الاسم كحرف الجر بالالف كواصبه جواز منه استحق العمل في الخضر به والاف  
 لم تسمى عل في احدها كحرف الاستفهام او لان اسمها الجازيون لا يشترط جواز النفي اذ تشبها  
 ليس فلو انتقض فيها الخبر بالواجب اسمها نحو وما قبل الا زمول ولا يضر انتفاضه بالنفي لانه  
 معي الخبر نحو ما زيد مطبا الا دهره وانما الخبر عن الاسم فلو تقدم اسمنا نحو في مقدار واحد  
 لانما معي الخبر ايض عن الاسم لان امتناع تقدمه في امتناع تقدم معي بالاولوية ويشتر  
 في عملها خاصة بعدم زبادة ان الزائدة معها كالانفراد مع ليس فلو نزل معها اهلنا فلو ان الشبه  
 كقولهم وان جنابنا من ولكن ويشترط في عملها خاصة تشكيك معي لا رجل خبر منك فلا  
 فعل مع خبره او خبرتين نحو لان خبر منك او خبر الناس ان كنهها الى لاهله الاء الثانية  
 الاسم او بالالف التي قلنا لا في النافى النافى على المشاوب الضم او الكسر وخصت بالاجبا  
 الضامة الى الذوات فلا تدخل على غيرها او تجب حذف احد معي لكان كثر حذف اسمها  
 وقيل حذف خبرها نحو قوله ولا من من مناص قرع مشهورة ونصب حين على خبره بخلاف

والله اعلم  
 فانما اسمها  
 حذف من النافى  
 والله اعلم  
 والله اعلم



الاسم لا يكون حين مناصح شاذ ورضه على اسميته بجذوف الخبر لا يكون حين مناصح  
 ولا من هذه جئات حرفا كخوفه ولا يضاف لانه ليس له لونه لينا لانه ليس له صفة ولا يثبت  
 اذا انفصل اسم الصنف من صنفه لا يثبت بدلا لانه اسم فاعل من ذلك يثبت الراجح التوكيد  
 لانه النافية للجنس اي بغير اسمها المنصف بالخبر تاتى في الاضافه وفي اصل الجنس وهي تاتي  
 عن لا يثبت ليس مفعولا لان تلك لتفي الواحدة للجنس لا يثبت اسمها واشد وعملها كالجنس هذه تنفي  
 الجنس بدلا وتعمل على ان يثبت الاسم ورفع الخبر شرطه عند دخول جوار عليها سواء كان حرفا ام  
 والاقبال على الجوار نحو جارا زاد وغضب عن لا شيء وهو ان لا شيء فان كان اسمها منكرا متعظا  
 المنكر او شبهه بانه بالضاف هو ما يمتد باليه ويحتاج اليه لفظا ومعنى فبسبب انهما نحو لا غلا  
 رجل الا شهرها ابوه او لا طالها جيلها او لا خيرا منك او لا ثلاثة وثلاثين عندك والايك انهما  
 مضافا ولا شبهة ما يثبت على اي حركه او حرف كان ينصب قبل دخول لا عليه تنفي على الضمير  
 قد اوجعنا مكرسا مفعولا بمرادها لا امر ولا مساجد على الياء مشى اوجعنا سالما  
 مذكر نحو لا رجلين حاضر ولا مسلمين حاضرون وعلى الكسرة سالما مؤنثا بلا ثور في  
 التشديد قبل مفعول على الفتح بدو ونو بشرط ان اسم لا تنكره ليكون نصفا في العود لكونه نكرة  
 في فصل الجنس في تنكير الخبر ايضا لا يجوز معرفه عن نكرة ولو كان اسمها معرفه تنكر نحو لان هذا لا  
 مستقيم ولا الجس ان لا حلالا او مثله ويشترط ايضا مباشرة لها اي اتصالها فلا تقول في مفعول  
 لضعفها فان عرف الاسم لفظا ومعنى او فصل عنها او عرفه فصل اهلكت لا وجوب خبر تنفي ما يصل  
 بالابتداء ونحو تنكره وتكررت جبر الضعفاء بالاهمال والعرف نحو لا زيد في الدار ولا عمر مع علمه  
 الثاني ان النكرة والمفصول مثل الذي في الدار رجل لا اثر له ولم يذكر مثال المعرفة المفصول لسهولة  
 حصول اخذها مع الفاصل من المثال الثاني واسمها من الاول نحو في الدار زيد ولا عمر مع علمه  
 الثالث ويجوز اهما الجامع بشرط الاعمال ايضا فيجب تنكيرها ايضا خلافا لبعض في الارشاد  
 شرط تنفي علمها ان لا تذكر والاهمال انما هو العلم وان يرد بها مفعول انفي العام ولا





المعنى يظهر ان ذلك الاختلاف في القلق بحسب الثابت والثبوت والجمع في معناه وان كان  
موضوع الظاهر على الوجه الاول يقول عند حسن ان يقوم والحمد اعني ان يقوم او ان لم  
يعين ان يقوم ومنه عسى ان يقوم وان لم يعين ان يقوم او ان لم يعين ان يقوم او لا  
الاسم على الوجهين البينين مطابقا كما ذكرنا فتقول على الوجه الثاني عسى  
مذكور في الجمع سواء كان ثابتا أم ذكر او مؤثما أم فاعلم ان غير المحل فيه في محله هذا النوع  
منه على الترتيل قال الله تعالى لا يخرج قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نؤمن بهذا عسى ان  
يكون خيرا منهم فثبتا آيات هذه الاصل القائمة ايضا يقال كاد منه واداه وكاد يفتك  
جاده وكاد يكيد امه وكاد يجره والدوشدا لم يحل في وسطه او مثلك اسرع السير كذا  
وعسا زيد يصعد كذا ثبت غلظه وبسبب الليل اشدت ظلمته والشاء ما حله ومنه منى النجا  
من شاة ما والاشفاق عزت لعلنا ليس بخير فانه يوجد في كل معناه بلفظ وطرف الوضع في  
وجله مع الية واللفظ لله بسبب الشان في كذا اثبات الخبر واثباته على ما له صاحب القاموس  
كاد يفعل فاعلم ان فعله يقال في غير من في الفعل معقولة في الخبر في غير من وقوله في  
الخرق يقول الحق هذا الصبر ما له لفظه من سلكه في غير من وقوله اذا استعملت في قول الخبر  
اثبت وان اثبت فاستمع ما يوجد من مالك بكاد فقال في خبر كذا لم يان في قول الحق في  
لا يثبت ونفي ورد وفي حكمها ما كاد ان يروى في الخبر في غير من فاعلم ان خبره في غير من  
في آيات القرآن في قوله تعالى لان هذا القرية ذال واضح والافتد كاد غير بعيد اذ قال ما كاد  
والذين فقد راد ولكن من بعد غير بعيد وان ذلك قد كاد يروى في غير من فاعلم ان خبره في غير من  
والخبر في غير من فاعلم ان خبره في غير من فاعلم ان خبره في غير من فاعلم ان خبره في غير من  
معلوم في قوله الترتيب مع فيها لان في قوله لا سم من الخبر ليس له وعدم فعله اياه فمع ان  
اثباته في قوله الحكيم كيف وبمقصود قوله قد يكرهها اذ لم يرد في قوله بسبب لفظه في الخبر  
نفي ما انفسر كاد باراد لا يقتضي فيه نفي بل نفي اذ قال العلم بالامتناع بعيد وبذلك

النسخ الثاني من العربيات ما برده منصوبا لا غير هو ثمانية الاول المفعول به وضمة به على الياء  
 اللواحق الذي فعل به الفعل هو الفاعل انما ايق على كني الكلام بعد منه المستند والمستند اليه  
 فعمل جميع المنصوبات ونحو غير المحذوف يقولوا الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد ان من الفعل اصل  
 والتعوي كظاير ما لا يندرج في معنى وقوعه عليه فعلق به بالواسطة حتى يتركض بينه وبين ما هو صان  
 بكونه كنه ضمير به اياه واما المحذوف في مرتبة في مفعول به بالواسطة والكلام هنا فاعبار منصوبا  
 لا غير لم يدخل في الحد بخلافه في قوله تعالى في زيد ضربته لا تعين انما فاعله وان كان مفعول  
 مفعول الفعل الواقع في المفعول به فاعله عن الفعل لا انه معموله وعن فاعله لا انه مفعول الفعل  
 عند الاتع موجب وما كان في قوله بتقديم المفعول به على فعله جواز الادارة الحصر في المفعول  
 كونه انضمت اليه لا غير مطلقا الذي ينال الحاطب ان المصروف وحده او مع زيد او غيره من الاء  
 قصصه وما بعد اضاف قلبا او انما او تعينا وجوبا للزوم ان الفعل به لصحة كاشا الا انه  
 مستهوا والشرط هو الضيف لما تخون ضربت وغلام مر بعبث ومن ندمه وده وقبر من ندمه ازرو  
 ويحذف ما عمل جواز البقرة تنضم مفعولك زيد المن اراد ضربا او اعطاء اي اخضر ليعطى وغير  
 الحاكم روي به اي رايته عند كل من قطع كلامه اي ذكره كمن سافر والحلال المطالب اليه اي زيد  
 او غيره من سائر الذين قال من وانا واضربك لغير ذلك كقولك على زيد الرد على من قال  
 ما رايت ولا تزدروا ولا تزدروا لعدا اي ما ينالون زور وقولك ابل زيد الرد على اكره بكر ووجوب  
 في المحذوف وهو الخوف عن مكر ونحو الاستدراك الاسد وابا كمن ان شهوة رايته في اول احد  
 والافتركة وهو الترفع في جوب نحو انا انا انا الى الزم والصلوة الفلوة اي محض او الفاعل او  
 النكاح في غيب عن انكحوك بان يدان المتأخر بمفعول به كدعو ويا بلا شفا ان كرا ضربته  
 وقد يستغنى عن المفعول لان المراد بان وقوع اصل الفعل على اي مفعول وقع فيه فاعله لا انما  
 المستند انما لانهم نجا الله يمجى ويصير ويصير اي يفعل هذه الاعمال ومنه واسم مفعول  
 المفعول او معناه اطعنا ومن ينظلم منكم نذركم الله لا غلبنا فانوس على الاغلب وعموم

الذين

لم يزل يكرهون غير الاعراب قبله ثم قال ان لم تفعل وقوله ان لم تفعلوا ولن تفعلوا او قولك ولدي  
 ولا يخفى اننا بنينا عن الفاعل او صيرنا الا انما اوصلناه له وجوباً لا بعداً من الجواب كمن في جواب  
 هل ضربت زيداً قلت لا قد مضى الفعل النجى كقوله يكاد على امره ما كان صبراً الى صبر الثالث من المسئلة  
 المفعول المطلق وهو مصدر فيكون عاملاً اي يفعله امره اي على مفعول هو عاملاً اي يكونه باعياً لا كونه  
 اعني الجملة او بين منعه فوهو افعال ماضية نحو ضربت ضرباً للتأكيد فاعمالهم التهمة والنجى زان الصبر  
 فتكون ماضية وتوصي بين او شرباً للعدو والمفعول للوكيد فيرد لنا لا ينبغي ان يجمع نحو عرض المالكين  
 فيلغو شئيه ويجوز في النوع خلافه فيقول بالجو انه كذا في شرب الامير ارضاً بانه هو المسمى وقيل المسمى لها  
 الدعوى فلا خلاف في الجواز فيه كما ثبت عليه في المثال وقصص الجلاء على النوى في الجواز او يجوز ان يكون المفعول المطلق  
 ماضياً وهو غير عاملاً فيقول قد مضى غير مصدر افعال وعمل يخرج المسمى فيعمل على الجان واليه من يجب  
 حله بما عملنا على نحو سقار وعيا اي قال الله سبحانه وعلما لله ربنا وقياماً بما اذنوا في بعد  
 اما تفصيل الجمل نحو فشدوا لائق فاما سنا بعد ولما اذنا اي تومرنا وتعدون فداء وفيما كان  
 مؤكداً للجمل محتمل في معناه نحو لعل على الف درهم لعلنا انا اي اعترف بعلنا فاما قولك اعمل على الف درهم  
 اعترفك به او كماله محتمل في معناه ايضاً نحو هذا ما جئتكم به اي حقه حقاً فان هذا ما جئتكم به محتمل في الحقيقة  
 عديم ما اكثروا من الاخبار وفيما يجمع بعد الايمان في موضع خبر اسم ولم يصلح خبر المصحة اننا لا مبرطاً  
 انت سراً الى اننا لا نسير الى ما شانك الا التبرير في الجذر واذا كان فعل الجوارح وشبهه  
 اسم بمضامدك ومع فوف هذه سابقة نحو تتردد فاذا التصوت وتجار الى بصوت وتو مفعول الحال  
 المسمى المذكور فيكون عمله مقصود على ان اتمح حلول الفعل مع ان عمله وهو لا يصح هنا لان ان لا لا  
 والمسمى هنا ماضٍ ولا يجب نصب المثنى في الحالة ورفضه على انه بدل او بيان او نصب  
 بقدره مثل لو انما كبداً فظي الاول لا يخفى نصب المثنى في الحالة ورفضه على انه بدل او  
 مثنى بشبهه مثل لو انما كبداً فظي الاول وفيما اشق السبب غير نحو تبتك الى السبب الثاني  
 اي اقم طاعتك فامة ذكرهم وسعدك الى اسعدك بخير حتى اسعدوا اي كثر لهم خدش في زيل

الزمان العتيق ويدعيون ساعدا الاجابة بل هو وصليت خلف فبدل المكان المهم وسروى  
 عشرين يوما او عشرين في مائة ما هو بمنزلة احداهما الا ان اسماء العتيق تكسب من المعد في ظرفه  
 ومصدره ومنه المضار الى احداهما التامية كجئت صلوحة الفجر ابي وفيها وانظر حلت فاذ  
 اي مقدار زمانه وجلس في ان او جوارك اي مكافها وما هو وصفه معنى كسرت طويلا من الدهر  
 كثير لمن البلاد ولما التصويت نحو دخلت الدار ففعل بكافه على الاصح لان الفعل لا يطالب  
 في المضارع بالانفصال عما بعده من غير ان يكون مفعولا به ولو  
 كان مفعولا به لفتح الاستفهام عنه وقال ابن مالك في شرح الجمل المفعول فيه ما تضمن معنى  
 فيه باطراد بان لا يختص نصبه على الظرفية بحدث دون آخر وبال وقوعه غير  
 كصمت يوم الجمعة لجواز نصبه او نصب يوم الجمعة والصوم او البسيع يوم الجمعة  
 بالنصب لولما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا به كالدار في دخلت الدار لان نصبه  
 بمعنى في محقق بالدخول دون غير من الاحداث فلا يقال جلست الدار وبجمل وقوع  
 غير فلا يقال الدخول الدار وذلك لان المكان لو نصب بعد في التمس بالمفعول  
 به في نحو بيت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان عطف كبيت اليوم او ساعدا الاجابة  
 لو اما ملك لوضع ظرفية الظرفية وفي لا وضع لان هشام ان انصاب نحو دخلت  
 الدار وصكت البيت على التوضيح باسقاط الخافض لاعلى الظرفية فلا يطرأ تعدى  
 الاصل الى الدار والبيت على معنى في لانقول صليت الدار وبيت البيت السادس  
 من المنصوبات المنصوب بترج الخافض وهو المفعول به بواو اسطر حرف جر مقدرة وهو  
 الاسم الصحيح او الماقل به المنصوب لفظا وتقدير او محال بفعل لازم في نفسه وبالنسبة الى  
 ذلك الاسم غير مقدرة اليه بقدر حرف جر بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المطالبة  
 فاقم منصوبا بترج الخافض في الخاضع اليه عليه توفرا وبتيمية المنصوب بالخرف والايضا  
 اذ فيه حرف الجاز ايضا مدخول في امله شيئا الى المفعول به ولما مله الفاعل بالمتكدر وجر

الجمل المفعول فيه ما تضمن معنى فيه باطراد بان لا يختص نصبه على الظرفية بحدث دون آخر وبال وقوعه غير كصمت يوم الجمعة لجواز نصبه او نصب يوم الجمعة والصوم او البسيع يوم الجمعة بالنصب لولما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا به كالدار في دخلت الدار لان نصبه بمعنى في محقق بالدخول دون غير من الاحداث فلا يقال جلست الدار وبجمل وقوع غير فلا يقال الدخول الدار وذلك لان المكان لو نصب بعد في التمس بالمفعول به في نحو بيت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان عطف كبيت اليوم او ساعدا الاجابة لو اما ملك لوضع ظرفية الظرفية وفي لا وضع لان هشام ان انصاب نحو دخلت الدار وصكت البيت على التوضيح باسقاط الخافض لاعلى الظرفية فلا يطرأ تعدى الاصل الى الدار والبيت على معنى في لانقول صليت الدار وبيت البيت السادس من المنصوبات المنصوب بترج الخافض وهو المفعول به بواو اسطر حرف جر مقدرة وهو الاسم الصحيح او الماقل به المنصوب لفظا وتقدير او محال بفعل لازم في نفسه وبالنسبة الى ذلك الاسم غير مقدرة اليه بقدر حرف جر بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المطالبة فاقم منصوبا بترج الخافض في الخاضع اليه عليه توفرا وبتيمية المنصوب بالخرف والايضا اذ فيه حرف الجاز ايضا مدخول في امله شيئا الى المفعول به ولما مله الفاعل بالمتكدر وجر

بالفتا

بالمتدني ضعيف خاص بالشعر كقول الشاعر كلب لا كفا الاصاب وهو اي المتدني الذي  
 تصبى به قياتي مطر دمع ان لنا صبة للضارع وان المفهومه المشبهة بالفعل المتدني من مصلحتها  
 بالمفرد نحو عجبتم ان خائفكم ذكر من ركبكم اي من ان خائفكم اي من عجبكم بدل قد ي عجبتم ونحو  
 عجبتم ان زيدا قائم اي من انه قائم اي من قيامه ومن القياس المعقول غير ولا غير في المشهور  
 المتدني مرة ايضا عند ابن هشام في الاوضح نحو كذا لا يكون دولة اي لولا ان كذا لمعني في غير الاكبر عند  
 والخمسة عند فلا يتجاو ذلك من محل التعلق نحو ذهبت الشام اي اليها وتمتد في الديار اي  
 بها قال نعم ولا تفرعوا لعمدة النكاح اي جليها ومن تستر صولوا ولا دكة اي لهم وقيل ضمن  
 ومن غمره واسترغ معني ودعجا وزغوى وارضع فالتصيب بالفعل به لا بالترفع وقال الله  
 في شرح الاربعين نعال الشيخ ان القصبين اكون اكثر دنته الى من الحجل على القصب مع الخاضع  
 الساج من المصنوعات الحلال المفردة وفي الجملة الحالية في باب الجملة وهي الحال وهو يذكر  
 ويؤتى الصفة في الشقة او ما يوصف به حكم فدخل الشق والجاءد والتف من التوابع  
 والخ الليفة لله في الحال لزال سكوتها خبرت مخوي فخرج مبين الذات كالقصر في  
 الله دونه فادرسا والتف في حوريات رجلها صاحكا وبق الخبر في نحو كان زيد فاما القصة  
 ان بنو خبرت ولا خير لا يفيد الصفة بالفضل قال ابن يعيش الحال تشبه بالفعل في كونها  
 فضلا مستغنى عنها ولذا استعملت التصيب ليشترط تكبرها فانها خبر معني فالعرض منها حكم  
 مع شكرها بالفعل التعريف والاعراب كونهما مشغولة كجاء زيد اربا لان الزكوب غير لازم لزيد بل انقل  
 الى غير من الاحوال مشقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ويصعب  
 المبالغة واسما المكان والزمان والالز في حكمها للتشؤ مفارقتها لهما اما زما فبالافتقار  
 فانهم كاسم الفاعل ان الزكوب المجيء وانما كان ذلك اغلا بكليا لانها قد تكون ثابتة تعبر مشغولة  
 فيها سا في المؤكدة كن يدا برك عطفوا وقوله نعم ولي مدبر ان فماد لا العاصل على خبر صاحبها  
 كخلق الله ان تارة يد بها اطول من رجلها واما عا في غير ما كوله ان لا اليك الكتاب مفصلا

الصفة في قوله تعالى  
 اشعثات غلبه والاشعث  
 على وصف غلبه وانما  
 فكذلك الاشعثات من غلبه  
 عليه ووجه ذلك ان  
 النبتين قوله فانها  
 من حال غلبه على حكم  
 مستغنى عنها ولذا  
 استعملت التصيب  
 ليشترط تكبرها فانها  
 خبر معني فالعرض  
 منها حكم مع شكرها  
 بالفعل التعريف والاعراب

والوجه ان  
 قوله تعالى  
 اشعثات غلبه  
 على وصف غلبه  
 وانما فكذلك  
 الاشعثات من  
 غلبه عليه ووجه  
 ذلك ان النبتين  
 قوله فانها من  
 حال غلبه على  
 حكم مستغنى  
 عنها ولذا استعملت  
 التصيب ليشترط  
 تكبرها فانها خبر  
 معني فالعرض منها  
 حكم مع شكرها  
 بالفعل التعريف  
 والاعراب كونهما  
 مشغولة كجاء زيد  
 اربا لان الزكوب  
 غير لازم لزيد  
 بل انقل الى غير  
 من الاحوال مشقة  
 كاسم الفاعل  
 والمفعول والصفة  
 المشبهة واسم  
 التفضيل ويصعب  
 المبالغة واسما  
 المكان والزمان  
 والالز في حكمها

وقد كان



وقد يكون جامعة وهي نوعان اما مختصة غير مناوله بالمشق وهي ثلثة النوعية بمشق او كما  
 رتقي موطنة لانها اقوية الذكر فيها الذي هو الحال في الحقيقة كجاء بدرجتها الماو  
 المقطرة الثالثة على نقيض صاحبها كعب الثياب فبأبد رهم او دهم والمبينة اصل حكا  
 او فرعه ونوعه او مقدار كتحجبي الحاتم فضة او الفضة خاتما وهذا بسرا الطيب منه رطبا و  
 فاسما الما لا تلو منه فتم صقات رة او بين ليلة ان لم يكن تم منقمة معقونا واما غير  
 مختصة فتاقل بمشق وهي ايضا ثلثة المشبهة بها كقول وفاحت عنبر ورت غرا لا اي طيبته  
 دعينا والالاء على مفاعلة كعبه بداي مفاعلين وكله فاه الى في اي متشابهين  
 القالة على تقسيم او تقييد كادخلوا الاكبر الاكبر او منزهين كك او رجلان رجلا او رجلين  
 رجلين او رجلا رجلا الا الاثثة ثلثة او رجلا رجلا او مشق وثلثة اي مقسمين كذا ك هذا  
 هو السهم ومنهم من اقل الجمع بالحق ما قاله الشيخ رضى قال لا الحاجب غير ان الحال اما بين  
 المشبه فكل ما قام بذلك كونه كحاجة الى الاول شيء من الجوامد اصل او لا يكون مقدر  
 بخلاف زمانها زمان عاملها كجاء بها من معصرة صايد باغدا او مقدر او مر بها اي مقدر  
 غدا صايد البحر طيبا اي مر بها لا تخطي منه فادخلوها خالدين والاصل الرجاء نحوها  
 عن صاحبها لانها مختصة وخبر من ياتيها ان كان صاحبها مجردا الاضافة انفاضا  
 كذا وفيه هند ضاحكة لذلوقه من فصلت بين المتضامين وانقدت علمها وهي محولة  
 الحسا اليه وكلها مستغنا او مجرد الحرف غير زائد عند سيبويه واكثر البصرية كعبه بالذم  
 ورايها وهو ظاهرا لم يخلو فالقرو وجان نقديهما ان يوتر ايد كجاءه راكبا من احد قوله  
 طرا عنكم بعد ذلك ويمنع ثاترها عن ان كان نكرة مختصة غير محصورة كضرب هند وراكبا  
 رجلا لا لوقب التمسك بالثب في بعض الصور مع ان في تقديمها عليه نوع تخصيص  
 ودرجته وقوة الحال وهو اي يكون صاحبها نكرة مختصة قليل والغالب كونه معرفة او كونه  
 مختصة بغير تقديم الحال من صفة او اضافة الى منكر او مشاركة لغيره او فصولا لغيره كجاء

ورجل او رجلا را كين و جاءه او هل جاءه رجل او كذا لا يخرج عنه مضمون الرجوع نحو الخ  
 عن عامل صاحبها لا ترفع للجمهور ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصداق استفهام  
 نحو كيف جاءه زيد اي على حاله او ههنا فان قلت كيف استفهام عن الهيئة فكيف يكون حالا  
 بيته نظيره قلت لعل المراد يكون الحال بيته الهيئة لثباته في الهيئة وشرها على الاحوال  
 المراد بها وضعت لذلك لعلها على الخلاف لا غرض من التعليل بها فارق بين كون الهيئة  
 المدلول عليها بالظن الحال مضمون ويجوز ويجوز وفيه وبينه وبينها على الينا على وجه  
 الاستفهام كما قد قلنا كذا جاءه زيد وامشيا ونحو ذلك وقد اختلفوا في ظهور عن احوال الى احوال  
 في هذا الفاعل لا يخرج الحال من المضاف اليه كجاء غلام هندا وكذا لان اصح قيامه في المضاف  
 اليه بتمام المضاف نحو قوله تعالى تتبع مائة اربهم حيفا فان فعلها عن المضاف اليه وهو اربهم  
 يتبع هذا المضاف وهو المضاف اليه فمضاف مع فاعله المضاف اليه لا يتبع فاعله بان يتبع  
 تتبع اربهم حيفا وان كان المضاف اليه كلا والمضاف اليه بعضهم وان ابعث هذا فمضافا للمضاف  
 اليه عن نحو عني وجه هندا وكذا في احوال من هندا والوجه المضاف بعضهم ابعث هذا  
 ونهاية هندا عن فاعله عني هندا وكذا في احوال لا يتحرك به زيد وامشيا ان لا يبعث لا يتحرك  
 زيد وامشيا وان كان المضاف لذلك لعلها على حاله على حاله ايضا ان كان المضاف في صاحبها  
 المضاف اليه نحو عني هابك مسرعا وشا ولسن في ملونا الناس من المضمون التمر و  
 يتي تيمرا كبر اليا ماضيه وهو الاسم النكرة الرافعة المربطة وضعا لانها المستقر في الكلام اي  
 المقصود من الوجود السامع عن ذات معرفة كاحد عشر كوكبا او عن نسبة واقعة في جملة او  
 شبهها فخرجت النكرات الرافعة لانهما الهيئة كالحال او ذات مبهمة عند الحال كذا في مقصود  
 المتكلم كالنصف في نحو واين عينا حارة والمضاف اليه في نحو جاء غلام رجل وهو يشارك الحال  
 في كونها بهما متكرر او فضلا من مضمون واقعة لانها لا يفرق عن الحال باوجه منها اقلية نحو  
 كما وقد اشتقنا في قوله ورفاه ساكنا في داخله اشتقاقها من ظرفه وجودها كالمعرف في قوله



لاخير وهو الثمان الاول المضاف اليه وهو ما اى اسم مجرول وما قبله بنسبة اليه شئ اى اى لم يبق  
شئ بعد تبقيده بغير اتمه بواسطة حرف جر وقد نقلنا هذا معنى عملا اذ جاء حرفه فخرج المتصوب  
منه الى الخاض مطلقا وما تاب عن مضافه ولم يجر اياه بقوسعا كما قرى في بعض النسخ القربى لم يزلها  
احد بنو الجرد فكيف يحول الاخير الى نظر الى الصلة وحقيقة فلا يصدق خروج وجهه بعبارة صورة  
المجازية اذا لم يرد للحاق في فلا يفتقر الى الجوازات لاجتماع الاسماء للمضاف اليه الاضافة القلبية ليس  
بقدور الحرف عند الحذف وحدها لا تقوم فعل المضاف في الحذف بناء على انه وقد الحرف عند  
اواخره بناء على وفاة الجبر ونظر الى جعل المتد الاضافة الحقيقية كما عرفت في القلبية لضافه  
بجانبه بغير حقيقة لضافه لا يصح خروجها ويصح اضافة الضمير اليه عند غير الجبر بل خلافا لما اى  
ونحو حيث جعل الانيه اضافة الى ضمير الحرف اى الثاني حرف فلي به ليليد على حال الكلا من الكل  
والذي ذكره الافراد لضافه ما كما في ذلك وذكرنا ونحو انما اوضح الاضافة لضافه اسماء  
الاشارة ولما تكلف ذلك الحرف كما مرع انفسا باللام الحرفية ولما اضافة اسماء الاستفهام  
عشر كيف الحال بان وقع معها الزمان وان كان من المعال وما الى ذلك والضمير والى معنى  
او ان ذكر اللفظ اتما الشارح في النسخة الاولى من الاسماء الاستفهام اذ انضمت تحت الشرط  
والاسماء الموصولة سوى الى المضافة كانت في الثلاثة فاتها اضافة وجوبها موصولة  
واستفهامية وبعض الاسماء لضافتها ان ضمير بعض لانه بمعنى الاسماء او اكتسب ثلث لضافتها  
اليها ما الى الكل وهو اى هذا البعض والذكي هنا باعتبار لفظة اظرفا للزمان الماضي بحيث  
لكان ثباتا للزمان ايض على قول وربما اضيف الحرف كقولهم حيث ولي العالم لكن لا يوافق عليه  
خلافا للكتابي الاصح واذا الزمان المستقبل او لم يرد اى غير جزاء الكونه ظاهرة واضمرا  
وهو نوعان اما مجزى فمخرج عن الاضافة منونة للعرض كبعث وكل ولى في قوله تعالى وفضلنا  
بعضهم على بعض في كل ذلك واما ما مر عوبها لا يقطع عنا بل يجب اضافة لفظا ومعنى الى  
ظاهره ضمير وهو كل وكلنا واى صانعا لا لاشدق معه كالشئ والجمع خلات لاحد ما ضمير

المسألة الأولى في بيان ما يجب من التوبة

الحكم مع الغير لفظ لا يقال كالألف وذكرا الألف وروى عنه لكان قرأها وحاضرا  
كسند هذا عقلا بن كسند هذا عند السجود قال وفي الألف في ذلك مثل غلامان ونصب  
أبدا بالظاهرة وهو مجرب ومنه إلى الحق وأما من الحرف بقوله ما نسبوا إليه الظرف لا  
شعير ولدي المكان الحاضر المحض أو العقل نحو الفاضل لها الذي لا يابته في أم الكتاب  
لأنه يظلم وهو كالألف لا يستأد أي غابته إلى مفرحها كونه ظاهرا فقط لا إضافا إلى مفرح  
هو الورع أو لوقية ولول الألف وذو بعض صلح من الألف الستة وفروعها أولات وذو  
ذو وذو وذو وذو ذات وذو لا وذات ومع ذو في الشعر ما ذو قيل هو الحق وذو  
اجتمع في ثلاث ذو مضاد حيث يكون موصولا لغيره على أن يأتي فتمنع إضافة إلى معنى صاحب  
إضافتها وقد يصحح عليها نحو ما كقولنا وكنت أريد به الذي نأوتنا نحو هذه ذك ذلك  
والفرد بالتحسني فقال الخبر عن اسم ناقص أو مضاف موصول ولازم الإضافة ومضاف غير  
مضاف أول مفرحها كونه مضافا لفظا لا إضافا لظاهر وهو مضاف لوجه واحد وحدها  
وعدم واحد واحد كعدم كذا ومنه أول بيتك كاتر وأخواتك سعديك وحائيك وهذا  
ذو ك وجميعك وذو أليك تكمل بحجج هذا المضاف من التثنية مفرحها من ثمن ثوبي  
الشيء الجمع ومكتفاه أن كان مضافا نحو ثوبك إلى الجمع في الخافق وحده عشيرتك لا  
الاسم تام بالتثنية والتثنية والأضافة يؤمنها على تمام الناقص فإن كانت الإضافة المطلقة  
إضافة متعقبة مستقلة إلى مجموعها من فاعل أو مفعول كضارب بـ يـ ومضرب بـه وحسن الوجه  
فلطيفة وليست غير محذرة وغير حقة إذ المعنى علميا كان عليه قبل الإضافة من العالمية  
والعمومية فلا يؤثر الإضافة في المعنى ولا تفيد الاختصاص في لفظ المضاف باسقاط تثنونه  
وفنية والمضاف ليس ينقل خصمه إلى المضاف واستثارة فيه أو كملها بالاول في الاول و  
الثاني في الثاني كما يأتي من اللفظة معونها الكلام بـ كـ ومضاع مصر قصيدة وتسمى محضرة  
حقيرة أيضا وتفيد هذه تصرفا للمضافات من نسبة إلى معين أن كان مع المضاف

تاریخ

تجلیات و آثار علم و ادب در ایران

১৩  
১৪  
১৫  
১৬  
১৭  
১৮  
১৯  
২০  
২১  
২২  
২৩  
২৪  
২৫  
২৬  
২৭  
২৮  
২৯  
৩০  
৩১  
৩২  
৩৩  
৩৪  
৩৫  
৩৬  
৩৭  
৩৮  
৩৯  
৪০  
৪১  
৪২  
৪৩  
৪৪  
৪৫  
৪৬  
৪৭  
৪৮  
৪৯  
৫০  
৫১  
৫২  
৫৩  
৫৪  
৫৫  
৫৬  
৫৭  
৫৮  
৫৯  
৬০  
৬১  
৬২  
৬৩  
৬৪  
৬৫  
৬৬  
৬৭  
৬৮  
৬৯  
৭০  
৭১  
৭২  
৭৩  
৭৪  
৭৫  
৭৬  
৭৭  
৭৮  
৭৯  
৮০  
৮১  
৮২  
৮৩  
৮৪  
৮৫  
৮৬  
৮৭  
৮৮  
৮৯  
৯০  
৯১  
৯২  
৯৩  
৯৪  
৯৫  
৯৬  
৯৭  
৯৮  
৯৯  
১০০

اليه القرينة فلا يرقى هذا ملك او غلام زيد او الرجل وهذا الوصف جمل الالهيتين معهما ويحيث  
 ينضم اللفظ اليه لكي لا يخلو الماشي فلا ينفك الضاف الى اللفظ واستعمل الغرضين فقد خالف  
 اصل وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كما استعمل اللغويين بالضميرين وتخصصا للضاف  
 بتقليل شركاء الكون مع المضاف اليه التكرار بما تجد بينهما من نسبة معنوية كظلام رجل  
 بخروج غلام المرء والمضاف اليه في الاضافة المعنوية ان كان ههنا المضاف شاملا له  
 واخره في شأته بمعنى من البيان في كلام قصته وخمسة رجال اذا لقضت خمس بهنم الخاتم  
 وغيره والرجال يشتمل خمسة وغيره او كان المضافة اليه ظرفا له الفظ في انا او مكانا ماضيا  
 او مجازا في معنى في الطريقة فيكون الالف وفاءم اليه ونظر الكتاب لو كان المضاف اليه غير الالف  
 جنسا ولا ظرفا في معنى الالف كظلام زيد ومن نحو شجر الاراء وروم الاحد على المشي وقيل هو في  
 من وهو انما يتبع في فهمه بمعنى المضافة اليه لانه ليس له ان يعبر فيكون الالف  
 المتضايفين جنسا للالف وصاحب الحيلة عليه ولا يضاف لفظا الى مساوي كجس منوع من  
 لعمارة الفاء فريدة لا يجوز الفصل بين المتضايفين ان المضاف اليه يكون المضاف لا يعبر  
 او ظرفا له فانه ان عامر قبل اولادهم شركائهم وقوله في خطي الكتاب تكفي يوما هو  
 يفار بغيره ويل وبالنسبة قوله كان زفون بالعرض زيدا عاروق الخيام وبلادنا في  
 لا ابا له وجه المحجوب على الاضافة بقرينة لا بد له ولا يبنى له بحذف النون فاللام عنهم  
 لا ابا بدليل اباك باللام تحسينا للفظ وتأكيد الاختصاص بالخص بالاضافة ووضا لا  
 منهي لغيره لسم في بادي النظر وقد افترقا التخصيضا لغيره عن زائد يمنع الاضافة  
 ويؤكد بها ويتركها او يوقد ها او يوقد وال الذي هو حرف خاضع فصل الالف  
 باستحسان وال الوصول له طريقا كالم الضان كما يقع بين حرف الجر ويجزوه كثره بالكا  
 وقيل فيروا اسمهم في فاصل الحق به الخاضع المخصوص مقصود وقد اكتسب المضاف التكرار  
 من المضاف اليه المؤنث الظاهر والمضمرة في خبري عليه حكم المؤنث وبالعكس في كسب المضاف

المضاف اليه المضاف اليه  
 فان المضاف اليه المضاف اليه  
 من المضاف اليه المضاف اليه  
 في المضاف اليه المضاف اليه

في المضاف اليه

باستحسان

المؤنث

المؤثبات من المضاف اليه المذكور ذكرهم فليحتم حكم المذكور لكن لا مطر بل بشرط ان يكون المضاف  
 والاستثناء عنه المضاف اليه بالاشارة في المراء كقولنا في الاغشي ونشرق في القول الذي قد  
 كان عنه كاشف هذا الفناء من الدم انما الفعل المسند الى القدر الثاني الفناء في شرف  
 فلا اذا نقص بريقه فلم يبق على احد والمعنى انك تشرق بالسر الذي افسينه فلم تقدر على  
 كذا ثم دعيه فافشاء وقوله تمنيت ثمما استضيئ بنورها فلما اضافت الحق في ضياؤها  
 انما الفعل المسند الى الضياء الثاني ضمير الشمس قوله انارة العقل ونوره مكسوف بطوع  
 هو كونه واعية وتوهم عقل خاص المحويز وادنويز فلذا ذكر الخبر المشق وهو مكسوف فانيته  
 البنداء وهو انارة وتخل الخبر الضمير باعتبار ذلك العقل المضاف اليه لا في الاشارة فمصدره  
 لفظا فتذكر خبره ليس كالكسابة المذكور من المضاف اليه بل لا يتيسر في المذكور والمؤثبات  
 لا كما قوله في قول المصنف يسوي مذكوره ومؤثباته لا لجملة علامة الثاني لا ان يجوز  
 المذكور والمؤثبات في مسند وصمير مطر لو كان مؤثباتا لفظيا كالكسابة لا لاداره ونحوها  
 ومن ثم اي من اجل اشراك الاكسابين لجهة الاستثناء عن المضاف اذ لا يجوز  
 قامت غلام هند والثاني في نوحجاء امه زيد لعل جواز الاستثناء المذكور فلا شك  
 قامت هند وجعلت يديها باغلامها وامه وكذا يمكن من المضاف اليه تصدده  
 كمال من عندك ومصدرية كقوله من خيرة قوم وظهر فيه كصمت كل شهر وبناؤه  
 كقوله انا لم تحي وشر ما انكم تطعون ومن خوي يومئذ بفتح مثل يوم الثاني من الجحور  
 الجحور بالحرف وهو ما ايسر من ان يكون من فعل واسم واسطوخ في جو مفرط  
 لا بعد في المضاف اليه نظر الى الصل وضعه واما نحو لا اباله عند الجمي وفضل خلاف  
 الاضافة على ان المبادر من الحرف هنا غير الزائد لانه لا يصل وهو في الا باله زائد عنه  
 فيخرج عن الحد قطعاً ووضا الجحور ما وضع لا يصلح احد واما عند قوله في المشق  
 بالمعنى الام  
 الجحور تسع عشر قط المصنوع بالاء القسم فلم يعد لها مستقلة بل ادراجها تحت مطلق الباء

الاضافة

مذكور المضاف اليه المذكور ذكرهم فليحتم حكم المذكور لكن لا مطر بل بشرط ان يكون المضاف  
 والاستثناء عنه المضاف اليه بالاشارة في المراء كقولنا في الاغشي ونشرق في القول الذي قد  
 كان عنه كاشف هذا الفناء من الدم انما الفعل المسند الى القدر الثاني الفناء في شرف  
 فلا اذا نقص بريقه فلم يبق على احد والمعنى انك تشرق بالسر الذي افسينه فلم تقدر على  
 كذا ثم دعيه فافشاء وقوله تمنيت ثمما استضيئ بنورها فلما اضافت الحق في ضياؤها  
 انما الفعل المسند الى الضياء الثاني ضمير الشمس قوله انارة العقل ونوره مكسوف بطوع  
 هو كونه واعية وتوهم عقل خاص المحويز وادنويز فلذا ذكر الخبر المشق وهو مكسوف فانيته  
 البنداء وهو انارة وتخل الخبر الضمير باعتبار ذلك العقل المضاف اليه لا في الاشارة فمصدره  
 لفظا فتذكر خبره ليس كالكسابة المذكور من المضاف اليه بل لا يتيسر في المذكور والمؤثبات  
 لا كما قوله في قول المصنف يسوي مذكوره ومؤثباته لا لجملة علامة الثاني لا ان يجوز  
 المذكور والمؤثبات في مسند وصمير مطر لو كان مؤثباتا لفظيا كالكسابة لا لاداره ونحوها  
 ومن ثم اي من اجل اشراك الاكسابين لجهة الاستثناء عن المضاف اذ لا يجوز  
 قامت غلام هند والثاني في نوحجاء امه زيد لعل جواز الاستثناء المذكور فلا شك  
 قامت هند وجعلت يديها باغلامها وامه وكذا يمكن من المضاف اليه تصدده  
 كمال من عندك ومصدرية كقوله من خيرة قوم وظهر فيه كصمت كل شهر وبناؤه  
 كقوله انا لم تحي وشر ما انكم تطعون ومن خوي يومئذ بفتح مثل يوم الثاني من الجحور  
 الجحور بالحرف وهو ما ايسر من ان يكون من فعل واسم واسطوخ في جو مفرط  
 لا بعد في المضاف اليه نظر الى الصل وضعه واما نحو لا اباله عند الجمي وفضل خلاف  
 الاضافة على ان المبادر من الحرف هنا غير الزائد لانه لا يصل وهو في الا باله زائد عنه  
 فيخرج عن الحد قطعاً ووضا الجحور ما وضع لا يصلح احد واما عند قوله في المشق  
 بالمعنى الام  
 الجحور تسع عشر قط المصنوع بالاء القسم فلم يعد لها مستقلة بل ادراجها تحت مطلق الباء

بعضنا اذ عاش اياما وادخلنا في بابها الاستثناء فثبت اربعة عشر في وقتان  
 منها بغير الاسم الظاهر والمضمرة لا يتحقق احدهما وهي من لاشداه غاية المكان انما انما كثر  
 من البصرة الى الكوفة والزم على الاصح كنه من العاشا الى الصبح وقرع بحسن مفاصلها الى  
 واليتبع كغلت من الدلم واليتبين نحو ما يجنبوا الوجس من الاوثان واللعيل كقول بعضي  
 حيا وبقضي من مهابة والبدلية نحو ارضيت بالحج واللباس الآخرة وقد زاد على التكرار  
 لتأكيد معنى كالتجاسر احدوا للتعبس عليه لئلا يتخلل على نفى الوعد كما تجاسر رجل والى  
 لاشداه غاية المكان والارمان كاتر والسمية هو انضاي الى الله واليتبين فاعليه على الجرح  
 وعن الجواز حقيقة كعبت السهم عن القوس او مجازا كطعن عن جوع والبدلية نحو نفى  
 نفس عن نفس والتعليل كاضطره عن امرى وعلى الاستعلاء حقيقة كبد على السطح او مجازا  
 عليه دين والتعليل نحو لتكبروا الله على ما هديكم اى هدايته والظرفية نحو دخل الدنيا على  
 حين غفلة وفى الظرفية حقيقة نحو فى الكوراء وفى الدار بدلا مجازا كظرف فى الكتاب  
 او فى قولك والتعليل نحو لك ان الذى استوفى وفدتا تؤكد انوارا كواضها والباء هـ  
 للانصاف حقيقة كما سكنت زيد ومجازا نحو مائة طلائعنا من نحو كسبت بالظلم والاضافة  
 كدخلت بشباب السمر والتعليل كضربته بظلمة والظلمة كعبه ودمه والتبعية نحو فاحسوا  
 بروؤكم كما فى صحيح زارة عن ابى جعفر الباقر والقسم هو اصل حرف عند الزنجشري وعما  
 والقسم غير ان استطافى وغيره والاول ما يؤكد الطلب نحو بالله اخبرني والثاني ما يؤكد  
 الخبر نحو بالله لا تخون وتسمع للآدميه مع الظاهر والمضمرة خلاف انوارها من اوفى  
 القسم كاذن اصل حرف فاختصت باحكام وقد توافى نحو كفى بالله شهيدا وكبريت زها  
 في خبر لا يخفى قد يتوهم وجودها عند عدمها بغير المصطف على خبرها المنصوب توهم وجود  
 الباء كلفي زيد فاعلموا كاعاد وقوله بدلى الى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذ  
 كان جاثيا بغير سابق كامل ينصب محطوف خبرها المحرور بالباء الزائدة جملا على محله وهو

وهو وادى يربى القلم  
 واحد العينين اوله سمه  
 وادى يربى لادى العلى ان  
 كاعاد البصر يربى لا  
 اللوان كادى الكوفى  
 بام  
 صيرت باليتبين اربعة عشر  
 سبب من الغرض فاعلى الجرح  
 من اوفى قدن دمعها جازا





في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 وخرجوا من  
 ديارهم  
 وهم آيات  
 للآخرين  
 والذين آمنوا  
 وخرجوا من  
 ديارهم  
 وهم آيات  
 للآخرين

الكثير من الماء المقسم وتخص بالحق وباسم هو لفظ الله وشدة قرب الكلمة واشتقاقها من  
 وتلك وهي كوا القسم فرع البناء وهي اصل الباب لنا خصصنا بالحكام ففصلنا فعل القسم  
 المذكور نحو القسم هو القيمة وفي القسم الاستعانة مع القيمة بخلافها وقد قلنا ذلك  
 ما عامل اليه عند القيمة مستقر فقط غلط اخذ بالحق كل غير ذلك لكن له مرادف يعمل بها  
 قد يصح عن ذين من مخالفة ما عندنا الاول ناء القسم وادناه اذ لا تستعمل الا في غير الا  
 قيل من الحالف الخالف الائم والكفارة والثاني الياء فانها لا تسجل في الاستعانة بل في  
 ائم والكفارة وحتى لا ينهاء غاية المكان وان كان كرايت البلا حتى الصكين وهي حتى مطلع  
 الفجر وتنفرد عن الى بدخل ما بعدهما في حكم سابقهما مع عدم القرينة وبعد جواز كذب حتى  
 زيد وسن حتى الكوفة وبخاصة ما بالظاهر في وجوب كون نالها انما اجاء سابقا الاول  
 هذا فلا يفتى بوجوب الظاهر بل يفتى حتى تضعها بخلاف الى في الجمع والكاف للتبعية كيد كالا  
 وللعليل مع ماء المصدبة نحو فاذا ذروه كما هذا كراي هداينه وقد تراءد للوكيد كما قيل في التمسك  
 شيء والاول القسم وهي ان كانت في عا عند قوم لكنها اكثر استعمالا من الاصل وفيها الفخر الحرك  
 اني عامل بالله ارجسته وكذا واعظم مكرها واكثر بالله تعالى ذكره ولا تختص الثلاثة الاخيرة بظاهر  
 معين فبالا انه قد يدخل كالف الخرج على ان المقنوعة المشددة فتراد بينهما ما وجب للفرق بين  
 كان هذه والمشبهة بالفعل نحو ما في انك تقوم اي كقيامك وتسمى الفارقة وهي ثالثة  
 لفظا لان بالها مجرد عن الابهاء ومعناها لانها لا تنفرد الا في الفضا وقد تحققت هذه  
 كقمت كما ان تقوم اي كما انك تقوم وقد تحذف ما هذه في الشعر وتكون منونة وعليه قوله  
 كان باخذ للكرم فقتلا فيمن رفع يبعث اي كما انه يؤخذ بقدر رفعه لشرائه سمالا ان  
 والجملة انما يعطى بقل مضوي بيان مضمر على المضى للمضرب من ان ومعها يامن يا قوله  
 وليعلم انه قد تمحى كما يلقى وفيه الفخر بعضهم فقال لما زيد لفظا ومعنى لانم يتوكل ادم  
 يلطف في الكلام سجا بعض جزو الجراما فعلا ايض وهو تسعة من الامة من القسمية

لفتا في عين والبعضية انهم عند بعضهم قالوا انهم في قوله فمما خرج به من التمر  
 وذاك اذا كانت من البعوض في موضع المفعول وذا فاعمل له وقالوا لا يسل في ذلك  
 من مفعول كانت مما تبثه السحب على اخطاء فيه وانما ارادوا انهم في الجار والمجرور في  
 موضع نصب على المفعول به بالواسطة والفعلي او من مان عمن اذا كان مبالغة وشق ارضيا  
 للزوم والى اسم بمعنى النعمة مفردا الآء بالمتوفى من الاثنين من وال اذا جاء او الواحد  
 بنون خيفة في الوقف على اسم بمعنى فوق فخرج من فعل ماض من العلو وفي اسم بمعنى فهم  
 من الفعل او الواحد من وفي وفي رتبة في الامة في رتبة اسم بمعنى سيد وما لا  
 فعل ماض كذوقه بل هو تام واصل وحتى اسم اراء حكايا بن مكثور مذكور عن احمد المصنف  
 ولوح فيمان ذكره ابن ديد في رتبة فعل ماض شق من حيث الشيء اذا سقط او سقط في رتبة  
 وقشره والكان اسم بمعنى مثل عن قوم منهم ابن مالك وفعل من في في رتبة بحاشا مصدر بمعنى  
 الشرب في ما عايشي بمعنى استنقذ وقال اسم لعل الحشيش ماض من الحلو وجاء بعضا السماء  
 فطما ايضا وهو ثلاث عن بمعنى جانب فخرج من ومنه ومنه في ما لهما كما راى بعد ذلك  
 في شان ح ظهرا في اخرها انما بعد عند الاضطرار عنها ثابرة عند المبرح وظهرا في مضاهي الى جملة حذف  
 الاء فعلها عند اكثر الكوفة اي قد كان يوافق بعضا فاعل فطما ايضا وهو مذكور الى جاء من  
 ولابد ان يقرب وهذا ما احيا من العدا وان يضرب اليه على الاستثناء كما بان في رتبة  
 بضم ماض مجلي من رتبة دباه واصل فعل امر من اوضح يجوز ما يستحق غير المجاوز للمجرور  
 اذا لا الناس لا اتصل بينهما باطراف وغيره وليتم في الجوار قولهم هذا جرح ضرب فخرج من  
 الجوار ضرب صدر التبع لانه مفعول في بدعي مجتهد في الشعر مع الفصل بالعاطف والادب  
 يقول النابيل وناظرهم غير صالح للحويل ولو تم في الشعر خاصة الراجح من المعربا ما ارد  
 منصوب او مفعول منصوب وهو اربعة اقسام الاول المستثنى وهو الاسم المذكور بعد الاخر الصفة  
 او نحوها غير منصوب وخلا وعدا وحاشا وليس لا يكون اي الذي ذكره بعد الاخر لا على عد

انما هو بالنسبة الى سابقه ولو كان سبقه تقدير الحكم كما قام الان بدلا من تقديره وما هو احد  
الان بدلا من سابقه ولو كان سابقه الان بدلا من القوم فان المستثنى من سابقه ومنه وحكما  
وان نال لفظا فان كان المستثنى محرم كما من منع من مطلقا ومقدر بحيث لو لا انما يدخل  
فيه دخول حرفي في كل واحد من كل فان الواحد المركب ايضا منعه نظر الى الاجزاء فحصل الحكم  
المستثنى للمستثنى من دونه وفيه والاستثناء تحصيل منعه بذكر كرم العلماء الان بدلا من  
عندك الاضغفة والاكين كذلك فقطع كماله القوم الاصل او الان بدلا من كبر منهم فاداه  
الاستثناء لا السند وان قد وضع وقدم دخولها في حكم سابقه ما فقد يمكن عند البصيرة  
وسواء عند الكوفة فالمستثنى لان لم يذكر معه المستثنى عند لفظا اعرب بغيره لفظا التوكيد  
يرفع لونه في الجرامح مقام المستثنى من كبرهم الان بدلا من ارباب الان بدلا من ارباب الا  
يزيد وسمى المستثنى حرفا في مفرق العامل حيث صاحب المستثنى من قاضي العلم فيه  
لعمل في المستثنى من دونه المرفوع له بالحدف والاصطلاح الكلام معبر عن المرفوع غير موجب بالابل  
منه في حرفه التثنية الاستثناء كماله اقرب لوجه ضربت الان بدلا من ضمت في الوجه غالبا بطريق  
لفظا الضمة كضربت الان بدلا من ضمت كل احد لان بدلا من ضمت في الوجه كضمت في قوله  
الا انك وتبين وغيرهم بمسألة ان بدلا من كنه تليل وجرى البرة ولو لا انما جرى القول في قولها  
معه فاجاب المرفوع منها وانما المنع وان ذكر المستثنى من المستثنى فان كان الكلام موجبا  
المستثنى على الاستثناء وجوب كماله القوم الاصل فشرطه ان لا يظلم لوجبا الان بدلا من القوم و  
حكي لوجبا انما بدلا من المستثنى من بعض العرب جعل عليه قوله ثم فشرطه وانما لا يظلم فبين  
رفع وانما انما عند الشيخ لانها معقولة المنع الاستثناء والعامل به ما يقوى المعنى المختص  
لانما هو فشرطه ان لا يكون الكلام موجبا فان كان المستثنى متصلا فالاحسن انما بدلا من  
من المستثنى من على اللفظ بدلا البعض من كل عند البصيرة والعطف عند الكوفة فالاعتد  
عاطفة في الاخرى فاضلوا الاقليل منهم ومن يغيره لوجبا انما هو بالرفع على اللفظ

التصنيف

فدائمه فخرنا  
ادخلنا اوداننا  
فمن اجلنا  
رأى

منه وهو في الواقع ان تعدد الحمل على الملقط يعجل على الحمل تحولا له الا انه بالواقع محلا  
 على كل اسماء البرزخ وهو الواقع بالابتداء قبل ان يخلع بل عند الجموع وعلى كل اسماء  
 عند سبب ولا يخفى عند في حال الفج بالابتداء وعلى القولين انما اشنع المحل على الملقط اسم لا  
 عامل البدل هو عامل البدل منه ولا لا يعمل في الملقط ولا المثبت ومقتضى الاحتياط جواز  
 النص على الاستثناء كقضي عليه الشك ومنه الجري وان كان المستثنى الذي ذكره على الاستثناء  
 منه كلام غير موجب بقطعاً كما يجوز ان يكون النص بالاستثناء والقيود يجوزون  
 الانواع ايضا على القطر نحو ما جاء القوم الاعمار كما بالقيس بالاستثناء الاعمار بالواقع ما يقع على  
 لفظ القوم وانما عند المحل يجوزون فصاعداً عن هذا القاطع وجهه سبب بان المستثنى منه يقتدر  
 عاماً او ما جاء او شئ الاعمار لكن خص القوم من بين اهل المستثنى منه بالذكر حيث ظن  
 ان السامع يستبعد عدم محتمل او يكره انما الاستثناء او انكاره وتكفّر ظاهر ان لم يمنع  
 مانع منه والمستثنى في خلا وعدا وحاشا نصيب من فعليتها بالمفعول بها فانما منع في هذا  
 البيان ان كان خلا لا زم في غيره والفاعل مشعر بوجوب كماله وسبب بيان الخل في موضع  
 كماله في هذا خلا في هذا الجمله مسانعة لاجل ما عند الجموع وعلى ان نصب كماله عند التبرك  
 اي حالين عن ذلك ويجوز المستثنى مما مع حقيقتها كما ترى في ذلك الجري وهو قبل في الارادتين  
 لم يحفظه سبب في عدل وقد حفظه غير والمستثنى ليس لا يكون منقوضاً بالحقيرة وليس يكون  
 واسمها انهم مشعر بوجوب كماله وانما وجب سننار من فوج في الفعل الاستثنائي لانه بمنزلة  
 الاعمال لا يفصل بين الاول والمستثنى كما ينبغي ان لا يفصل شيء بينهما وبين ما بمنزلة كماله القوم  
 والخل ليس بدل للخلو في الجمع هنا كالحال في خلا واخوه والمستثنى في خلا وما عند المصنف  
 وجوب بالمفعول ليس في موضع لان ما صدق على كماله وان معها الاضلين وقال سبب اي معنى ما  
 خلا فلا فرق ما حاشا ان يصبغ بالجمع ومنهم ما غير كقول ربنا الناس ما عاشوا فينا وقولهم  
 اللهم اغفره ولن يجمع حاشا الشيطان الا الاصغر في المصاحف ما حاشا التذات وعبد شوق

هذا هو المستثنى  
 من المستثنى  
 المستثنى من المستثنى  
 المستثنى من المستثنى



الفرق بينهما التخييري بقوله اخبرني عن حروف الاستثناء لم يستثن قط اسما الاثما  
 الثالث مما مر من ضرورة الاشتغال عند العامل ويقتضيها اجتماعها على شرطها النسبي  
 هو اسم قبل عامل متضمن فعل شبه مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعلف ضمير او مطلق  
 انما شبه بحيث لو سطر ذلك العامل او لازمه او مرادفه على ذلك الاسم لتصرف كبد اخر شبه او ضربت

او يمانه او حسب على ان يروى به اذا عرف هذا فاعلم ان اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم عليه نصب  
 ضميره او ضمير ذلك الاسم او نصب ضلعه كما كان لذلك الاسم للشتغال عنه عامل محس لان  
 نصبه وجوباً ورجحاً لا يرد فيه كذلك وانما يوجب ضمير بهما العامل المذكور وفي ضمير بهما  
 لا تخارجهما عن عند الفرائض الاولى فقط بالاعمال الضمير كما يمكن عند الكسائي ويروى عليه ما نحو  
 زيداً امرئ بهما امر قد رجحوا بفسر المذكور للشتغال عند الجموع ان لا لا وقع في ذلك الا  
 ما اى لفظاً بالاولى كادوا التخصيص فلا يلا ولا ولا ولوما وادوات الاستعمال غير المحرمة و  
 الشرط غير المتوقعة فيقبل ضل بين ذلك الاسم وهذا اللفظ ليكون نال به ضل الكمال زيداً  
 الكونه للتدريج او توكيد التخصيص ولما المحرمة ضد يملوها الاسم ولما فطرها اصل لازم واجب  
 الحرف بغير ضمير شي عند الجموع وقد يرد اما لا بد فخلق منها يكن من شيء فزيد مطلق و  
 يوجب ضمير لا ابتدأ اذا انلوا لا يملوها الاسم كذا الفجائية التي يلزمها المبدأ بعلها ذم ينفع  
 تقدير الفعل بعد ما فلا ناصب اليها الفظا ولا تقديره فيجب ضمير محو حجب فان كان به ضمير محو  
 وقبل انما التزم المبدأ بعد اذ هذه لتلا لتبصر الشرطية فلو اقرنا الفعل بعد جازا التفتت  
 ضل بعد اذ لا البسج فان الشرطية لا يقترن بعد افضل منها من ذلك الاسم وبين  
 عامل المشغول ما اى اصل لما الضد كالتق والاسمها والتفتي والشرط والتخصيص وكلما ابتدأ  
 ونحوها اذ يمنع عمل ما بعد في قبله لا سائر او في حشو المتاني اصداره والمفسر عندهم والمفسر  
 فيما يمنع على شيء يمنع اضل يكون مفسر العامل فيمنع لعمل مفرد ضمير بهما نحو زيداً  
 رايته ويترجح نصبه بمقدور على ضمير لا ابتدأ ان يلى لفظا عقبة من مطلق العمل ومحال

هذا هو الوجه في قوله  
 انما شبه بحيث لو سطر ذلك  
 العامل او لازمه او مرادفه  
 على ذلك الاسم لتصرف كبد  
 اخر شبه او ضربت

وقصودنا بداهته إذا الغالب أو الفعل لمنه الاستفهام وذلك إنما يحصل بالمتصحيح  
 التقدير والفعل أو أن حصل نسبة تناسب جملتين متعلقتين في كونهما فعلين وذلك  
 أمر مطلوب باب العطف وهو يقوئ الرفع على الابتداء خوفاً من بدوهم وأكرمه إذا رفع  
 عروزم عطف الاسمية على الفعلية أو كان العامل المشتغل فعل مطلقاً كان رافعاً أو دافعاً  
 نحو زيد الضرب ولا فائدة رده الله إذا رفع زيد الابتداء كان خبراً عنه مجزئة طلبية والانشاء  
 لا يخبر بالابتداء بل يكلف كالتقدير الجار العامل في الجملة الانشائية أي يمدح بقوله في حقه  
 امر به على قوله نعم الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فثبت بعضهم قال ابن  
 السيد وابن بابشاذ يخمار الرفع في العمى كالابتداء والنصب المخصوص كيداعرب وقال سيبويه  
 جملتان فليست من الرفع بل هي من الرفع في الحكم الزانية والزاني ثم استوفى الحكم فقبل فجلدوا  
 وقال اللبتي هي من المبادى لكن القاء كقبي الشرط في الموصولة ولا يدل الجواز في الشرط فكذا ما  
 ولا يعمل في غير العامل فيجوز الرفع عندهما ويؤيد الارتفاع رده ونصبه إذا التقى المناسبتين  
 الجملتين في العطف على التقديرين ولم يكن لاحدهما موجب لورجح نحو زيد قام وعمر الكوفة لزيد  
 مما للعطف في رتبة وسمية وفعلية يصح العطف على كل منهما فنحن رفعنا الاسم المشتغل عنه  
 في الجملة المعطوفة اسمية فالعطف على الاسمية وهي الجملة الكبرى مجموع زيد قام أو نصب كانت  
 فعلية فالعطف على الفعلية وهي الضمير جملة قام ورفوعه فحصل التناهي على التقديرين و  
 يرجح الرفع على نصبه فيما عدا ذلك المذكور في المصو والارتفاع إذا رفع خبر عن التقدير فهو أولى  
 لا ولو ثبت عدم التقدير بالضرورة ونحو زيد ضربته ومن ثم تجوز سبويه عطف قال النسب عرتي  
 كبير الرفع نحو ولذا البضع بعضهم نصبه مطلقاً لكنه قد يرد في موضع في القصص الثالث مما ورد  
 منصوباً وغير النادى وهو لغة شخص مدعو وعرف الاسم المدعوه بسمته حقيقة كذا زيد  
 أو حمداً كما سمي بحرف تائب عن ادعوى مدعى أي أوهيا الوأي أو أيا بالمدح بعد بين الداعي  
 والمدح حقيقة وهو ظاهر أو حمداً لو كان المدعوه مأثراً أو غافلاً أو غافلاً أو غافلاً

غيره





ايها الناس واما هذا الرجل فقد يحذف حرف النداء مطلقا هو ظاهر لامر هذا ابن الحارث  
 في الكافية واما عند قوم من المحققين قال تع يوسف اعرض وجهك لنا في الاخرى واجعلنا المؤمنين  
 الاعاص اسم الجحش وله تفرقة بالتذكير اجعل ام كقولنا لا نعني يا رجل اخذ منك ولا مع المندوب  
 بقسمه لان طائفة هذا الصوت بل هو مطلق في بر حتى يرا في اخوه الا في خياضه الحذف فيه  
 اشياء يدخل المندوب في المتأكد عنده ولا مع المستغاث وهو المدعو لا غائره الداعي في شد  
 لوعا في مستقلا لان مقام الاستغاثة يقتضي الياس في الطلب التنية فالحذف هنا فيه  
 لا يستغاث بغيره ولا مع اسم الاشارة لانه وضع لما اشبه الياس فالحذف لا لطلبه فاذا استعمل  
 للطلب التذكير اخرج الى قرينة تصرفه عن اصله وهي واذا النداء فلا تحذف ولا مع لفظ الجلالة  
 لفظ الله مع عدم اللم الشديد في المعوضة عن يسمع عند الجموع وفي الغالب عند من جوزه القصر  
 فان وجد اللام قبل اللهم لم تحذف واذا جاع العوضين الاضرونه كقوله اقول يا اللهم  
 يا اللهم اخلافا للكوفية اذا لم عندهم بقية جملة حذف بعضها اصل الله اتم حذف في غير اصل  
 تحضفا اي والله اصدا بالاجابة وتحضفا بوجان ودهيد بن الربيعان مالك بانه لو صح  
 لجاز امر ان احدهما بالله الله امنا ارضنا قيا سأل الله انهم لو جئنا واثمنا اللهم وارحمنا فيا سنا  
 على الله امنا وارحمنا واللام منسوبة لجماعا ظن يمكن الاعتذار بآتهم الترو والاسم  
 بعد اللهم قد مضى العطف تحضفا اكثر اسمع له وان تحضفا سادس وجملة من فلاح بانه لو  
 قول احسن الكوفيين ظهر لهم تركه عندهم من هل لزم وعند البصريين من حرف التنية ولم  
 لاظهر على قول البصريين التحمل على اللفظ لولم يوجب قول ولا مع المتأكد البعيدة الا لانه  
 وللمطلوب ان فيه لزما بالاهتمام بالنسبة فصل المتأكد في اللفظ لغيره هو ما بالعضا فله  
 شبه اللفظ قبل النداء واللفظ التكرار المقصود اي العرف بعد قصد معين منها ببيان  
 لفظا او قد يراد اللفظ على موقع الكاف الاسمية في ادعوك المنيبة لمشاهدة الكاف المحذوف في  
 ذلك لانه معنى على ما هو كذا ووجوه كانا برضا من قبل التذم لان يد ويا في وجوه

اي يحذف حرف النداء  
 اي يحذف حرف النداء  
 اي يحذف حرف النداء  
 اي يحذف حرف النداء

في قوله

وبان بيان ورجلان وبانيد وناصبال وبانصوب باء ساكنة في النون وبالفعل عند  
 بون هذا في المفعول قبل النداء المسمى قبل اولى البناء بعد كما هذا وبانصوب في قوله  
 لفظا او معنى وشبهه وهو الامة الامة بعد والكون في المفعول في الالباقية على شكيها  
 بادع ومقدرا عند سبويه بالحرف في المصاحفة عند المبرق في قوله اسم فعل عند ابي علي  
 في قوله عني ما عبد الله على ان كان لا وبانصوب زيد مضافا وباطا العاجل او باخبر اتي في ما شريفا  
 في قوله من بشبهه وقول الاحمى راجع الى زيد في قوله والاعط باعفا والوف طلب من نكر  
 غير مضمون في قوله والنداء في المصاحفات يعرب ويختص بقدر ما لها او لام الاستغاثة المفعول  
 من لفظ المصاحفات ولو معرفة او معرفة الضمير على البناء وهي مشاهدة الحرف في دخول لام  
 الحرف في المصاحفة الاسم ويعني في قوله لانها تلك المشاهدة ولا لام فيجوز كقولهم الجمع بين اداني  
 الاستغاثة من بين العوضين اذا لام عوض الالف عند الجمل نحو ان زيد فيجوز الالف لان المصاحفة  
 تاسع عن كاف الضمير في قوله معرو بان يد بالالف ذلك الحاق الهاء وقفا والعلم بالمعنى  
 الموصوبين وابنه على ان في قوله ابن كذا في ماها لكون كل منهما متصلا به مضافا الى علم  
 نحو حيا رقة عند البصري ويجوز عند بعض نحو بان يد بن عمر او هند ابنة زيد فيجوز زيد و  
 هند ابنا عاتقة ابن وابنه لعدا الاعتدال بالحاجو الساكن ولعبار التركيب ما خمسة عشر او  
 والاحكام ابن واصطفا العلم الى العلم وغير المختار الضم لكونه معرفة وهو مختار المبرد  
 القياس في تعيين الفتح اتفاقا ان لم يكن المندى علما او متصلا بها او كانا مضافين الى  
 غير العلم او بدلين الاصنفين والنداء النون غير مفعول محوضة ونصبه نحو قول الاحمى  
 سلام الله ما يطع عليها وقد روي في الوجوهين ووجب سبويه في اخذ التحليل في المصاحفة  
 في المفعول للعرض والنداء المضاف للكون قبل المضاف اليه محوضة ونصبه كنه الاول  
 في محو قوله ويأتي ثم عدى لا بالكم فتمت الاصل والاكثر لانه معرفة مفعول في الثاني بيان  
 او بدلا من نادى ثان بنقله في او مفعول بنقله في معنى نصبه على الاصل في محو قوله

على ان المصاحفة في قوله  
 في قوله من بشبهه  
 في قوله والنداء  
 في قوله الموصوبين  
 في قوله حيا رقة  
 في قوله هند ابنة  
 في قوله والاحكام  
 في قوله القياس  
 في قوله غير العلم  
 في قوله سلام الله  
 في قوله في المفعول  
 في قوله في محو قوله  
 في قوله في الثاني بيان  
 في قوله او بدلا من نادى

الذكر

[illegible]

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ  
رُحْمُ الْقُلُوبِ وَالْأَنْفُسُ  
الْمُتَعَفِّفَةُ

المشاهدة الفصح النبوية

چندین روز از این جهت سحر و جادو بر او انجام می دادند و چون در آن سحر و جادو





المذكر ليس في الالف الخارج العرب بها اولاً التمه وهو ما بين هذا والخروج كذا الوتر بعد وبتن  
 مختلفين فذكرنا اننا مضروبين عندهن اربعين نحو عينا عشر اربعين عبد وانما في نحو  
 لكل في عشر من اربعين يوم وليلا في عشر ايام وعشر ايام فوثق العن قلبا للمؤنث هي  
 على التخرج وذلك ما الفرق بينهم بقوله ما موضع طلب لا تخرج ولقطة بعد في الذكر ان  
 فان فيه قلبا للمؤنث مع ان لفظا العن مذكر لكونه لا تله منهم بقول في المركب احد عشر  
 اثنا عشر بنذكر الجزء من في المذكر واحد عشر واثنان او ثلثا عشر بنا تهما في المؤنث و  
 تسكن شين عشر في الحجاز واما النوا الى اربع حركات وكسرة في بعض فم وقصم في الباقي و  
 قول ثلث عشر اربعة عشر بنات الجزء الاول قط في المذكر ثلث عشر في اربع عشر  
 بالعكس للمؤنث فان العشرة بعد التركيب جمع الى الفاص فوثق بالاء وتذكر بها بحال  
 وهي ثلثة الى التسعة وفي ثمانى عشر اربع لثان فتح الباء واخواته ثم اسكانها ثم حذف ما يفتح  
 التثنية وكسر ما ليد على الباء كما قد حذف قبل التركيب بعض بحرف الاعراب على التثنية  
 كقولها ثمانية اربع حركات واربع فغيرها ثمان وليس وان في المذكر والمؤنث في عشرين  
 ولخوا تهما من العقود الى تسعين وفي مائة والف وغيرهما ثم بعد عشرين تقطف ثمانى  
 جزئى المركب هو العقد على الاول وهو التثنية بعاطف مذكور فقوله احد وعشرين  
 رجلا واحد وعشرين امرأة واثنان وعشرين رجلا واثنان وعشرين امرأة بنذكر  
 الجزء الاول المذكر وانثى للمؤنث لكن لا يبق واحد وواحد بل احداً واحداً وتكسر في ثلثة  
 الى التسعة فقوله ثلثة وعشرين رجلا وثلث وعشرين امرأة وهكذا الى تسعين وتسعين  
 رجلا وربع وتسعين امرأة ثم تقطف التثنية على مائة والف فغيرها ثمانى مائة والف او  
 ثلث مائة والف المبنيات انواع منها المضمرة وهو ما الى اسم وضع استكمالكم او مضافاً  
 بغيره المقابلة او غائب حق ذكره سواء وضع هذه المضمرة العاطفة ليس على واحد  
 معين من افرادها كما هو المشهور الا ان لا بد من مظهر في ضمن تلك المضمرة ما يوضح واحد عام

ما ذكرنا في  
 التثنية  
 في قوله  
 ثلثة وعشرين  
 رجلا وثلث  
 وعشرين  
 امرأة

كماله المصنوع وهو سبق مرجع الغائب لفظاً لا زيد هو وإنما وضع كاعدا وهو واجب  
 للتصريح بغيره كقولنا زيد الجوز واليه أشار بقوله ولو كان خرج لفظ الشك والخطاب  
 لوضع الغائب إذ لا سيما الظواهر كلها متعيباً ولفظ الغائب لا يوضع للغائب على الإطلاق  
 سبعة والآخر من خارج الخلق لا يخرج من فعل المشترك بين الخطاب والغائب كلفظ ما قد قاموا  
 وأوامر ما قد قاموا ويؤنون فمن فيها فإن استقل القمى لفظاً بحيث استعمل منفرداً بالعام  
 لخصابيه من فصل كقوله وأما الأبدى فنقل كل فصل بل قد كانت أو مستمرة وجواباً  
 كالنوت في قام وفهم الفصل لما فرغ من محله أو مضى أو جاز وزوال الفصل غير محدد في  
 الأمر نوعاً أو مضى أو فاعله خمسة أنواع فوعان للفصل وثلاثة للفصل وكل نوع اثنين  
 عشر لفظاً فالأول ضرب إلى ضربين ما علموا ويجهول والثاني ضرب إلى ضربين ما والثالث غلابة  
 ولله الغلابة ما نالوا الرابع هو لا عن والتمحل إلى ما لا يابس فاستعمل للفصل إلا  
 لفصل الفصل الأربعة لخصر والفرض من وضع القمى الاختصاص فلا يعدل عنه إلا بعد أن يكتد  
 على عامل للفرض حصراً وغيره لا تامة اتصل واخره كما كان نصب وفصله عنه بلفظ كما جاء إلا  
 هو واحد فاستعمل كما كان والاسم للفصل إلى أن لا واحد زائد أو كونه غير صالح لالتصال  
 به كما حرف والعامل المصنوع مع ضمير كما فرغ نحو ما من أفعالهم وإن ارتكب أو صفا  
 مستنداً إلى غيرها هو له كزيد بكوضا به هو فإن كان الضارب زيدا أو قيل زيد بكوضا  
 لا فم العكس بناء على جعل القمى المستند لكون البارز زيدا كما هو الظاهر لا لئان المتصل  
 دليل على إرادته الأول دون الثاني الذي يكتنه المتصل محل عليه ما ليس فيه كزيد  
 ولكنه هو وبكيفية ضاربه هو طرف الباب بخلاف ما لو كان الخبز ضارفاً كزيد بكيفية  
 إذ يكتفي فيه بالمتصل القوم الفعل ولما انفرد في محل القمى وهو الضرب فيه فقلت قلنا  
 لنحو على شره لصل لنا الخبز من فرعه من عامل الاستيفاء في ضمير أولى به من فعله فانه  
 وأنت في كل ضمير بهذا عرف منه وغيره فرغ كما استعملت وبنينا لك بالحق ما بين المتصل



الفصل الثالث من اقسام الاصل في فصلين وهما سببان في ظاهر الاكثر ويجوز ان  
 في قسمين الفصل في ما يحكى من الشاويين وهو يصدق به رجح الفصل بالانفاق مع جرح  
 الاول كجتي اوجيك ابا مع جواز الوصل لقوله كان خلت حقايقنا امسلة فذكر انه بشرط  
 سبق للرجح في القمير العايب لكن قد تقدم على الجملة المحيرة ضمير غائب ففسر بالغيب بها تلك  
 الجملة فصار بعد الابها جدي مذكور ضمير الشان ومثله ضمير القصة رعاية للناسبة لا  
 لان ذكره باعتبار الشان وانما يشعرا ان القصة كما وهم اذا ضمير انما يرجع الى المتعقل  
 في المؤثر في المذهب لا المذهب القاطن ثم ناسب اليهم في ذلك المتعقل الاول في المذكور الثاني  
 في المؤثر كقولهم هذا هو شخصه ايضا الذين كثر ولا يتايجب فيهم جملة خبرية  
 لانه معنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة منصفة بالنسبة فامة خبرية وفيه التعقل  
 فاما في لفظا ومعنى فهم معنى كلامه في لفظان ويجوز ان يكون مذكور باعتبار ذلك المتعقل  
 شانا وليشترع باعتبار قصته ولكن يحسن ان يثبت ان كان المؤثر بها في الجملة المعترضة عمدة  
 فاعلا او مبتدأ او فاعلا ان كانت عمدة كما ذكر او قد يستلزم هذه الصيغة كان وكان ولا يجوز  
 حذف حيث وثق لغيره المبا لغرضه في نقص الغرض الانبعا فيهم كون ان المعنوية المحقة  
 من التثنية ولا يبعد فيه الا الابتداء او واحد واسم فعل كان اسما فاعلا في وجوب الرجوع  
 على محقق واحد يجر عنه الشان والقصة ولو فسر مجتهدين او جمل لا يفسر بمفرد غير  
 لما ذكره لا يقع بنا كذا ويدل او بيان ان الغرض من هذا لاها ما وضعنا اذا ضمير لم يثبت واستوى  
 لان هذا الضمير يخرج عن الجملة وانما استغنى عن الرباط لانه لا يربط بنفسه في الجملة بل يربط به  
 في غير مشار كفي كونه غير اخصر جملة خالية عن الرباط وهو في غير ولا يفسر الامر عظيم  
 خطرا انما يلقى بالحق بها الخير هو الامر ولكم قال الشيخ رضي به كان الخطا لما  
 احسن مما يجوز ان لا يثبت من الشان من اضطرار الناس من تركهم الى ان كان ساقط  
 ما الشان فليل هو الامر ولكم فيهم ذكر المثلين للماعل في الاجتهاد الاول

في قوله كان خلت حقايقنا امسلة فذكر انه بشرط سبق للرجح في القمير العايب لكن قد تقدم على الجملة المحيرة ضمير غائب ففسر بالغيب بها تلك الجملة فصار بعد الابها جدي مذكور ضمير الشان ومثله ضمير القصة رعاية للناسبة لا لان ذكره باعتبار الشان وانما يشعرا ان القصة كما وهم اذا ضمير انما يرجع الى المتعقل في المؤثر في المذهب لا المذهب القاطن ثم ناسب اليهم في ذلك المتعقل الاول في المذكور الثاني في المؤثر كقولهم هذا هو شخصه ايضا الذين كثر ولا يتايجب فيهم جملة خبرية لانه معنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة منصفة بالنسبة فامة خبرية وفيه التعقل فاما في لفظا ومعنى فهم معنى كلامه في لفظان ويجوز ان يكون مذكور باعتبار ذلك المتعقل شانا وليشترع باعتبار قصته ولكن يحسن ان يثبت ان كان المؤثر بها في الجملة المعترضة عمدة فاعلا او مبتدأ او فاعلا ان كانت عمدة كما ذكر او قد يستلزم هذه الصيغة كان وكان ولا يجوز حذف حيث وثق لغيره المبا لغرضه في نقص الغرض الانبعا فيهم كون ان المعنوية المحقة من التثنية ولا يبعد فيه الا الابتداء او واحد واسم فعل كان اسما فاعلا في وجوب الرجوع على محقق واحد يجر عنه الشان والقصة ولو فسر مجتهدين او جمل لا يفسر بمفرد غير لما ذكره لا يقع بنا كذا ويدل او بيان ان الغرض من هذا لاها ما وضعنا اذا ضمير لم يثبت واستوى لان هذا الضمير يخرج عن الجملة وانما استغنى عن الرباط لانه لا يربط بنفسه في الجملة بل يربط به في غير مشار كفي كونه غير اخصر جملة خالية عن الرباط وهو في غير ولا يفسر الامر عظيم خطرا انما يلقى بالحق بها الخير هو الامر ولكم قال الشيخ رضي به كان الخطا لما احسن مما يجوز ان لا يثبت من الشان من اضطرار الناس من تركهم الى ان كان ساقط ما الشان فليل هو الامر ولكم فيهم ذكر المثلين للماعل في الاجتهاد الاول

للذكر والثاني بالوثيق والآخر بالامير راك للمعل في حرف ناسخ وقوله اذا علمت كان الثاني  
 صنفان للمعل فيه ناسخ ولا يقي هو الثاني بطارق فائدة وقد ذكر بعض المحققين وهو الشيخ الرضي  
 عودا الفاعل الفاعل الى المرجع المتأخر عنه لفظا ونبه في خمسة مواضع اذا كان الضمير في  
 ما قبل العامل من المتأخر عن على اسم ظاهر جديها واعلمنا الثاني وثالثا للبصر وتمحو لكونه  
 واكثر من زيد اخفى كرمي ضمير مرفوع لزيد وهو متأخر عنه لفظا وهو ظاهر ونبه لانه  
 مفعول للفعل متأخر في وقت متأخر عن الضمير الفاعل لو كان الضمير علا في باب ضمير  
 مفسر بقرينة على قاعدة الباب نحو نعم وسلكه بجلان بدل الفاعل ضمير مبني بهم يفسره  
 الضمير المتأخر لفظا ونبه على المتأخر به وهو المخصوص بالمدح والذم وقيل هو مبتدأ و  
 الجمل اخبره على مرجع مقدمه ونبه وقيل هو الفاعل فلا ضمير او كان الضمير مبني على ما منه اظهر  
 يفسر نحو مرفوعه بدل الفاعل المصطفى في خبره يعود الى بدل زيد المتأخر لفظا ونبه او كان  
 الضمير مرفوعا برب الجارة على ضعفه وشد وذلك لاعتدب في قول الجمل ما نحن في المظهر  
 وبه بجلان ولذا يجر اخبره وتذكرهم ابداعا لبعثه خلافا للكونية حيث اوجبا مطابقة  
 للضمير بخبرها اثره وبه بجلان او كان الضمير للشان والقصة كما مر في الجمل المفسر  
 المتأخر لفظا ونبه لانها خبر ببناء على ظاهر تفسيرها له والا فالتحقيق رجوعه الى متعقل  
 في الذم وفي سؤال مقدمه كما مر وذكر عود الضمير على المتأخر لفظا ونبه في مواضع اخرى  
 مشهورة الخ فنبه بغير متأخر يفسره كقوله نعم ان هي الا حق الذي اقول هم النفس  
 تحمل واعلمت سببا لغيره بربهم ونبه نحو قصيدته من سبع حركات فاعلم ان النسخ في  
 ضمير مفعول متصل بفاعل مقدم كضمير اخوه زيد عند الاختصاص وبن جنى حيث اياه لانه  
 كثيرة شجرة وقصر في الجمل على الضرورة فوبلة يقع بين المتأخر خبره مع الناسخ وعد  
 مرفوع من فصل بطلان التمسك بالموكيد والحاصل ان ما بين خبره لا ينفصل وليتم فصل الضمير  
 بينهما واعتمادهم عليه في ذلك ولا بد من فخرين الخبر والاشعار من الخوا لكان هم المعلنون

ان جملته  
 جملتين  
 ح

فربما أتت منك ما لا كان دخل الابداء فهو من انما مستقل علم يكن خضلة نحو ان ربنا  
 هو غام وانا الحق الصانع فان كان من الظاهر المشترك من المروج والمجود وان كان الا  
 جاز في قلب الغير من اجل ما بعد نحو ان ربنا له اعلانا واليحيى على الاول ان ربنا  
 علما للغير على الثاني العكس قلت ملحقا بغيره من انما مجرد ووف قد غدا في حلية الرضع  
 على الابداء والعكس في معنى الاول مستحسنا التوكيد للبدا ومنها اسماء الاشارة وهي  
 ما وضع لشار اليه ليشارة اليه ان له حسيه كما هو المنبأ فلا يفتقر غيرهما من المعارف فلو  
 استعملت في غايبه لغير محسوس نحو ذلك الله في من تلك الحجة في ان قال تجد بها اسماء  
 الاشارة بالشار اليه وورد في قوله ان تلمز بالحد المضاف للشيء بالحد والعرفي بان  
 انما اسم الاشارة كالعالم بحس الفاعل مضمون فليست فيها فلا يراد منها الاصل في كعب الله علماء  
 ما قيل من ان المراد بكل من الحد والحد ومسا الشيء وغايبه توقف معرفة الحد وعلى معرفة  
 من به البدء في التصور فلا دور لعد العكس فليفرق المذكور في الاشارة فان ما يكون المسمى في وقوع  
 المسمى من ان يكون مضمون ويجوز في ذلك الى الف الياء علامتين للاعراب والياء والياء  
 من قبلها من الالف في المسمى العربي في انما اتفاق سمع من العرب فكل منها اصل مروج  
 مستقل وليس لهما افرع من الاخر بل معنى مختلفا لاختلاف العوامل لذلك على المعارف  
 المختلفة كالمعارف والموصولات لان ذلك الاختلاف مستند الى الواضع حيث وضع  
 لكل معنى لفظا مستقلا يبين المراد فهو من العوامل لاجلها وفيها التفرع في مال واي معنى بغيره لا  
 على عتب عوامل اوليت البيان ولما ان هذا انما لسا حان فيمن يشهد ان فليد ان بالالف  
 مضمون الجمل ان لا هو متناول بوجه الاول ان حرف جواب يحسن فمع فابعد من انما خبر  
 انما حرف نافية اسمع من الشان مفترق وانما باللام المؤكدة لان ذلك خبر للبدا واعند  
 بان الابداء انما بدو خلف على من انما مفترق لى انما ساجن او مؤكدة وخالف على خبر للبدا بعد  
 ان الجوابية لسا بها لان النسخة لفظا بل معنى يصرح ان هذا اسم ان على لغز من جمل

للشي

المتي والإلف على ما يفيدان ثبات اللغتين في العرب قبل الاختصاص في ههنا المكان أصلية وذلك  
 للثبوت فحفظ أحدهما الساكنين من أصل الكلمة هو الثانية قال يثابت لأن الألف هذا لا  
 قبل التعبر من جعلها الأولى غير وهذا بالثبوت وتصاويرها متقلبة منها وعليه  
 يثبت تلك اللغتين والثاني في قوله في هذا مكان الهاء أو كسر هاء لا بد وفي قوله كذا في  
 الوجهين ما شاهدنا من هذا وغيره فيجب أن كان من دين وبهمما أو لا معد في الحجاز كسب  
 للمعبر من وقد يثبت في كسب الألف وتصر إلى جند في كسب الياء وهو لما قال غالبون  
 قوله والعيش في أولئك الأيام وقد يقال الألف بأشباع صفة الفخر في الأولى خلا بقبها ما هو  
 سيما الإشارة قد تدخل هذه التثنية كذا وما كان وهو لا وتطعن كاف الخطأ المحقق  
 المفسر تروق الاسم في غالب من غير ذلك خبر كذا لا لا للتوسط كذا في كذا وتروى  
 كذلك وذلك في المتن والجمع عند من مدد ولا إلا في أصل حرف التثنية في كلام البصريين  
 التثنية يثابت أصلها الزمان والمكان وغيرهما ويحقق للمكان ههنا وههنا القريب وه  
 هناك وههنا للتوسط وههنا التثنية في المنة وههنا يقع الهاء أو كسر هاء في التثنية  
 وههنا البعيد وقال الشيخ قد يراد به ههنا هناك وههنا لك الزمان قال وفيه قولهم ههنا  
 الألفية ههنا التي هي ومنها الوصول وهو نوعان في واسمي في كل حرف مصدر في  
 أو لم يصله أي محو لم يصل به بالمصدر ولا عايد له في المنة خمسة وهي أن المنة خمسة  
 المشبهة بالفعل وصلته حلة اسمية نأول بعبد الخبز كروان وما المصدرية وصلته اصل  
 محض في الأمر وقيل اسمية غير مصدرية بحرف على أنه وهو غير أن الشيخ لقوله عايد  
 في الدنيا بما لا يباقي وهي ظرفية وغير ههنا في مضاف في ما دام وفي الخامسة وصلته كذا  
 وكو على الخلاف ولم يثبت مصدرية عايد الأكثر وقول عند من أثبت أصله مصدر غير أن  
 نحو لم يثبتهم أنا في ثباتنا في النافاة وبطلان تلك مطلق أي انطوائها وانك زيدا في  
 الدائري كونك زيدا واستقر فيك فاولان فهو أو صوم كسر كرم ولو كان من الله كما

أي منه وحكي سبب كنهن اليد بان تم أي بالقيام وما شؤوا أي بنسبهم يوم الحساب  
 لكي لا يكون على المؤمنين حرج أي لعد كون رجع اسلمت كما دخل الجنة أي لدخولها أو يود احد  
 هم لو غير القسنة أي غير القسنة وقيل لو فيه شرطية على حد الجوانب مفعول قد أي يود  
 التغير ولو غير لغير ذلك ولا يخفى تكلفه والموصول للاسم أي اسم المفعول صلة وضمير فيها  
 عايد عليه رابط بينهما والصلة اما جملة خبرية فعلية واسمية او ظرفية مبهودة كما بالذات اعطيه  
 واذا كان الاعطاء معلوما لا يخاطب فليس يكون مبهمة للتعهد والتعظيم كغيبهم من الهم ما غيبهم  
 اما صفة محضة والدخل المحذو كاسم الفاعل والمفعول لا تعما بمعنى الفعل وتختص بال نحو هم  
 الضار باذ صلة الضرب بمعنى الذي ضرب فمكر هو دخول المشابهة لفظا لا بالحرفية  
 بالاسم على الفعل فجعلوا معلوما بصورة اسم الفاعل ويجعل بصورة اسم المفعول فخر زاعق ذلك  
 فلو استعمل اللوث نحو الطالق والضاير او غلبت اسميتها كما كادت والضاير يحلين اربعا  
 صلة خبر جها عن معنى الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل قال فيها حرف تريف لا التوضيح  
 وتوصل لساذا بالافارح كقولها انت بالحكم الترخي حكمته وبالظرف كقولهم من اجل  
 شاكر على القدر وبالجملة الاسمية كقولهم من القوم الرسول الله منهم ولا يقع الموصول من كل  
 الاصلة فهو المستحق للاعراب هي من وجوده وثبته والاعتد واجلة الصلة مما لا محل له من  
 الاعراب كما بان لا اقم اعربوا صلة ال باعراب لانها العداستة لها لفظا كانت كالجزم  
 لفظ صلتهما كالخبرية فاجوب مجراها وان صلتهما عطف لفظا وان كانت بمعنى الجملة فلا  
 انتم بلها من اعراوا ولا اعراها العرب باعراب هي باعزله وهو الموصول وفعل الخبر تلك قيل  
 تخيضا منكم كخبر لعل اسمها اولها اعراها الثاني وذلك معنى بكل حال ما هو الناظر بالبيان  
 وفي قوله الناظر رجع الى المطلوب هو الموصول الاسمي الذي للذكر لفظا لعلما وغير نحو  
 ابراهيم الذي في خزائنه الماء الذي يشربون واللوث الذي كذلك نحوهم سمع الله تعالى  
 ما كانا لكان وقيل ان كانا نوعا لها وقد يصغر على اللب ان في صل بعد اللب ان في بعد صغر

الامر كبره الى عهد مشتق وغسل الحان عن الوصولية فلا حاجة الى صلة وقيل بل دل على ذلك  
والقرها بعضهم فقال وما الاذان ورد من صلة لكن ما في الاصل ووصون وقد فسدها  
حكاه بعض النحاة حكاه في الذم في اعيان الرجال والنساء من غير قصد صلة ولما شاعها الذان في اللسان  
بالا لانه كانا مفعول الفعل والذان والذين والذين اليك ان كانا متصين ومجربين وكان

فاسمهم اوجهم الايمان والليان بايثان الباكافينا وبنان بقلب لاف باية  
كسان كتم جفوا الواو هاف في بن المرو والمو كرفوا الصغير انفاوا الاذان والليان  
وذا ويا فافوا الاول على فخر وعوض ائمة الصغرة الفسق الاخر وقبل بعض العرب يجمع بينهما  
وقم وقبر شددون فيها عواصر الحد ولا ينجحون لك مجال الترفع خلفا للفقير فخذ فرعي  
في السبع بناروا الذين واحدا اسقى هاتين الشد يدك فرعي به والذان بايناها امكم فلان  
وهمانان وعاوت ويضرب بعض مجزؤون فيها دون وان والاباسا في فون الموصل  
ثلاث لغات وفي فون الاشارة لغتان الاولى في قصر الكهد وفيد والذين بالبا مطلقا  
وضاير الجمع المذكور العاقل نحو الذين اسنوا وقوله رابن في عي الاي مجذون في وفيلهم  
لغير العاقل كقوله في الاصنام ان الذين ندعون من دون الله وقوله بحجة الموصل انما الاك

مردن علیا و الزمان و دین و الواو و فاعله هذا و عقیل قال غی الذین حتی الضیاح  
واللاذی یفر من قبل الماء کالجی فی والاالی و اللوای بناء شتاً من فوق قبل الماء یجمع الموات  
و یکب الذی البقی مفر من یحجر من یلام و لاجله و شتاً ما بالمدین فرغوا هذه الموصولات  
فتفر فی فعالها و البوائق مشترکة بین المذكور و غیره و للمنه و غیره و هم من کس الماء افعالها  
من عند علم الکتاب و لفر قلیل لا یخوضها من یشی علی جبلین اسمها الطیر و ما بالکسر مخ  
فانحوا اما طاب لکم من التناو و ما عندک من بعد و اللمح و لا و صل الایضه بکسر ما و فی التثنية  
لهم ما الاخص و الکيفية مطروحة و معنی علی التزم ان الاضیف لفظاً لا جملة صلاها  
عند فحوا فیم اشد الذی هو اشد و فاعله ترجیع الیه و فاعله الطائفة للعالم و غیره قالوا الاو

زعموا في القاموس وقال يورثي ذو حنث وذو طوبى والمثب بناؤها على التكون ولا يورث  
 أفرادها وذو كبرها من غير التناهي وقد أكاشنه بعد ما ومن الاستعها ميانا ولا يكن أشارة  
 ولا ملغاة ولا كبر من كمالها في مستلها إذا قلت ماذا صنعت حين ذواتها من كمالها  
 يكثر في الياص غير خفي أو قوله وما من الاستعها ميانا عند ان ذواتها من كمالها  
 مقلد أي ماذا صنعت حين ذواتها هذا قول يورثي وقيل في ابتداء ما ومن غير ان قدما للزود  
 ضد دها الاستدلال لا تمناكون ويوقد ما لا فاده مع تخصيصها بالعمى والجواب عن قول الشيخ  
 وضع مقول الصلح او يدبر فيها بالتجربة لخصا أي الذي صنعت الصلح والذي لا بد منه في المطابق  
 الجواب السؤال في الاستدلال وهو في القصة بعد فعله القول لكن الاول اولى ولذا  
 انضو عليه للمع والى القاموس أي جعلنا ذواتها كذا قبل ما صنعت وما راي على راي الكوفة  
 وابن مالك من جواز زيادة الاستعها أي ما ومن مع مقولان للفعلين قدما ضد دها و  
 للناهي تركيها مع ذاك كل منهما معهما بجزالة واحدة فلا يستحق ان لا امرأيا واحدا في ذاك  
 أي شيء ومن ذاك أي شخصي لعموم ما اختص من بالعالم كما لا يخفى عما كمال أي مجموع  
 ماذا ومن ذاك مقول ضد والجواب على التقديرين الاتقاء والترتيب نصب بفعل بل عليه  
 السؤال وفيما بينه وبين الجواب الفعلية ويجوز الرفع ترجيحاً ولذا تركه للمع وقر عليه أي على  
 ما ذكره عما ذكره من ذاك فقام مما فصل لازم فيجوز جعل فامضوا والفاقها وتوكلها كما ترالا  
 ان الجواب يرفع مطلقا اذا السؤال جملة اسمية على التقادير وينسب النصب الفعل المدلول  
 عليه للسؤال فاصلا بصفة المفعول به لكن في الرفع وجهان لمعدهما جعل المرفوع خبرا للمبتدأ  
 والاخر جعله فاعلا للفعل بل عليه السؤال والاولى المطابقة بين الجواب والسؤال و  
 منها المركب هوما أي اسم ركب من لفظين محملين أو موضوعين أمعن اوضحين أو غير  
 او تخلفين تركبها اليقين فاصلا منه فخرج المركب الاضافي والاسم أي كمد الله  
 وابتدأ شران تضمن اللفظ الثاني منها حقيقة او محكما أي اللفظان الاول

لا نقاربه الى الثاني والثاني لثمة معنى حرف العطف على الحركة اشعارا باصالة الاخر  
 بالفتح جمل الثقل التركيب خمسة عشر فاصلا وعشر وهو منعتن للعاطف ضيق وهو  
 ظاهر في احدى عشر في الاصح في نحو الاسكان تخفيفا كما في عشر وهو ليس منعتنا للحرف  
 مساوا احد من احد عشر واحد عشر لكن فيج ما خوز من اصل منعتن الحرف وهو واحد عشر  
 فكان منعتنا لاجل وكذا الخواص الى تسعة عشر فاصع عشر الاثنى عشر وفيه اثنى عشر  
 وثني عشر ايا الجزم الاول منها عبر على المختار لثمة بالاضاف في سقوط ونون والثاني معنى  
 لثمة الحرف وقيل بانه وان اختلفا في الضبط كما اختلف دان وذن والافعتن  
 الثاني حرفا في الاول الماخر ولغير الثاني كغير المنص ان كان على اللطية والتركيب كجمل على  
 بلدا الشام ان لم يكن الثاني قبل التركيب صيا والابن هو اضافة كسبو فان قبل تركيب معنى  
 اسم من على الحركة واما الساكنين بالكر على القاعدة هم ما هو مثال للمنفى الى المنفى قبل تركيبه  
 لا تنفي فيه من المليات اسمها الشرط والاسمها الوضع المعان وفيه وقد مر تفصيلها في  
 بحث الاضافة وصلى يونس اعراب من الاضافة مامية في قول بعض العرب غريب من منالى قال  
 ضرب جمل جلا وهو غريب مع ان من هذه واجبة الصدوق فاما هنا وفيها الغرض من قال  
 ما ذوبناه مع صدوقى حاله في بنى عا لفا ان ومنها الكايات وهي كوكاى وكذا القاد  
 وكيد وذيك لظن وتوذكر اسفها مامية بمعنى انى عند قمتة بنصو مفرم نحو كركبدا ملكك  
 الثلثة امة خمسة او مجرمين مضمرة ان يوتن بحرف نحو كركم درهم بصد وخبرة للثمة في غير مجرمين  
 او مجرمين واكثر واكثر واضح وشر كان في البناء على السكون ولزوم الصدوق في  
 اقتران بلدا الاولى لجملة الاسمها كما مر والثانية لجل الاخرية نحو كركم اخذت القابل الوفا  
 واخصصها بالماضي كركب وكان للثمة ولها الصدوق غير ما مر في غير ذلك ظاهر نحو  
 كاتر من شج او وضعية كقول كاتر فائل الحق يقتضى لا بالاضافة كان غير ان كاتر فائل فوفا  
 ثوبن لحيوت مع الاضافة وهما اخذان وفيه الغرض من قال الخبر با اسم مضاف ثابت الثوبن

في غير مجرمين  
 في غير مجرمين  
 في غير مجرمين

كان



في اجتماع الضمان او ادب كاترين على راي ابن كينان وكذا بقى بعض القدماء ويمتد بمقتضى  
 او يجمع ويكثر مع الواو اكثر منه بدونه ومن اقر به تحول كذا دها قبل وعن كنه شايض  
 وكين ذين سبقا على ثبوت ذين وحكي ابو عبيد كين دهاه فها وكسر او منها اسما الاضال  
 وفي ابداء عامل غير معموله وفعل على معناها وهي اما بمعنى الماخى كشان وبقان وهما بمعنى  
 افترق وبعطو وبعد وكسر ان وشكان بمعنى سرع مع فتح او بمعنى الامر وهو الاكثر كسر  
 وآمن وودد وبلد وجهل ودونك وامامك ووداءك واليك بمعنى اسكن والكفاح  
 استبحر لجهل ومع وايت وحذا لزم وكفد هو ناتي ونفع وكفعا لزم الشان في البحر مطر كرا  
 وتراك بمعنى انزل واترك او بمعنى المضارع كوى وداهار واوديه بمعنى اجمع باق وواق بمعنى  
 لينا قبح واتعجب منوقا نكرة وغير معارف وذو الحيا لين ذوها لزم كسر وميم منقنا وغير  
 كسر وبلد على ثلثة اوجه اسم فعل بمعنى مع فنيصت ما بعد بالمفعول واهم اسنم بمعنى كيف ففتح  
 فحذ اليه البحر تراء لا بدلا على الخلاف في تحريك يبدون هذا مصدر بحر الاضافة بقر باله  
 فبالا النسب على وعد او الرقع او كيف هو البحر بمعنى ترك زيد من باب اضافة المصدر الى فاعله  
 او مفعوله وفيه الغرض فقلت بين لنا لطفا يا ماجد ما اسم طلاق لنا جامد وضع وضبت  
 جوتنا يلو في اسنم العلم وارد معناه مع كل من توجه مضجع جدد راما لتناشد ولا يلقى  
 اسما الاضال خير مرفوع بارز وبذلك رد ابن هشام قول من زعم منها نال وها القولهم  
 قلنا لو اوهوا قبراها نكم التوايح كل اسم هو فرع من قبس اعرب سابقا اي يحسن اعراهم من  
 وضع او نصب ليعقبين كان اعراها ام قد بين وعلمين ام مختلفين وهي خمسة اثنت  
 عشر كثر في والمعطوف بحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان الاول اثنت وهو ما اى تابع دل على مبع  
 ولا لا مقتضى الوضع كما هو المبادر وطلعا سوا كان انصا منوع بذلك الخبر وباسطر  
 كنهه بحال متعلما لانهما كنهه بحال نفسه وسواء كان التابع مشتقا ام لا فخرجنا خوانه  
 لانها لم توضع تلك الا لادوان لزمها الحيا ولكن لا اغلب شفا قرا لا شرا طر حلافا

لاشارة فان اقسامه اربعة بالمشق وهو على كاسي الفاعل والمفعول والقصة المشبهة واسم  
 وصيغ المبالغة ب الجاء المثنى بالمشق انما فاعل المشق واسم الاشارة وفي بعض اصحاب  
 كثر من رجل هذا البصر او ذى الى حاضر او مستقبل البصر او صاحب لاج المصداق  
 كقولهم عدل او رضى او فطر وهو ما قول بالمشق عند الكوفيين الى حلول ورضى و فطر  
 قد نرى عند البصريين ولذا التزموا افرادهم وذلك كما يقولون ان اداة عدل في الجملة تأتي في  
 عليها وينقسم الالفاظ بحسب الاجزاء الالف والياء والواو والهمزة واسم الاشارة  
 والمترقب الى وما لا يوصف لا يوصف وهو المفعول واسم الاستعارة والشرط والحرف وما  
 يوصف ولا يوصف كالاعلام وعكسها كالجمل وهو الفاعل اما جمل وموضوع بقية  
 اعرابها رضاء وضياء او غيرهما ونذكر افراده وتثنية وجمعاً ونذكر لوانها في الآتي  
 يستعمل تذكر وتثنية كالمصدر فلي بمعنى فاعل فعل بمعنى مفعول فانه لا تؤنث لفظة ما  
 والافواه مطابق بمعنى لما ترفى بحث الميزة من انه مذكر مع المذكر ومؤنث مع المؤنث بخلاف  
 خال عن علامة التانيث لفظاً واما نحو نطفة اسحاق وثوب سماه فيقال يتو افعالها  
 واحداً لجمع وقيل خمسة الثوب باعتبار ارجاء المنوع فالنطفة اشياكل منها مشبه الى مخلوط  
 والثوب قطع كل منها اسم الى خلق وقيل افعال جمع فله فهو يحكم المفرد ولذا اقر بعضهم في  
 قوله ثم نسبككم ثمانى بطونى الانعام وفيه الفخر المتخاوى قال ما اسم مفرد في حكم جمع  
 وما هو باسم جمع واسم جنس ومجموع الى صفة المفرد فينه لنا من غير ليس اراد بالاول نحو  
 سراويل كاتيا والثاني نحو اسماج واسم ال بمار وقال الخنثى اخبرني عن نصب مجرد  
 منقوت مجموع وعن منقوت موصوفه مجموع عنى الاول نحو هذا حجر ضب غريب كما ترفى  
 نحو الجوارب والثاني نحو ثوب سماه الى بحال متعلقة الى متعلق موضوع بقية الثوب  
 موضوع في الثلثة الاول الاعراب التعريف والتذكير والثاني الخمسة الواو في فيها الفصل  
 فان رفع الثوب ضمير الموضوع ونصب متعلقة على التمييز او جوهه بالاضافة فالثوب مؤنث

كالمصريح بآراء

يطابق في رتبة  
 من مشعر

لموصوف في هذه الخمسة ليعلم كما بواحدة في الثلاثة فهو اذن كخمسة بحاله بواحدة في الكل اذ  
 المسند الى غير مسند حقيقة اليه ظاهر كمنه نحو جاشي اثره كرمه الاب او كرمه ابنا بنات  
 الثالث لما ثبت الموضوع من ذكره المتعلق ووجد ان كرمه الاب او كرمه ابنا او كرمه ابنا  
 الاب او كرمه ابنا بنات الثالث اجمع مع افراد المتعلق والآخر خمير موصوف لرضه المتعلق  
 فكما فعل لعل محل محلي في وجوب المطابقة للرفع المذكور مطوقا لثبوت التحقيق وجواز التمهيد  
 برجحان الثاني مع ثبوت الثبوت الفعلي او التحقيق المفصول بغير الاطلاق مطابقة لثبوت الخمسة  
 نحو كرمه في رجل حسن تجارته كرمه في رجل عال به او عال به كرمه في رجل عال به او عال به كرمه في رجل عال به  
 الثاني فيهما ولقيت اواثرنا واثنا وحسن عبادهما او عبد من كرمه او اثرنا واثنا واثنا  
 فاما او فاما في الدارج بينهما او جاري بينهما مع رجحان الثاني للفصل بغير الاطلاق في  
 ذلك فثبت فامر ذكره قد روي في الجمع بينهما النسوة او بيعة الثنتين منهن في رجل  
 فهو لا مل الا نسوة فراهة انا تعدد النسوة وجب ثبوتها او جبهت المتعديتان تعدد بيعة  
 منعدا كانا المتعديت كما مل في بصر عالمان او في يدويكر او بها الفضلاء ام واحد  
 او مجموعا كما رجحان قاضلان ورجحان شعراء والافاق في قوله على ريعين مستقربا  
 وقول جده رجل شاعر وكان في قصبة قال الشعر اربعة الفاره وجمع نصف افراد اجناسا  
 وهل الثنت دون الوصف معنى ضروري وعنى الاول نحو جاري يدويكر او بها الفضلاء  
 وبالثاني ما قاله قومهم فغلبنا الثنت على الرجل خاص موضوعا كعولع في العين و  
 الرجل والصفة عامته كالعظم والكرم لكن البصرية لا يفرقون بينهما فاقول بسمانه بوصف  
 اثنان ولا يثبت عند ثقل من تعدد الثاني المعطوف بالحرف ويسمى المنسوق وعطف التثنية  
 لا تشاذا لثلاثين وتساهما في القصصية بالنسبة وهو تابع بواسطة اهل الحرف العا  
 الاول لطلوع الجمع وكان مع الترتيب نحو ولدان سنانا فحما واربهم لا يجوز كذلك وحي اليك  
 على الذين من قبلك لثقتا فيناه واجبا التثنية مع التعقيب والتمهيد والافاق للجمع التثنية

في قوله جاشي اثره كرمه الاب او كرمه ابنا او كرمه ابنا  
 في قوله كرمه في رجل حسن تجارته كرمه في رجل عال به او عال به كرمه في رجل عال به  
 في قوله جده رجل شاعر وكان في قصبة قال الشعر اربعة الفاره وجمع نصف افراد اجناسا

والتعجب كما يلي في المفردات وسمي الجمع والتركيب للجملة خلافاً لما في الآخر من تعجباً بقوله  
 خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها أزواجاً وقبائل لعلكم تتقون والآخر في الجمع  
 والفرادة لما في الوجود وقوله وجعل من ذرية واحدة ذرية لينة لعلكم تتقون والآخر في الجمع  
 أواماً للمصلحة وضطاً في الجمع للقطعة ليعلم عند ابن جني وبين هناك أواماً للتعجب في ضد  
 الجمع أي لحد الآخر مع الشك في تولد أواماً أو بعض يوم أو الإيهام بخواتم أو أن الحق  
 أو التأخر حيثما شاع الجمع كزوج هذا أو ابنها أو الأباة حيث جاز كما ليس هذا أو بكرها  
 أو ولد للأمرات سبباً أو لا لفي حكم المعطوف عليه عن المعطوف ويشترط كونه بقدر  
 إثبات أو طلب بين معاندين غير مترتبة صاعداً أو عاطفاً في جازم لا بل كقول  
 ولا رد على السابق وفي واجه زيد لا بكرها أو ولد لا كيداً أو لكن بالتخفيف في  
 قطف غير مترتبة بالواو مفرد على مثل المتن للتحقيق حكم الأول وفيه عن الثاني كما جاز  
 زيد لكن بكرها عاطفاً في نحو ما كان نجر بالحد من دعاكم ولكن رسول الله هو الواو  
 ولكن ابتدائية أي ولكن كان رسول الله من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل بل مفرد  
 على مفرد وقيل العاطف لكن والواو زائدة وكذا لو قلنا لعلكم كانت ابتدائية لأعاطفة  
 بالواو نحو ولكن كانوا أنفسهم يظنون أو يدونها كقولنا إنهم وفاء ولا تخشى بولده  
 لكن وفاء في الحرب تنظر وكذا بعد الإيجاب كقام زيد لكن لم يبق فمتنع لكن بكر على العطف  
 خلافاً للكوفية نحو جازم ومثال للواو ويجمل المعية والتركيب عكسه وجهه كما  
 والآخرين لما لا احتمال للترتيب غيره ليس من ووفى العطف لما المكسرة المشددة  
 للجمع ويلي بياناً في المفردات ولا بد من خلافاً للكوفية ولا أي المفسرة خلافاً لبعض الإعراب في قوله  
 خلافاً لقوم منهم الأخفش قال السجدة والأهل في مكان ما وما المعنى إذا جملت كقولهم  
 عطف بمعنى الواو وجنا فان بيت جث بكل خبر أو قد قولهم جات الأفعى أتاها الكسر  
 المتشدد بنحو ما أن تنطق بنحو الألفا سكنت أي ولما أن سكنت وبعضها فيكون صفه

في الجمع  
 في الجمع

في الجمع  
 في الجمع

في الجمع  
 في الجمع

والقرب بينهما وبين الاستثنائية في تحوله على درهم الأداة بالتصريح على الاستثناء والرفع  
على الصفة فإن الدرهم تام في الأخير ناضر يدان على الأول ويعني الواو في قوله ثم لئلا يكون الثاني  
عليكم بجهة الآتين نملوا أي الذين يحضرون ولا الذين وفيما قالوا بالآخر ذكرناها في الشرح وقد  
يعطف الفعل الخبري على اسم مشابه بمعنى كاسم الفاعل والقول المحذوف كقولهم فاعلموا  
بما فاتكم من به فتعاصيات وبعض أي الملائكة أو غيرهم وبمعنى وبعض فيمتنع  
هذا جعل طويلا يعني الفعل فاعلموا من جعل ثم في خلفكم من نفس واحد  
ثم جعل منها زوجا لطفة على واحدة بمعنى توحدت أي اقرئت لأن واحدة للثبوت لا  
الحديث ثم يعطف قد وتوحدت بقرينة واحدة وهو الواو من تعدد أفعالها كما قيل ومثمت  
من أول الفعل بالاسم فقال إلى في الحديث وفي بعض النسخ المثال عندنا بواو محيية  
أو بالعكس أي يعطف على الفعل إنهم مشابهة كقولهم أصبحت قد جئني ودارج أي جئني ودرج  
ولا يحسن العطف على الضمير فروع المتصل لأن كان أو مستر إلا أنه كسر عامله لفظا وهو  
منه ظاهر ومعنى لا تفاعل فالعطف عليه كالعطف على جزء كلمة الأفع الفاعل بينه وبين معطوف  
بالضمير المتصل المؤكد لا تضره انضمام عن عامل معني فضعف جرئته بعض الضعفاء بل  
بوجه أن العطف على الفاعل لا عليه أو فاعل ما غير الضمير في فاعل كان أو مع توطئة  
النافقة بين الحرف العاطف للمعطوف لاكتفاء مع بعض الفصل بين المعطوفين نحو حيث أتت  
وذلك يعطف به على التاء المتصلة بالفصل ومنه سكن أنت وزوجك خلافا لابن هشام  
في الأوضح فالزوج فاعل المحذوف معطوف بالواو على أسكن عطف جملة على أخرى أي  
السكن زوجك وليس معطوفا على الضمير المستتر عطفًا مفردًا على مفرد ولا ثم رفع على الأمر  
للاسم الظاهر فهو عطفًا بآباء المرفوعة كما تم لتعريف التوابع ما لا يتصرف في معونها ولذا  
وأشبهت بها ما جاز وأرب شاة ومخلفها وبازيد الحارث وأنت على القدر بهما مع آخرها في الأصل  
والحارث ثان الظاهر قبل جواب الضمير المتصل لا أنه عند الخبر التوكيد ولا يفيد جهة العطف وإن أفاد

القدر من صورة المنفعة ونحو قوله يدخلونها من صلح يعطف من على واذا لم يجمع الفصل  
 بالمفصل وقوله ما اشركوا ولا ابائنا بسطفاء على ان لا يتوسط الا بين العاليف والمعطوف  
 وشامع الفصل في نحو ما تعلموا انه ولا ابائكم وكل ذلك في المرفوع المتصل فلا يصح العطف  
 على الضم المنصوب مط كضربته وكرا ولا على المنفصل مط كجاد وهو وابوكلمه بالسكاكجزة  
 وهذا الخافض مط على المعطوف على ضمير محذوف ومنه كان المعطوف لم يظهر بالاجماع في الاول  
 لانه معطوف على المجرور مجرود قطعا والضمير المحذوف لا يفصل فلا بد من اعادة العامل الجار ليتصل  
 كمن يركب ويهوى على التمهيد البصرية في الثاني لان اتصال الضمير المحذوف بجاره اشد من اتصال  
 ضمير الفاعل بعامله لا تجاز الاقتضا بخلاف المجرور فلا بد من منفصل حتى يؤكد ثم يعطف عليه  
 كما فعل في العطف على المرفوع التزموا اعادة الجار اذ لا موضع سواها واذ اذ تادى والنجوى  
 تأكيد منفصل مرفوع كمن يركب يركب وفيد والفرمانا كيد بظاهر نحو بك نفسك وزيد  
 في اعادة اسماع وقال الكوفي وان ما لك يجوز ان العطف بلا اعادة الجار مط استناد الى امثلة  
 من الشعر وغيره او قال ابن هشام في الادب ان اعادة اكثر من عدما فليت شرط لا ولا  
 لقراية ابن اساس في سألون به والارض كحكاية قطر على غيره وفرد على المشي يستحق موضع  
 يمنع فيه عطف الظاهر سألوا الجارام لا وهو الضمير المحذوف لا عند يسوسه ويغير في التزم  
 لان لا ولا عندهم كيجز الظاهر فلو عيدا رفع الظاهر بعلى بالابتداء كما هو في الاقوال الزائدة  
 وما يحكيه ولو لم يبدأ منع العطف في موضعها وان جازها بلا اعادة اذا لم يبدأ مع الجاء  
 غلام وزيد ولولم يبدأه واحده شرط اذا قبل غلام فبدأ بهم الاثنية باذا كان المعطوف  
 جلازا وان المصدرين وصلتهما الجواز حذف الجار منهما قاسا مطر ان نحو شجاعة زيد عجبت  
 وان يخل فتقول له انما في المنهل والقرن اللواتع الثلاثة فقلت ما خافض لا عطف سألوا  
 اودع الفم المحض من يسلوا وان اعد ما ذاك ما اذا اورد جوزه والعطف على ما جاز من  
 مضمركم قد قصد من غير ذلك الخافض في لفظ ما عطفه طر واجماعا لهم بينه وان

على خبره كذا

ابن عتيق

الجار

على خبره كذا

ولا يعطف لثمان بماعطف واحد على جمولي حاملين مختلفين أمرا باعل المشك فيه علم بل  
 بكونه شيئا لا لا في غير ذلك الفارز به والحجزة عن رعان في الفارز به والحجزة عن رعان في الفارز به  
 إذا العاطف كامل ضعيف فلا يكون كحاملين مختلفين فليقتصر على ما سمع من المثالين وسنذكر  
 والمرة والتمشيري وأولوا المسموع بتقدير الجار ليكون من عطف جملة على جملة وإنما العطف  
 على جموع عامل واحد وصحى في غيرهما اتفاقا كما ضربه بدكر أو بشر هذا فقرة العطف باعتبار  
 المعطوف عليه على افتضاء العطف على لفظه وهو الأصل كما قرب العطف على محله ويجوز أنه عند  
 المحققين شرط أنه هو ذلك المحل في التصريح بموافقة الأصل في وجود عامل مقصود ولذا  
 اجازوا العطف على خبر ليس في نصب نحو ليس زيد بقاتم ولا فاعدا وضعا نحو مريت بن بديك  
 لعدم ظهور التصريح على المعنوية ونحو هو ضارب يد أو خيرة لا تأصل في الصفة الجارية  
 بشرط العمل على فعلها لا إضافة إلى عملها ونحو أن زيدا ذهب بكران راضع زيد وهو الاستدلال  
 فذا صرح بأن فلا راضع له مع ما وقع من المصير الآخر بشرط معنى الجزو فاما القدماء فتسكتوا  
 نعم أن الله بريء من المشركين ورسوله وليحيين رسول الله عطف على الضمير المرفوع في بريء  
 الفصل بالظرف أو بهذا المقدار في رسول الله كذلك ج العطف للتبيين وهو أن يعطف لفظا  
 على ما في كلام غيره وهو ضربان أحدهما متبعية الحاجة بالمعطوف عليه وصمة اليه كما لو قيل زيد  
 بكر أو في قولهم وجراد يصح أن يقول زيد لا عطيت بكر أو في قولهم ومنه قوله ثم وأذ قال  
 ابنهم ربنا أجل هذا بلدا أمنا وأدرك أهلنا من الثمرات من آمن منهم بالله واليه الآخر قال  
 ومن كثر على تجوز التتمشي عطف على من كثر على من آمن وثانها ما لا يقل ذلك كما إذا  
 ظف في المثال وغلامك مریدا غلام زيد لا يصح أن يقول زيد لا عطيت بكر أو في قولهم  
 مریدا غلام نفسه بل يجيب أن يقول وغلامي ومنه قوله ثم قال الذي جاعلك للناس إماما  
 قال ومن خذني على تجوز التتمشي عطف من خذني على الكاف في جاعلك وفي القرآن  
 فقلت ما عاطف للجمع قد وضعا في لفظ من قد رآه وقها ما لفظ معطوف له حالاً

لا فيه منوع ولا عامل تقديره ايضا اما كامل خال عن المتبوع والعامل حتى يلامن موضع  
 ثالث هذان مع ما جاء من حادث لا يقبل المصطفى بالعطف جميعا مع المتبوع باحار في  
 العطف على التوهم كمطف مجرد على فمتو ليس توقع ن اداء الياء نحو ليس في هذا ثاما ولا  
 فاعدا ولا حرفي حرفا مجردا على عليه قوله ثم فاصدق وان كان فيمن جزوا كن وفيه القتر السطو  
 فقال انا حاكم ما نابع غير نابع لمنوعة موضع ولا لفظ ويحل اية بنحو ان يبدئي غير شيء كما  
 في بحث المستثنى الثالث التاكيد وهو نابع بغير تقدير بنوعه فيدل على ان الملامن به نفسه لا غير  
 على نحو اوسهوا ووليا كذا في الامم نفسه لوقتة ثم قوله الحكم لافزاده او اجزائه في التوهم  
 التخصيص كما في اكلهم وبعث العبد كذا وهو اى التاكيد لما للفظ وهو اللفظ الكرى بعينه كما زيد  
 زيدا و لا يرد كتحقيق خبره لا يحل كتحسن ليس وشيطان سلطان فانه اية مكرى الاول لكن المالم  
 يكن المقصود منه تقرير المتبوع لئلا يجرى ترتيبا للفظ وهو غرض ضعيف لا يستدركه  
 التكرير لاجله في قوله الثاني بعض التغير لانه ما نحو اسكن استخالفوا كذا المستتر وان لم يكن لفظا  
 الا انه يحكم هو مكرى حكا وكذا رايك انت ومكرى بك انت اذا الثاني هو الاول بعضه وانما  
 امر ايا واتصلا وانفصلا على ما تقرر من ان التغير في الكى ضمير كذا الثاني مرفوعا منفصلا  
 صوابا كان الاول مرفوعا ام منصوبا ام مجردا وفيه القتر فقلت ما نابع في حرفه ثم رضع في  
 اى امر ايا على المنوع واسم التاكيد واللفظ بالتمتع والاصل هو المنوع اوردت بالاول كما  
 في رواية الثاني الامم المحذورة في نحو احذر الاسد فقد قام ابن هشام في تذكره لا يجوز تكريره  
 يجمع البدل والبدل منه كما في جعلوا التكرار في نحو الاسد الاسد ايا عن الفعل يجوز في غير  
 من الامم لعل او معنى وهو العبرة والفاظه محصورة النفس العين بمعنى الذات لدفع وقع  
 تجوز اوسهوا ويطاقان المتبوع المؤكدي في التثنية في قوله موبخا لجمعا اى المتبوع  
 العين فيها في التثنية كما في قول جاهد بن زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والى زيدان و  
 الهندان انفسهما او اعينهما او اتى زيدان انفسهم او اعينهم والهندان انفسهن او اعينهن

نفس  
 دالة على  
 طامعه





فَكَتَبَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِتَابِ وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلْيَتْلُ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلْيَكْسِبْ وَلَا تَجْنُبِ الْغَنَى

والانفس حيث جوزوا انما كلفوا التاكيد والتوكيد ثم جازوا نكرا وضعه البصريون مطلقا  
قالوا الفاظ التوكيد معارف فلا توكيد انكران بها وخلاها ما حاد من على البدل والاضافة  
او الشذوذ اذا اكد القسم المرفوع المتصل بامر كان او مستنراى او المراد تأكيد بالنظر  
العين فاما لو كلفها بعد توكيدها بالمتصل بحقوقها انتم انفسكم في البارز وقرئت فيك  
في المستتر ولا يكفي هنا الفصل غير القسم المتصل فمتى قوما او قوم ايوا انفسكم او انفسك  
الفرق في ذلك بين التاكيد والعطفان العطف متصل عن متبوعه لفظا بالعطف و  
بغيرها عا لاي راجع البدل وهو التابع المقصود لانه لا يمتنع لغيره بما نسب اليه من غير  
المقصود الا ان نسبة الى ما نسب اليه متبوعه اليه ولو كان واقفا القسبان شيئا او ايضا  
كفاما او افام اخوك زيد ما اختلفا كما قام احدا لا زيد فخرج التثنية والتوكيد كما تهاجر  
مقصود لا لاختلافه بينا وبينها وبين التثنية بل كماله والتثنية مطا اذ البدل المقصود  
فيه نسبة ما نسب اليه من غير البدل المقصود هناك انما النسبة مثل ما نسب اليه متبوعه اليه كماله  
زيد ويكن او نسب بضمة اليه كماله زيد كما هو واقف زيد بل لو كان بشر فلذا قالوا البدل هو المقصود  
للتثنية دون متبوعه والمعطوف مع متبوعه كماله مقصودا بينا لا لاختلافه هو او بعينه  
انما الاول بدل الكل من الكل وهو لانه عين ذات البدل منه فلا يشترط كونه تابع لاول  
او لم يلفظ الكل ولذا قال ابن مالك الاول اذ يعمد بالبدل المطابق او الموافق دفعا لاجتماع النسبة  
ناظر الى الضالاج المقابل والثاني بدل البعض من الكل وهو لانه جزو ذات متبوعه نصفها كان  
اقلام اكثر يشترط كونه ذا جزو او الثالث بدل الاشتمال واختلف فيه فقيل هو الذي اشتمل عليه  
البدل منه لا كونه نظرا له بل كونه دالا عليه او ثانيا لمتبوعه ما بحث في هذا او الثاني  
عند ذكر البدل الى قوله اي البدل فنظير يكون كالشيء بعد الاشياء نحو قوله ثم يمشون ان  
الشمع الحرام فقال فيه ببدل فقال عن الشمع غيره وما كبره وكبره وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه  
او هو على متبوعه اشتمال النظر على نظره فالاول كالابنة والثاني نحو ما يبدون نحو شجرة

وكيف لا ينسب بل من الخط ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير ابد على البدل المذكور  
من اوجه قد يجوز وقد على الناس حج البين من اسطاع الى منهم وقيل اصحاب المخذود الثاني  
غير وقبل اصله نار مغايب عن الضمير والواجب البدل المبين للبدل منه وهو تلك الماهيات لان  
ذكر الباء في الشرع المشوق له الكلام والشراف في المرام سمي بدلها بالمد بمعنى الظهور بعد  
كانت لهم بعد خفاء وبدل اخر لبايض فلا يكون البدل ما فاعطى كقولك جيتي في شمس كانك  
انصب غلطك في الاول لخطاط القمر عن ان يشبه به الجدي فبما يقع من قولك انبدا جيتي  
شمس فيقع ذلك من الفتح لا هو من نحاس البلاغة او ذكر لندارتها لفظ فيكون البدل غطا  
فبدل الخط اي بدل من شئ هو الخط او بدل حسبي عفا لا البدل الخط نحو عفا عن الخط  
اذا اردت الاخبار عن الفرس فسبقك لسانك الى زيد غلط افدا ركنه فان كان الخط من  
البحان لا لك افدا لثباته عليه في الماشي فاعلان هشام في الاوضح والاكثر هو هابل  
الخط من غير فرق ولا يقع هذان من فصيح بل ولا عن رتبة من غير فصيح وقال اللطفا مني لا  
فكنت <sup>هـ</sup> وجب مجزهم بذلك لان الفتي او فيها اللسان للفتحة لا لثباتها لكن الاحسن المبين <sup>هـ</sup>  
بأنما العطف بيل هداية لا بد لاسم الظاهر من المضمير بدل اكل من اكل لامن الضمير القاب  
لان القاب في الحاضر يخص ولا عرف عنه وان بدله هو المضمون بالنسبة فلا يكون احط واحسن من  
البدل بخلاف الضمير القاب نحو ضربته زيدا لا اذا افا الظاهر فهو لانه نحو زيدا له من الحاضر  
ايضه قوله نعم تكون لنا بعد الاولنا واخرنا بابلنا ولنا واخرنا من محرونا اخلاقا للزنا  
حيث يجوز معطى بقلوبكم قريتنا كل معضلة ومحذور معطى انفا في بكم البعض <sup>و</sup>  
الاشتمال فاقها لما افا دائما واثرة على الشيوع فاعطى لخطاط البدل قالتم افدا  
لكم في هولو الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخرى منكم وقال الشاعر ايضا  
التمائم يروا سنا ونا وقال بعض المحققين منهم ابنا لك وهشام في التسهيل والادخ  
لا يبدل المضمير مطمن ضمير مثله فوافعا غيبة وحضورا ام لا من الظاهر عدم السماع وما

مثل ذلك في كتاب الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدأ مصر من الظاهر وما  
 عورث من ذلك الباب في وضع الخويين وليس بمسحوق ومخوفات ولقيت هذا ما لم يكن  
 بل الثاني ناكدا فليست فيها السلف في الاول ما لا جامع في المربع فقل ابن مالك وقال المراك  
 انما اجتمعوا على جواز كونه ناكدا لا على صحة المجرم الا باليد واليد في المصنوع وانك باليد  
 فصد الكهين ويحيى ابن مالك ان المصنوع المنفصل من متصل غير المرفوع المنفصل من  
 متصل والمرفوع ناكدا كذا المصنوع في الساطي الظاهر اليدانية كاعليه البسوتون كانت عن  
 العرب انما اذا اردوا الناكدا هو بالضم المرفوع المنفصل مطبق قنات ودانك انت قد  
 بك انت واذا اردوا اليد بصلوه على وفي الاول في قنات انت ودانك اياك لو مره ثانية  
 فيحذف الهمزة والكسرة والياء في المرفوع ويختلف في غير هذا فقل يسير عن العرب لفظا غير  
 بالقبول هم المؤمنون فيما يقولون فلا يعارض هذا قياس انتهى مختصا وصح بذلك غير  
 منهم وفيه قلت ما تابع بالفت في علم ابيه انما خالف للشيخ في علم ابيه ان كان وكذا وقد ويطا  
 ان كان من ايد في ابيه ولما في الثاني فقد عرفت انكار ابن هشام له فكل المصنوع كان على  
 كما قال ابن مالك الصحيح عندك ان لم يستعمل في كلام العرب فهو ظله ولو استعمل فكان وكذا لا بد  
 قال ابن هشام انما كان له نظرا في الاوكد القوي الضعيف فان العرب به هو الفاضل وجوز  
 مخرون فيما ان يكون بكذا او مبتدا او فضلا او مجزعا كونه ناكدا كما يجوز وانك انت  
 يكون انت ناكدا او مبتدا او فضلا او مجزعا لا يجب وانما اليدانية تعريها وتكبر ابط في كل  
 من العرب والممكن من مشرو من غير ذلك في الافراد وصدقه والتذكير وصدقه ان كان بدلا لكل  
 الا اذا كان مفصلا كقولك وكنت كذا رجلين ورجل مجزوع ورجل رى فيها الزنا مثلك  
 او كان احدهما مصدر نحو خوفنا احدا ونوعا بالالفاس عطف البيان انتهى من لانه  
 معنى فكانت كذا في عطفه على نفسه البيان غير ان لم يحج الى عطف لا تحلها عنده وهو  
 تابع لشيء العطف في موضع متبوع وانما من حيث انه موضع فان متبوعه وهي في

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



العمل في الحروف ولما الاسم فاما يعمل على الفعل المشابه له وفي بعض النواحي خمسة الاصل ثم الاسم  
 المصدر وهو اسم الحرف الذي اشتق منه الفعل عند البصريين والمصنفين للاسم في الحرف  
 والمبادى من الاستقلاق هو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والتركيبية كضرب وضرب  
 والضربان ضرب وضرب كبروا وان سطو هو اتحاد صوتي الترتيب كقرو قرن واكبر هو الاتحاد  
 في بعض الحروف دون بعض كظم وقب ثم المصدر من الثلاث الحرف جماعي او قولي الماشكين وال  
 كمثل يعلم ويخجل ويغزو سرق وجرمة وغلبة ودحا وكذب وسؤال وزهاذة ودعابة و  
 دابة ودخول وقبول وليان وحيوان وغلظان وتزوان وطلب كذب وكبر وهك وكبري و  
 بشري ودخو وصو وسقا وجرمة وكراهية وجاهة على فاعل فاعلة كداح كاذبة وكبري  
 قياس كلبين في محله ويعمل كل مصدر على فعله والاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل في  
 الاشتقاق وبالمشابهة عند الجمهور لانه بمعنى فعل مفرق من بعض مصدره ولذا اعلموا مطلقا  
 ما صيا كان احدا لام مستقلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانتهج البصريين تقدير الفعل الذي  
 ضربت ضربا يمتنع ضربان ضربت ولما انضوت ضربا لا مبر للضرب فليد المصنف فيه مفعولا  
 مطلقا بل تقدير ضربا مثل ضرب لا مبر للضرب بلزم على ابن مالك لانه لم يظلم الا ما ذكر من  
 العمل الا اذا كان المفعول المطلق بذكر من الفعل ساقا مسد بعد حذف وجوب اضياف وهما  
 افعال الفعل المحذوف لانه الاصل او المصدر لانه بدل وقيل الوجهما افعال المصدر المصدرية  
 او البدائية وهو ليس في الفاعل فخطا ان كان فاعرا ومع مفعول واحد ومنعده بحسب فعل  
 ان كان مستندا فيضاد الى واحد وهو الباقي باعرا كعجبك ضرب زيد بك او مكره يدو  
 اعطوا لك يا مدبرها او الاكثر فيضاد الى فاعله لان المضاف اليه تمة المضاف وكجربته  
 والحمد لله في الجزئية من الفضلة وغير الاكثر اضافة الى المفعول وتجرده عنها الكون مع ال  
 كما يأتي واعنها التبرين كقوله او اطعام في يوم ذي صبغة يقيمها بطنها واطعام ولا يقدر  
 معي لعلها مطلقا عند قوم وهو ظاهر المعنى وان لم يكن نظرا فاشبهه على الاصح في الدعاء

وفيه افعال  
 مضمرة

ويعبر  
السجع

اللام زخم من عدوك البراءة واليك الهراء وقال تعولا تأخذكم بها ان لغوي قد بعث  
قبل الغلاف طاقيل تكلف مستغنى عن مخرج توضع دائر التوسع فيه وعلما الى فاعل او مفعول  
حالة الكوفة الام ضعيف فاعلا بعد عن الفعل باقترانه بال التمهيد انما ضعيفا لاسم قوله  
ضعيف التكاثر اعداءه بنصب اعداءه بالنكاية وهو مصدق على مدونه او فاعلا فاعله وجوه  
او ضيف نكاية ايام وضعه الكوفية وبعض البصر ومطلقا وبعضهم في غير المعاقب القبيح  
يكنس الضرب يكر فان فقهه جاعل مخفيا لك والقرب زيد اللحن وضربك زيد لؤنه  
البيت اي ضعيف هو نكاية قيل وهو الصحيح لا تفي شواهد الجواز معاقب الضمير في طريق المعنى  
اي عدم الناهي والضعف والتقية والجمع اذ يقل بذلك شبهه بالفعل وقد جعل اسم المصدر عمله  
وهو قاس عند خفا الكوفة بعد ادكوله فان ثواب الله كل موحد وقوله وبعد عطائك  
والمفعول المائة الزعاع الى انما به الله وعطائك الثاني والثالث اسم الفاعل واسم المفعول انما دل وضعنا  
على حد وفاعله خرج اسم المفعول لكن على معنى الحدوث بان يفيد حدثا عن فاعله مفيد بان منه  
الثالثة وان لم يدل بنفسه على ذلك انما نخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة لكانها على حد  
وفاعله على معنى الثبوت والاستمرار على المشد الام على التحقيق ودخل بقيد الوضع نحو ضار و  
طالق وعالم الخ ضد الا لا على الثبوت فخرج به نحو عدل بعض عادل فان كان اسم الفاعل ك  
لا لا الموصولة الفاعلة عليه عمل فعل المعك ومطلقا ما ضا كان ام حاكم مستقبلا اعلم على ما  
بأنى ام لا لو خرج محل الفعل لما من ان الضارب زيد بمعنى الضرب من بعد الفعل به لا الضرب  
الاسم والمضارع لا لا يكن صلة لا لا غير شرط لعمله في مفعول صريح كونه لال ولا استغفال لكل  
مشاهدة المضارع لفظا مواضعها في الحركات والتكاثر تماثله له معنى اضواءه على  
نفي الاستغناء بحذف وفعل واسم كمن ضارب زيد الان او عدا او على اسم مخبر عنه او موصوف  
كمن ضارب يكر او جازل كرم بشر الان او عدا او على ذي حال كمن في واكفا فربا الان او  
عدا او انما اشترط ذلك في اسم الفاعل ومن المصدر لا يطلب الفاعل في مفعول بنفسه كالمخرج

منه

من ضروريات الحدوث واسم الفاعل وان كان اقوى منه شيئا بالفاعل كمن وضع لذلك مصنف  
والثاني من حيث هو لا ينفق فاعلا ام مفعولا فاقضاء ما يقتضيه الفعل لا ينفس عن الفاعل  
كالحدوث وبهذا الشرط يمتنع شبهة الفعل بالفاعل اذا التقى الفعل والفاعل  
والحال والخبر في الموضع مسند الى الموصوفين في الحال والخبر عن الاستناد حق الفصل لكن  
يجب على المصنف الشرط بل يجوز اضافة مفعولها ايضا لقوله فاعل من كاشفت خروقه والله منكر  
فيمن عرفه محض لا لوجبه فاقضاء مفعولها جازة ولفظية وهو مفعولها جازة ومفعولها متبع سبق  
مهما امكن الالزام للاضافة وعكس ابو حنيفة وقال الكسائي هما شيان ولا يعمل اسم الفاعل  
عن اذا كان بمعنى الماضي اضعف الشبهة بكل من الماضي للمضارع لا يترجى كسبه بالاول  
فقط والثاني لفظا انما دخل في الكسائي واجتزأ بقوله واسم الفاعل حيث باسط يده  
يصف مع مفعول واجب انما حكاية حال وذلك بان قد الفعل الماضي لغيره واقفا في الحال  
باعتباره الحافظ تصويره في هذه البنية بغيره بغيره فيقول في ذلك وفي الشمس فيقبل  
ايه بوجاهة واضحا كانت لضافته لفظية وليس كذلك لوصف المعرفة في قوله الحمد لله  
السموات اعلم انما كان لفظه منكرا لا ليس بوصف المعرفة بجمع تعيينه كفاطر السموات واختصاصه  
للمعرفة بان كان لفظه منكرا لا ليس بوصف المعرفة بجمع تعيينه كفاطر السموات واختصاصه  
في اسم الفاعل اذا قصد بالاستمرار في جميع الاوقات فيقبل الالزام في الماضي فاقضاء حقيقة  
فلا يعمل فاقضاء لفظية فيقبل انما تناول الماضي في خبره على انه نظر الى الاخيرين فيكون  
اقضاء لفظية وعكس نظر الى اللفظ فيكون انما حقيقة واسم المفعول لما دل على حدث  
مفعول ما مفعول به على الخذف والاقضاء اذا لمفعول بلا قيد هو الحدوث ولذا سمي مفعولا  
مطلقا وخرج باسم الفاعل والصفة الشبهة ايضا ولذا اخرج الى التقيد كونه على معنى الحدوث  
ولا ينبغي من خاص الامتداد كروية وهو في العمل وشرطه كغير اسم الفاعل فيعمل على فعله  
فيما قرئ من الشرط وهو انما اشترطت بهما في المفعول بلا قيد ليعلان في الفاعل وتاثيره

من ضروريات الحدوث واسم الفاعل وان كان اقوى منه شيئا بالفاعل كمن وضع لذلك مصنف  
والثاني من حيث هو لا ينفق فاعلا ام مفعولا فاقضاء ما يقتضيه الفعل لا ينفس عن الفاعل  
كالحدوث وبهذا الشرط يمتنع شبهة الفعل بالفاعل اذا التقى الفعل والفاعل  
والحال والخبر في الموضع مسند الى الموصوفين في الحال والخبر عن الاستناد حق الفصل لكن  
يجب على المصنف الشرط بل يجوز اضافة مفعولها ايضا لقوله فاعل من كاشفت خروقه والله منكر  
فيمن عرفه محض لا لوجبه فاقضاء مفعولها جازة ولفظية وهو مفعولها جازة ومفعولها متبع سبق  
مهما امكن الالزام للاضافة وعكس ابو حنيفة وقال الكسائي هما شيان ولا يعمل اسم الفاعل  
عن اذا كان بمعنى الماضي اضعف الشبهة بكل من الماضي للمضارع لا يترجى كسبه بالاول  
فقط والثاني لفظا انما دخل في الكسائي واجتزأ بقوله واسم الفاعل حيث باسط يده  
يصف مع مفعول واجب انما حكاية حال وذلك بان قد الفعل الماضي لغيره واقفا في الحال  
باعتباره الحافظ تصويره في هذه البنية بغيره بغيره فيقول في ذلك وفي الشمس فيقبل  
ايه بوجاهة واضحا كانت لضافته لفظية وليس كذلك لوصف المعرفة في قوله الحمد لله  
السموات اعلم انما كان لفظه منكرا لا ليس بوصف المعرفة بجمع تعيينه كفاطر السموات واختصاصه  
للمعرفة بان كان لفظه منكرا لا ليس بوصف المعرفة بجمع تعيينه كفاطر السموات واختصاصه  
في اسم الفاعل اذا قصد بالاستمرار في جميع الاوقات فيقبل الالزام في الماضي فاقضاء حقيقة  
فلا يعمل فاقضاء لفظية فيقبل انما تناول الماضي في خبره على انه نظر الى الاخيرين فيكون  
اقضاء لفظية وعكس نظر الى اللفظ فيكون انما حقيقة واسم المفعول لما دل على حدث  
مفعول ما مفعول به على الخذف والاقضاء اذا لمفعول بلا قيد هو الحدوث ولذا سمي مفعولا  
مطلقا وخرج باسم الفاعل والصفة الشبهة ايضا ولذا اخرج الى التقيد كونه على معنى الحدوث  
ولا ينبغي من خاص الامتداد كروية وهو في العمل وشرطه كغير اسم الفاعل فيعمل على فعله  
فيما قرئ من الشرط وهو انما اشترطت بهما في المفعول بلا قيد ليعلان في الفاعل وتاثيره



اذ يتبع خلقه عنها كما فعل الله في خلقه الماوية فافضاهما لها والاذ الاضافان الاعم  
 وجود من نوعه اظاهر ان كبريا كان مضمونا في كبريا او مضمونا في كبريا او مضمونا في كبريا  
 اي هو ان ضيفا الى المرفوع استقل ضميرها الماوية فاعلم ان كبريا لا يثبت مضمونا في كبريا  
 افاضله ضاريا مضمونا او مفعلا الضيف الى الابد استقل ضميرها الماوية فاعلم ان كبريا لا يثبت مضمونا في كبريا  
 مفعولا ضميرها في الابد استقل كبريا في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 لا مثله اظهر خلقه اظهر المرفوع وهو مفعول في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 والمفعول على التميز كضاربا مضمونا في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 فيها الاحاديث المثلثة وفيه الغرض من قال ما فاعل في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 في جميع فاعل الصفة المشبهة لضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 وفاعله هي ما على اسم دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت والاسم في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 اظهر على ما حققه الشيخ قال الذي دل على ان الصفة المشبهة كالموضع الحدث لم يضع ايضا الا  
 سمي ارفيع جميع الازمنة في الحدث والاسم ارفيع لانها لا بد من دل على احدهما بمصداق الابد  
 خارج فحسن معناه فحسن موله كان بعض الازمنة كالمكان او كالمكان او كالمكان او كالمكان  
 حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاضافا المحسن لكن لما اطلق ذلك لم يخرج تخصيصها  
 الازمنة لعدم الاولوية لانها في جميع النعم فربما تخصصه كافي قولك كان حسنا  
 فيجب وهو ان كان حسن او سيحس حسنا فالقطر في الازمنة ليس وضعها على القولين  
 فيجب وليس المقام للمفعول من الحدث واضح ولما اسم التفضيل فان قال المماثلة على معنى الثبوت  
 وهو المماثلة في قطع فاعلم ان المماثلة في الحدث والقدر المشترك كما هو التحقيق فاعلم ان  
 الثبوت كالمكان ايضا انما يستقيم اذا ثبت الدلالة للوضع كما هو الظاهر في الظاهرة لا يثبت  
 الصفة واسم الفاعل واسم التفضيل في دلالتها اظهر على الثبوت والاسم كالمكان في قولك  
 ان كان في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا  
 ان كان في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا

فيجب

فيجب ان كان في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا او مفعولا ضميرها في كبريا

فيخرج قطعا وثلاثة في الصفه عن اسم الفاعل بصوغها الي الصفه بفتحها من الفعل الاقدم وقلنا  
ان قوله لا بد من المعنى كمن وجب من حسن وجب الازمن ووضاوع من وجب من  
بالكسر المنقول للمعنى والضم والفتح او صار انتم طبعه او الترتيل بفتح الازمن كمن وجب على ويصح بخلاف  
اسم الفاعل اوصو فمما لا بد مما هو كذا فاصلا لا على المشاكلة الصلة اما بفتح او بضم  
كاسمي الفاعل والفعل وابست الصفه بفتح الجمله لانها الثبوت فلا يكون معنى الفعل الذي  
هو للحدوث والتحقق يجوز مع القرينة على اسمها لها الحدوث ويعلم ان غير شرطه ان يعلم  
من التثنية كما في نحوها لان علمها المشابهة للضام فلا بد من كونها بمعناه من الحال والاولا  
وعلمها المشابهة اسم الفاعل فيما مر تحت الفاعل الصفه فعلها في العمل لا فاعل لا يصح في نصب  
تشبيها بالمفعول كما في نحوها لان اسم الفاعل انما يعمل مثل عمل فعله لا غير معده ويطالع على  
اللفظ للضام فان اسم الفاعل لا يكون الا جارا باعليه موافقا له في عدد الحروف وطولها  
والسكان وتزنيها بتصرفه ولو لم يوافقا لثالث حال ان الرفع بالفاعلية لها اثار افعالها في ما  
انتمى اليها يجمع فاعلا او معدا كما قال الفارسي على ابدال الون غير موصوفه المستتر فيها بطلان  
من كل كذا بطريقها مع افعالها والكقون من قولهم اترافس من الوجه او قوم الانف بفتح  
الصفه والتثنية التشبيه بالمفعول بيان كان معها لها فاعله باللام او الاضافه وعلى الفجران  
كان نكرة اذ لا ركب الفجر والتشبيع لمكان موافقه الفياس والتجرا بالاضافه اليه فهو  
فاعل منه ابدالوا لاختلاف معناه باختلاف اعراب وفية الغرض من قال وما الذي اعرابا يختلف  
من غير ان تختلف المعاني وهي اي الصفه مع كل من هذه الوجوه الثلاثة تمامه قوله واللام  
اولا فانه مستتر للمعنى مع كل من هذه الستة تمامه اضاف الى غير موصوفه ولو لم يوافقا لثالث  
باللام او بجره معناه فاعله صان الالهام ثمانية عشر حاصله من القسم لعمواله المستتر في المعاني  
الثلاثة فكل من رفع المعنى ونصبه وجوه مستترة لانه اما بالواضايفه او بغيره  
في كل من هذه الثلاثة لتمامه الاول لا نحو حسن او الحسن وجره وجهه او وجهه وجره وجهه

[illegible]





كجاء وما كان لا يتصور زيادة ولا نقص في الشيء الملوون ولا تماضيغ منه اقل اقل الغضيل من  
موجود وغضير حتى من افعال الالوان والصبغ الطاهرة والمباينة للحي اعمره واخضر ولحق  
منها الغمر اي غير الغضيل فلو بني ارضه النبتا فلو ضد شرط من بشرط بناء اسم الغضيل في لفظه  
فوصل الى الماتعة الغضيل فيه باشد ونحوه كعظم واكثر ويذكر بعد اسم من لفظ الماتعة ينص  
على التميز نحو اكثرها الالوان او اكثرها اديا وصحة وبياضها وصبره ومونا واتما قولهم فلان  
احسن من ابن هبة على معنى الغضيل بقرينة فهو شأنه الخ القياس فلو اجتمع من وصف مائة  
الكواكب من اللبن نادر قليل لا يلبس عليها اخلافا للكمية في الاخير نحو ابن مالك ان  
يكون من بياضه مائة اذ الماتعة بياضها لغني عن غلبة بياض ذلك الماء ونفوقه على بياض غيره  
اكثر من غلبة بياض اللباس على غيره فيكون من متعلقه بمجوز في ارضه داخل من وصف من اللبن  
وكذا مع اسى من خلت الغراب واحو من الائمة وليست على اسم الغضيل وهو باحادثة  
اما من رغب في الدخلة على الفضل عليه وهو لا ينداء غاية الارتفاع والاضطاط عند يتو  
بعد امتناع مقابلها الى الجائزة عند ابن مالك فامتناع مخلول عن محله المانع لفظي لا  
معنوي او معر قال ويقال انها العهد ومضافا الى الفضل عليه فالاول للقرن من مفره مدرك  
دائما سواء ضده موصوف او لا نحو زيد وهند او ان زيدان وهندان وان زيدان وهندان افضل  
من غير لان من ج كالجمله ولذا لا فضل عن راجحي هو ما تقي او جمع واثن واحد كان ككتبة  
لفظا او جمع ولو اثن قبل عامه او بعضها كان ككتبة لفظا من اوجعها واثنها وهما من عا قال الق  
يوسف واو لم يلبت فغير موصوف فيه بطريق ذلك وقد تحذف كل من مع الفضول  
عند العرب نحو الله اكبر اي من كل شيء وقد تقدم مع تحذفها على افعال ان ككتبة على تسننها  
او بعضها نحو انت من اولا من افضل اثنان للقرن الباطن وجوب موصوفه فمات ولا  
تجاءل الخ مع من كسحو الغرض واحد ما خلفوا الاخرى نحو زيد افضل وهند افضل  
الزيدان افضل لان الحسنان الفضل وان زيدان افضل او لا فاعل والحند الفضل

أو الفضل ويقصر على السماع فلا يبقى في الشرف والظرف لشارف والظرف بل الشرفون  
 انظر حق ولا شرف في ظرف فيهم أو كرى وحيد في كوى والجد في حقل الخائف وتخرج قبله ولا شرف  
 بالأكثر منهم حتى على إبداء اللفظ ولو اتفق من بمقدور من كبدل من المذكور أي الشرف  
 أكثر منهم أو كذا في بعضه لا تفضيلية أي لسانت من منهم بالأكثر حتى والتلك النصف  
 أو خفيف إلى كره وجب فيه التذكير والافعال بما فيها المطابقة لموصو نحو هو أفضل رجل أو  
 أفضل امرأة وهما الفضل وجلبن أو أقرانهم وهم أفضل وجلبن أو أفضل إساءة وإما قبله ولا  
 تكون في قول كافر به فقد بدوه أقل فربما كافر بأن خفيف إلى موصو وفصده تفضيلية أو أفضل  
 موصو فظن من خفيف إليه أفضل وهو العالب يجب كونه على الموصو منهم من البهامل ولو قال أنه  
 كان أجود لثابت وقوم وجوب المحبة وإنما يكون منهم من حيث المداوية لفظ الضاف إليه لأن  
 المفضلية واللائق تفضيل على نفسه وغيره وجازت فيه المطابقة لموصو في الافعال والتذكير  
 اضدادها مما على اسم الرفع بها بأفاده وتذكيرها دائما مما على اسم من قال من هيا  
 هو العالب في الاصح خلاف قوله بأن أهل الناس لسان ضلها الشا بالمطابقة والوزن  
 اعلم أن هذا الضال من يدور في حال نفسه وتقدم اسم الناس إلا الذين هم أولئك على هذا  
 ينسج يوسف لونه والحق يخرج من يوسف من أواخره لا الضافة ومن الحق لبيان الحقيقة وأنه قصد  
 تفضيل على جميع ما عداه مطلقا من أفراد الضاف إليه وغيره على أن خفيف إليه خاصة بالمطابقة  
 لأهل إجماعه لا الضافة للزوج الضاف وتخصيص نفس أفراد الضاف إليه بالذكور من الإجماع  
 كون الموصو من هذا الجنس الضاف إلى نحو محمد أفضل من أبي جعفر من الخلق وهو من نفس  
 وعلى هذا يجوز وصف الحسن أخوه وابن الحسن أخوه أو ابن الحسن أخوه أو أخوه إلى الحسن  
 جميع الناس من بينهم أي الأخوة وقد مضى إلى غير أفراد الفضل عليهم مما قصد تفضيله نحو  
 هو أحسن بعدا دمج في إجماع الناس على وهو محقق بتوكل بعدا ومن الغريب أن تسع اللين  
 منها ما كان أن قصد تفضيل على غيره من ذكره على نحو يوسف أحسن أخوه وابن الحسن أخوه



والاسم

بجملان اللذان في خبر رايه على العن في جملة الكل شي في عين زيد بن عبد الله من لان  
ايضا الفعل على خبر رايه على العن في جملة الكل شي في عين زيد بن عبد الله من لان  
مع الفعل في الاصل ان يقع هذا الظاهر من خبر رايه على العن في جملة الكل شي في عين زيد بن عبد الله من لان  
عنه فلهذا كان هذا من على الظاهر على اوزن الفعل في عين زيد بن عبد الله من لان  
من زيد بن عبد الله في خبر رايه على العن في جملة الكل شي في عين زيد بن عبد الله من لان  
الكل في العين واحد والمضارع على الاصل جامعة لجملة الاسماء في خبر المص وهو واحد  
او واحد في جملة الاسماء من على السمع نظير المص في اللفظ لقوله موافق من الاسماء  
تجمع في جملة الاسماء وعنده معرفة وزاد الاصل ان ثم تتركب كذلك في الفعل والاسم  
الصفة اعلم ان الاسم اعم منه وهو صريح فيكون هو ان يشبه الفعل في خبره في الاسماء  
والاسماء في الاسم والاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
التي في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
غيره صريح في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
لشي في عين من من المص في الاسم في خبره ان كثر في الفعل في خبره في الخبر في الاسماء  
في كلام العرب في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
والنوع في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
ان يكون على اوزان الاسماء في الاصل والصفة في الوضو الا ان الجمع بصيغة مفرد في الجمع  
الثاني في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
التي في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
خطوات في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
الاسمية في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء  
الثاني في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء في الخبر في الاسماء

الخبر



الانضمام الى الاسم كما يقطع التعليل عن متعلقاته فيقطع انباءه وقيل العرف في التثنية والجمع  
 فسقط كل من غير النقص بالاصل لا يقطع الاخر فيظهر فائدة الخلاف في منحرفات كما بان في الجمع  
 وهي كونه غير عربي فعرف بقول اهل اللغة او غير عن الاوزان المحصورة لاسماء العربية كما  
 برهنته لوقته من بنون قبل باء كترجر او خبز زال بعد ذلك كخندز واجتماع الجيم مع الصاد  
 المهمة كالجحش او الفاف كالجحش او الكاف كاسكر جواو كونه خاسبا او باعتبار ما عاين  
 لوقته في اللغة التي تجمعها من قبل ويمنع صرف العلم العربي العلمية وهو ما جعل علماء اوضح العلم  
 لا العربي العلمية كالأولون القاري المعروف بشرط زيادة على الثلاثة بدون باء الضمير  
 كابرهيم اذ اصل العربي كونه ثلاثيا لا اقل لانه وضع الحرف وكذا اكثر انقلبه بخلاف العربي فانه  
 لا يرعون حقه الاوزان فلو كان العربي ثلاثيا خفف بجيمته لوافقه الاصل في الاسماء  
 العربية فلا يؤثر في له من غيره فيصغر ما يقع زيادة بانه اسنصا بالمكان ولا اثر لترك  
 الاوسط فلا يتاثر من الزيادة على الثلاثة عند الاكثر فلا يلزم الحاجب فوجب تخصيص  
 اجماعا وشرا عند علم الحسان بدوا ويكرى والجمع يمنع صرف ما هو على وزن مفاعل في  
 مفاعل كدراهم وساجد ودنانير ومصابيح والتبابة عن علمين لانه يصغر جمع الجمع  
 كالكالب لكل قاطع ويميز الجمع بين ويشترط عدم البناء لوجود نحو مفاعلة في وزن  
 المقرا كراهية وكراهية وبذلك تضعف جمعة فضيا وضيا فله منصرفان وان ذا  
 من الخوايز يمكن ان يمنع الصرف بالجمع وحد البناء مع عدة اخرى وينصرف اللفظه  
 باجتماع ما فيه وفيه الغرض من قال ماعلة تمنع الاسم صرفه وهي لاخرى ليس بمكان و  
 قال الحريري اية اذا الحق ما ملكت الغنل ولطفت المنقل والحكي يكرى بالجمع حضابو  
 علما ان اصل الضمير منع اعتبار الاصل لانه في الاصل جمع حضيض بمعنى عظم البطن يستعمل  
 الجسد الضمير مبالغة كان كل فرد منه غير اجماع في عظم البطن واما اصله فيلزم ان  
 كان مفردا في الاصل ايضا لكنه امتنع للشبه بالجمع وزنا فهو مفرد لفظا جمع وزنا وجمعا

في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي

في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي  
 في قوله كونه غير عربي

وقيل



المشتقات من المصدر لا تلبس صيغها الأصلية ويحذف عن مولاة ليس له أخرى مقام  
 عن حقول لإعلاء الوصل عن شايك القليج عار عن حارث الشرحه وكوثر عن كثر الحارث  
 بجعفر وهو جمع صرف الصفه العددية عن أصلها فتمنع به الوصف كرايع من مع العين  
 عن أربعة أربعة قليل كرمعها المقضى لتركز اللفظ وكذا أحاد ومحد وثاء ومثى  
 وثلاث ومثلث والإجماع وخماس وعشرون وعشرون على الأصح تحكاة لابي عمرو الشيباني  
 أبو حاتم وابن السكيت وخلفه لأجر وغيرهم فلا يجمع قول من لم يسمعهما التقديم بقية الأبناء  
 على بقية النوى واعتبار الوصف فيها لا ينافي عدم اعتبار في أصولها لمرتبها لا ينافي  
 هناك اسمها في نحو مرتب يسو أربع وأصلها ثابت بالوضع هنا ولذا لا يستعمل إلا في  
 نحو الأول وأخبار نحو الأولى أجمعه شئى ثلاث ودرع فأنكى أما الجالب كمن النساء شئى فلا  
 ودرع صلوة الليل شئى شئى بخلاف الأصل وكذا كبر في مرتب يسو شئى أو ذره جمع أقوى  
 مؤنث شئى ففتح الخاء بمعنى الغابر وهو اسم تفضيل والقيام به يان يق بسو شئى أو ذره  
 آخر يجعلين آخر وأخر ابن آخر أخاه وذلك كبر أبدا لأن اسم التفضيل المحترق عن اللام بال  
 ضمة مفرع معد كذا دائما كما في فعله من أخوين وكذا النوى وأخواتها من فرد آخر  
 لكنهم خصوا النوى بالذكر لأن النوى ففتح بالالف وهو أوضح من عدله وأخوان وأخرون مع  
 بالحقن للباس من الباب أعانوا فلا عدل فيه وإفقه للقيام من أن لم في فرد واحد وإنما امتنع  
 لكون الفعل والوصف أما النوى مؤنث آخر والكسر فتح على آخر مصر فالألف صفة مشبهة  
 لاسم تفضيل بل في كون الأول ابتداء اسم تفضيل كل اسم تفضيل في الشرح حتى التفضيل هذا  
 هو العدل الحقيقي وهو ما تحقق اعتبارا به لاجتماع الصفات والتقدير بالادلة عليه  
 سواء أكانا باله بقوله ويقال العدل فيها مع غيره تصرف وليس فيه من العدل التسع  
 العلية إذ هي حدها لا تمنع الصفات فلا بد من تقدير آخرى ولا يصح ذلك لأن العدل  
 فيقته في حفظ القاعدة لرجل وعمر يقدر نحو لها من زاحل وعاش ولذا لم يقدر

فطوى فمن لا يصح فيه البقعة لوجود التانيث المضموي فيه مع العلمية وفي الواضع  
 لغير العدد ولخمس انواع اقل اجمع فعلا في التوكيد كج وكغ ويصح ويتبع فانه اصطلاحية  
 الاضافة اي من المتبوع معدولة عن فعلاوات لا تقاس اجمع فعلا واما كصح وان كصح انصح  
 مبينا وطرعا جرحا عن ال والاضافة فانه معدولة عن التحويل لثبته معي ال والواو بهم  
 كجيتا م كصح واسجل غير فطر لوضع ال والاضافة لم يكن معدولا فعل علم المذكر كمر وفرو  
 فعل حال علم المؤنث كحزام وقطام في تميم فاقم منه ولفض فقال سبوت العلمية والعدل عن علمه  
 والمبرة العلمية والتانيث المضموي كان خيم برء كسفا راء وهو بالقيلة بنو علي الكسرة الاقلية  
 منهم والحجازيون يبنون الحج على الكسرة شيها بوزال كقولها اذ قالت حذام فصدفوها شرا  
 اريد به الذي ليس يومك ولم يصف ولم يقترن بال والواو بقطر فافض عن تميم فصر مطا  
 لا تسمع لحن الاسر كقولها وابت عجبا نالسا وجهوهم بمصه رجالة الرقع والحجازيون يبنونه  
 على الكسرة لثبته معي فان ادهم واقترن بال والاضافة فغير باجاءا وان قصد به معين فطر  
 جرحا عن علمي اتفاقا والتعريف شرط تانيث في منع الضرب العلمية اي كونه هذا النوع من افصح  
 التعريف بان يكون علم الشخص كحدا وجنس كاسامة فالسب هو التعريف لا تفرغ التذكير انما  
 العلمية شرط لان غيرها من اسباب التعريف قاسية البناء كافي للمبات سواي وايرة وزيل  
 لمنع الضرب كالاضافة والواو غير لازم كذا للدلالة في فعل المضارع على قصد المتكلم العتير وعدمه مع  
 ليجاب البتامة في بعض الصور والالف والتون المبرع عنها في التثنية بزيادة في فعلان يمنع  
 صف العلم واقترن بها الاتماما سبب لعدم كمران وضمان والوصف علم الغالب للثناء وسوله لم  
 يكن له مؤنث اصل كذا كبر اللمحة او كان فائنه بالالف كسكان فان مؤنثه مسك في  
 الواضع لاسكانه اثبتني اسد فخصه بوي بولم ينا كبره يؤخذ بها فربان شخص لوجود  
 عزة ورجح من شمس لا تنفاد فخاله لشارط وجود فعل هذا انما يكن علما والاشبع فطعا  
 وقال ابن هشام اقدم لم يستعمل صفه الا جرحا عن ال الا في ضرورة ولذا جعله في البسطة وكان

مفوه

في البينين

لفظ

لفظ الجلالة لا مفعول فلا تأتي بعد هي في تحقيق علمية او وصفية فربما ان تعرف ان هذا اللفظ  
والنون وقوعها بعد المنة اصلية فان كان قبلها حرفان فانها مضعفة جازية انما المضعف  
تأتيها واذ اداة النون فتحا وحيا من الحس والحج ومثمان ووزنها فعلا نون والحس  
منصون وزنها فعال وقد قال بعض الملوك بحيان الحوي سعيان منصرف لا فقال ان حيا الملك  
فصرف منصرف لا يصح لغيره جميع ابناء فعلا نون مؤنثا فاعلة الا نون عشر فاعلة  
بالله فصرف من جمع ابن مالك اثني عشر فمنها فعال لا يوضع لفعلا نون اذا استثنى جلانا و  
وجانا ونحوها نون سبقتا ونحوها وعلانا وقوتانا ومضانا وموتانا ونحوها وانما وانهم  
نصرانا والحج المراتي الباقيين بقوله وزعم من مخصصا على لغزنا واليانا والتركيب للرجو  
هو جعل لفظين واحدا يمنع من العلم بعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسبوت وخلافا للحجري  
حيث جوز ابن ابي عمير بعلبك والاول ان كان معزلا بقى على السكون كعدى كرت قال  
فلولا الاضطرار لكانت معزلا الى الثاني وفهمها لغتان وليس من نحونا بظا شرعيا  
فراها وان صار علما بالعلمية فلهذا مركب كل اى ياق على ما كان عليه قبل العلمية اذ التسمية  
ليس مضملة ان المسمى بل لانه على امر متعلق بها مذكرا لها من قصة عجيبة واضمح كثر غيرة  
فقبل منى على الحكاية وقبل معرب تقدير او وزن الفعل ما يستحقه الفعل وينبغي كونه عليه  
مختصا بالوزن والباقي في وسط المنع الضم الاختصاص بالفعل بان لا يوجد كاسه عربى لا يمتنع  
من فعل فاعلة عارضة لا تفضل الاختصاص او تصديره الى الوزن والاسم الموزون من زائد من زوايا  
اى زوايا الفعل التي ترفع على النكح والضم والخطاب من حرفين وان لم يزل على ذلك  
في الاسم وتصح وزن الفعل باحد الشراطين من العلم كتم مضعف العين علما انفس فيتمتع  
للعلمية ووزن الحرف من ماضى التفعيل ولما يعم للصوت وشك لبث المقدس فيحيان ولما علم  
للعلمية والحج الاول وزن الفعل لعن ناشره في الاسم الجمع وكسب علما بالبناء للفعول اذ البناء  
للفاعل علما مختصا لا يؤثر الا عند القراءة او عند غير ذلك الوصف غير قابل البناء

هذا اللفظ هو الجلالة لا مفعول فلا تأتي بعد هي في تحقيق علمية او وصفية فربما ان تعرف ان هذا اللفظ والنون وقوعها بعد المنة اصلية فان كان قبلها حرفان فانها مضعفة جازية انما المضعف تأتيها واذ اداة النون فتحا وحيا من الحس والحج ومثمان ووزنها فعلا نون والحس منصون وزنها فعال وقد قال بعض الملوك بحيان الحوي سعيان منصرف لا فقال ان حيا الملك فصرف منصرف لا يصح لغيره جميع ابناء فعلا نون مؤنثا فاعلة الا نون عشر فاعلة بالله فصرف من جمع ابن مالك اثني عشر فمنها فعال لا يوضع لفعلا نون اذا استثنى جلانا ووجانا ونحوها نون سبقتا ونحوها وعلانا وقوتانا ومضانا وموتانا ونحوها وانما وانهم نصرانا والحج المراتي الباقيين بقوله وزعم من مخصصا على لغزنا واليانا والتركيب للرجو هو جعل لفظين واحدا يمنع من العلم بعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسبوت وخلافا للحجري حيث جوز ابن ابي عمير بعلبك والاول ان كان معزلا بقى على السكون كعدى كرت قال فلولا الاضطرار لكانت معزلا الى الثاني وفهمها لغتان وليس من نحونا بظا شرعيا فراها وان صار علما بالعلمية فلهذا مركب كل اى ياق على ما كان عليه قبل العلمية اذ التسمية ليس مضملة ان المسمى بل لانه على امر متعلق بها مذكرا لها من قصة عجيبة واضمح كثر غيرة فقبل منى على الحكاية وقبل معرب تقدير او وزن الفعل ما يستحقه الفعل وينبغي كونه عليه مختصا بالوزن والباقي في وسط المنع الضم الاختصاص بالفعل بان لا يوجد كاسه عربى لا يمتنع من فعل فاعلة عارضة لا تفضل الاختصاص او تصديره الى الوزن والاسم الموزون من زائد من زوايا اى زوايا الفعل التي ترفع على النكح والضم والخطاب من حرفين وان لم يزل على ذلك في الاسم وتصح وزن الفعل باحد الشراطين من العلم كتم مضعف العين علما انفس فيتمتع للعلمية ووزن الحرف من ماضى التفعيل ولما يعم للصوت وشك لبث المقدس فيحيان ولما علم للعلمية والحج الاول وزن الفعل لعن ناشره في الاسم الجمع وكسب علما بالبناء للفعول اذ البناء للفاعل علما مختصا لا يؤثر الا عند القراءة او عند غير ذلك الوصف غير قابل البناء

اما لا تلاحظ ان ثبوت كلكم اعظم الكثرة فحينئذ اي الحفظة لاختصاصه بالذكر ولا تلاحظ ان ثبوت كلكم لا يفي  
 لا غير كاحم وافضل وانما ثبوت ذلك لان قبول البناء بعد عن الفعل لاختصاصه بالالحقية  
 المحركة في الاخر بالاسماء الفعل وهو العمل القوي في السبب والعلل منصرف لوجوده بعلامة لانه كان  
 وقال بعض المحققين لا يصح التمثيل به لانه اسم لا وصف لا يوجب العمل وانما بعلامة ينسحب عليه في  
 الغامضين وغيرهما لا في التمثيل بل في الالزام لوجوده بعلامة ويشترط ايضا لزوم الوزن الالزام  
 فيض امره كانض في لغة اتباع الرأيا الاخر وان كان رفعا وتصيبا كاض في نحو اكاذهب  
 او لم يبعد عن الفعل ان لا يتابع في الفعل وابقى في نفسه بعلامة الى وزن الاسم فلا يؤثر  
 وزن ضرب نحو في نحو قد قيل لا تنفاله بالادغام والاعلال الى وزن فعل وديك الحفظة  
 وهي كون الاسم بالاعلى ذاتهم ثم تصفة بحركات معتن تمتص في الموازن للفعل كما مر  
 بشرط كونها الاصل في اي اصلية ثابتة وضعا كاحم كعارضه كارب بمعنى ذليل لانه ضعا  
 فلا يؤثر في الاصلح الاسمية العارضة في ادهم القيد واسود وارقم الحية وعدم قبول البناء  
 فارجع في رث بسوق اربع منصرف لوجهين قبول البناء في نحو رث رجالا اربعه وغيره من  
 صفة كانه وضع اسماء العدد معين وفيدرة على الشيخ فوحش قال لم يظهر في الالزام دليل  
 فاطع على عدم ناسر الوصف العارضي الاحتجاج بارجع مدخول يجوز استناده الى انفسا شرط  
 وهذا الفعل في الوصف هو عدم قبول البناء وليس في الشيء لمحو القطع به بضم او بفتح  
 الميل عنه لا يقبل البناء جميع الباء كسر على اصله وجوبا مع الالزام ولو موصو كثر  
 بالاضم في الماسجد والاضافة اي اضافته الى غير كثر بفتح كثر بالاضم كثر بالاضم كثر بالاضم  
 طهرتني بعباب وقوله عطوف معروف من بفتح ج احمد لكسر قول في القصيد بن وهل  
 يفسر ام لانه قول اولها اقوى وثالثها هو تحقيق انه بضم ان ثالثه لانه احسن علمه  
 كعلمة المضاف وقيل الالزام والافلا كسر انكم وقد بنون المنع الضرورة لقوله اعد في كثر  
 فبان لنا ان ذكره ومناسب كراهة ناض سلا سلا واعلا لا تاجمعا في قرأته فارجع في قوله

من جوبه

[illegible]

ويؤيد من عيسى الكسائي بنونه على كون الباء مضاعفة وتحتاج إلى إعراب للمضاعفة عطف على الجازمة  
والثاني فتبين في قوله قصاذا فأنفس من عرفات الفاظ لا لا الضم وكسر الخ لئلا يقع  
قبل العلة أو لا تنفع عن غير المضارع بل من التثنية وتكون الفاظ لا لا الضم من تثنية  
الضم فكان لا يقط فلم يقط الكسرية قبل مض وخار والضم في وجهه بأن التاء  
المذكورة مع الالف هما علامة الخج ليست للثاني وثالث النفس عن علامته كذا في الخ  
لأخصاصها بالثبوت مع الاستثناء والمذكورة لا يصح أن تعد بامض ذلك العلة بل يفظ التاء  
والا لا وتثني في مخجزة وطلعي من اعلام الدكون الحرقية الثالثة فمما يتعلق بالاضافة  
يذكر قبل بعض المضارع من بينها ما لا يعرب أصلا كاش عند الكوفة واشباهه معنى الفاعل  
والمتوكل ما عند غيرهم فترفع بالجر عن جمل الناصب الجازم أوجب في قوله عند الفاعل  
هذا في الكوفة ويجوز للمضارع عند الكسائي ومضارعه الاسم عند فعل بوقوعه  
موقوع عند البصريين فالواو لما امتنع رفعه بعد ما يلزم الاسم كمن ولحقه وقال ابن  
هشام الأصم الجاري على السنة المعربين هو الأول واجاب عن الثاني بأن جزء الشيء لا يعمل  
فيه عن الثالث بأن المضارعة انقضت مطلقا لا عطف الكلام في الرفع خاصة مع انه يلزمها  
رفع المضارع ابتداء ولا فاعل به وعن الرابع ان مقامه بعد ما لمع عمل وضع الاسم بعده  
ويضبط عند بعضه خوف على الأصح من ذلك التأكيد في الفعل المستقل فاعا الشيخ والزمش  
في غيرهم قوله لا اربع مكان فاذا كذب قلت ان اربع لا تنفي التأكيد كما وقع في  
تأكيده للثاني ان لا تنفي فعله على ان لا تنفي الاول أكد من نفي الثاني ولكن كان تنفي  
للتثنية العكس اللهم الا ان يراد ان لا فعل بازاء فعل فهو في النفي مثل فعلك الاتيات فلا بد  
لان على امر زائد على مجرد النفي والاثبات وكذا ان فعل ولفي فعل فذا كذب في النفي فذا كذب  
ان في الاثبات قلن في غائب النفي تساوي في الاثبات فذهب الى ضم في النفي  
الى انها لتأكيد النفي قال ان فعل معناه لا فعل ابتداء قد تعرض لجمع كثير داخل الصغر

لام

لنفي

من انبئة

والكبر



والكبر والبرهان على قوله ابن مالك الحاصل له على ذلك اعتقاد في من نزل من الله  
 بربوبية كل علم القطر بذلك الحاصل لابن مالك حيث اشبع الاشعار في تجويزه ونبه الله  
 بالباصر في الدنيا والاخرة فهو والله من ضيقه خاسر فهو منهم كاختياره ولا يعتمد على الضم  
 وقولهم لو كان للتأيد بالخازن قبيح بزمان منقطع في كل اكم اليوم انسيا للتناقض ولا بالاي  
 في من يتقوه لبد التكرار بخلاف ذلك في المعنى الحقيقي للمفهوم عند الاطلاق فلا ينافي انما  
 بقرينة صار من عند الغير وانما كذا للتأيد بصريح لفظه وهو عند مبتدئ الوجه وتوفي الجنس  
 المستقبل منقطع الى ارجح عليه عاقلين حتى يرجع اليهما حتى وهو بقا نحو من يعرض احسن  
 من الله شيئا اكرم جلوه للقد والمشارك واسند التحلوا للتأيد الى قرين خارجة وهو  
 اقرب فلا ينافي ذلك انكارهم اقتضاء للتأيد بنفسه في معناه السببية اى بسببية تأييد  
 لسايقه خارجا والعكس ذهنا او يكلمها معا كاسم كى كى جعل الجنة وهي المصداق وقد مر  
 في الموصولة انما التأيد في جارية والناصب في ان مضمرة وقد ظهر في الشعر في الجمل بناء وان  
 مصد مخفوض يكتسب من المصداق ان تلك الاما حارة نحو كى لا تأسوا او التعليلية ان انما  
 اللام وان نحو كى انفسى حتى وقوله كى ان تفرق فحدا ويجوز ان لا مران في تحريكه لا يكون  
 بتقدير لم فعل او فعل وفي نحو قوله كى كى ان تفرق فحدا يفتقر الى التعليل او  
 تأكيد ان كى في السبب ان وهو انهم مصدق وبعضهم اهلها اجملا على ان المصداق وخرج  
 عليه قوله نعم ان اراد ان يتم الصاعه فيمن وقع وقوله ان تفرق ان على اسماء ويجوز ان التي  
 بعد لفظ العلم او معناه غير ماصية بل محقة من التعليل ففعل عليها واسمها مضمرة  
 نجا لاحد المتون نحو علم ان سيكون فلا يروى ان لا يرجع وفي ان التي بعد لفظ ونجا  
 كونه محقة بناؤه العلم وناصب على ظاهره وهو ارجح وهذا الجمع لقراء عليه في حسب  
 ان يتركوا واختلافه في وحسبوا ان لا يكون فتنة قراء الاخوان وابو عمرو بالنصب  
 والباقر بالرفع ولذا للشحافية وقيل اسم وان اصل انك اكرمك في جواب انك اذا

تأتي على كمالها عند هذا الحال المصداق اليها الكمال السواء فيهم أو عوض عنها التوب والعتب  
 بعد ان دعي للجواب في الجزاء بعد اعذارهم وبما لا بعد اعذارهم قالوا وقد تدرى الجواب عند كمال  
 ذنك لظنك صاعدا على اجتنابك لأن قاله هذا الحال ولا يجازاه الا في الاستعجال في نصب  
 اذن المضارع بشرط كونها مصلية في جهته اميا مشقة مفصلة للمضارع وما يكون مقتضاه الا في  
 لا الحال بخلاف ذلك اذن اكرمك بالنصب من قال اذورك فيجب فيه في ان تترك في ذنك اذورك  
 في نفسه انا اولى باذن اذورك لعدم تصدقها في ذنك زيد يكرمك المفصل في خبر السنته في  
 اذن تصدق بحالته ويجوز الفصل بينهما بالقسم كقولنا اذن والله ترهمهم بحر قنيل وبلاء النافذة  
 نحو ان لا اهتلك اذا القسم للتأكيد والثاني كجزم المتفق لا يعنى وقال ابن بالثناء والتأني  
 الدعاء وابن عصفور بالظرف والكسائي وهشام ويعني الفعل بخلاف دورها اعطيتك  
 لكن رجع الكسائي النصب هشام ارفع في المضارع بعد اذن التالفة الواو والفاء الوجهان  
 وفيه بعد تصدقها بسبق العاطفة في نصب نظر الى ان ما بعد العاطفة مستأنف وان  
 المعطوف على الاول اذن قال ثم واذن لا يثبت خلفك الا طيلة اذن لا يؤتون الثاني ان  
 وقري نصبها لثناء هذا اذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف عليه والاجازة في موضع نحو  
 ان تترك في ذنك واذن احسن اليك فان عطف على الجواب جئت ما بعد اذن وان عطف  
 على جملة الشرط وجوابه معا فوجهان تكيل في نصب المضارع بان حال كونها مضمرة جازا  
 اضمار اجازة في خمسة مواضع بعد الحروف الاربعة الواو والفاء واو ثم العاطفة في النصب  
 على اسم صريح غير منسبك من حرف مصدرك كما اقول بالفعل بخلاف قوله وجئت معونة للبس  
 عباد وقرئ بجني اسم الى من لبس الثقوب بنصب تقر بان مضمرة جازا وعطف المصدر  
 المنسبك منها على لبس اي لبس عباد وقرئ عني في فتح المتن لبس اللام وعند في الاصح  
 لابن هشام وقيل هو حرف الضم الواو عطف على قولها قبله ثبت تحقق الارباع فيه  
 احب الى من قصر منبغ وليس ولا يخفى وكقوله لولا تقع معترضا رضية اي فوقع معترضا رضى



فمخولا لا يظنوا انهم اهل ان يملك غيبه ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بمخول لا يحرم منها الا واما  
 صريحه على ان يكون له بوقته فلا اعدل عن قولك رب اغفر لي وتوسع لي في اياه  
 استغفركم من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه ولا يغير في خلقه من يقرض  
 ليعني كرسه حكمه فانوزوا واولئك في كل يوم او عرض هو الا لا ينزل فيصيب خبرا او شيئا  
 خبرا او تخفيف خبره لا ثانيا فحقه ما لو اتخذنا والحق القراءه التي هي مع القاء لقوله نعم  
 انبعث الله من الدنيا السموات واطلع من نصب خلافا للبصير حتى يجمع الى العائنه او  
 السبيبه راوا الرب بالمضارع بعدها الاستقبال خفيه يجمعه لا قوله عن زمان الحكمه  
 اسير حتى يقرربا الشمس الى ان يقرربا سلبت حتى يدخل الجنة اي كي دخلها او يحكم  
 نظر الى قبله عند وقوع الصفة المحكية كقوله نعم بذا لولوا حتى يقول ان تولي من نصب  
 يقول نظر الاستقبال بالنسبة الى الزوال المحكي لما هو عند وجوده وان دبت المضارع  
 بعد حتى هذه الحال تحقيقا كرسه حتى دخلها اذا قيل حال الدخول ان تاولوا نحو وزن لولا  
 حتى يقول ان يقرربا فاع بالرفع على حكمه الحال للماضيه كانت حتى حرف ابتداء  
 يستأنف بعدها فيرفع المضارع بعدها ان كان محميا عما قبلها كما مر فلا يرفع ان كان  
 عده كسيرة حتى دخلها او غير مستأنف عنه كسيرة تطلع الشمس لان الابتداء منه منقطع  
 عما قبلها القضا فلا يكون عده ولا حكمه ولا قضا لولم يكن مدخولها مستأنفا عن سابقها ارفع  
 او يابطها معنى ايض فيقول النظر والتأليف باق تمام الكلام فيا في حيث المفردات فصل  
 والمخولان المضارع فوعان فالاول ما يجوز فعلا مضارعا واحدا وهو بعد اعوف للاهم  
 المكسوفه وفرضه كس بعد واول او فاء او ثم ولقاء الطلبين ان اللذان على طلبه على فاعلام الا  
 مخوليه زيد كذا الزاويه نحو لا تشرب الله والذما اثنتان نحو افيض علينا ربك ولا تشربنا  
 ومن يماضى التكلم ميتا الفاعل قبل فعله طلبه من نفسه كقوله اطل صل والنحل خطا وكو  
 قوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نجد بخلافه لاني للفعل لان المامو والمهي حتى غير التكلم

واظن

وإطلاق الاكراه الحكم بالقرينة وإطلاق منه جزم الالزام فصل الخطاب كقوله بعضهم في هذا الخبر  
 وفي الحديث انك اخذوا منكم والقياس هنا الامر بصحة وتعلق الالزام للقرينة على الالزام  
 او يقتضيه وعلم عند الكسائي رجل عليه قوله ثم هل انما يتبعوا ما يوافقون المشرك من شرط مقتضى  
 يدل عليه الامر انهم يتبعوا ما يوافقون من القول خاصة ولو علم وضع البرية مطعون في  
 حد لا يوافقونهم في القرينة كقوله في الشك والاطلاق لا تقوم ولا التافيه وما اشتركان في  
 التقى والقلب الملقى قولهم لما يقيم اقامته في الحرفية والاختصاص بالمضارع ودون  
 ههنا الاسم ما جعله ما يقتضيه بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم يضر اقرؤن لم يضر اقرؤن  
 وهل المجرى مع لم ان جزم القياس في المبتدأ في الاول وهو المحذور لا يجوز له الم لا يضر  
 بخلافه وان كانت اصله المجرى ومختصة بالمضارع فهو في العمل ولا يوافقون فيها الى  
 الماضي ما كثر منه في الشرط كما لا داخل على المحذور كانه قيل ان ترك الفعل لان الشرط انما  
 في الفعل فلم يقع شرط الابد المجرى ولم يقيد اياه وعلمه في فعل الشيخ وعلى الثاني وهو في  
 ويقتضيه لم يضر بخلافه لا يقطع فيها عن الحال وعدا سائر الاله الاطلاق التقى في قوله  
 في نحو ايكن له هو العدد وغيره نحو ايكن زيد ثم كان بخلافه لا يستمر فيها الى حال التكامل  
 بقوله ايكن ثم كان بل لما يمكن وسبكون خلافا للاندلسي فتسوية بينهما في جواز لا يقطع  
 ولان ههنا يجعل لما التقى الماضي القريب واما البعيد فلم يجوز لما تكن في العام الماضي وتختص  
 لما يجوز حذف مجزؤه مما القرينة اخبارا نحو وفارست المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو  
 في جها هذا الحسن ما يخرج عليه قوله ثم وان كل ذلك لما يثبتهم فيمن يثبوتان ولما اي لما ينفرد  
 من علو وقيل لما يميل او قبل او قوا اعلمهم ويكوي ما اي مجزؤه مما متوقفا على ما يركب  
 الامور المتوقفة على ما ليس متوقفة وكوي او بالكره ليقال متوقفة اياه اي لم يركب الى لان كونه  
 متوقفا على الوقوع فالو اهذا حسنه قولهم التقى فعلها متوان ان ولما تقى قد فعل فتى  
 تأكيد التقى كذا في الاثبات فان توقع المضارع ورجل حصوله في المستقبل يؤكد انقائه

٧ بالقوم

ما ضيق واستمر عند حال النكاح ومن غير الغالب قولك ندم البليس لما انفعنا الله  
 طالع الثاني ما يجزم فعلين وهو أحد عشر لفظا ان الشرطية بالكسر التخييل في أصل  
 البابا البواقي تجزم على معناها واذا قيل لا يجزم في ضرورة وعن العلماء وما غيرهم  
 للزمان والى يحجبها أضفل اليها وان كان في وجبها المكان ومنها كلها لا كان  
 اي ان واذا خرفان وضاع الجزم فعلق فعل مستب عن افعاله والبواقي اسمها أضفل المذكور  
 ثم منبعض الشرطية تجزم على مضارع على الاشهر فيهما ولا تجزم اذ حيث الاعم ما كان على  
 الاصح خلافه للقرآن والباقي خبران ما يكمل به ما هو من والى وما هو منها خلافا للكونين  
 في الاولين وما يجوز في الاخرين وهو من والى وفي الاتفاق وان على قول جزم في القسم  
 في الجواز كما هو ثابت ولو واذا ولا تجزم ان على الاصح الا في الضرورة على نبرة قال  
 بعضها لم يقر ان وانما سلم على شيخ الخليل وقال له وهذا سؤال من عجبته بهنم ان شكك  
 بهما متوجانما ويجوز ان يفتى فائق لراجح ارا دانه ان في الشرطية الموصولة  
 في وقوع فعل الشرطية من واذا التي باذنه وضعت الجزم للوقوع الشرطية تجزم ولا  
 يخفى لطف مقابلة الجزم في الاعراب الجزم العلمي وانما ندان في البيت الاول واذا في الثاني في  
 الاعد عشر كل منها يقتضي فعلين يسمى لهما شرطية وهما العلامة بمعنى لا في علمه للثبات  
 المترتبة عليه وانما جزمه كترتبه على الاول شرطية جزمه على العمل وجوابا ايضا جزمه بالثبات  
 مجرى نحو اعن السؤال قولك ان تضرب اضرب في قوله ان يترك اضربك فتقول للقاتل  
 انا ايضا اضربك وشرط الشرطية لا تكون خبرا لا في معرفة من الضم في الاستقبال فلا يكون  
 طلبا ويكون مضادا عاشنا او مضادا او لا غير مقرر بجزمه استقبال كاليتين و  
 سؤوان الناصية او ما ضيا مشاعا راع قد ويصلح للجزم كل فعل استقبالي ولو  
 طلبا نحو ان تجازيها كما مر مع الاعادة فيمنع ان تقيم الا يخرج على مضى مضى  
 فمن كانت جزمه الى الله ورسوله فخرجته الى الله ورسوله على حد قوله انا ابو التيمم

شري وغيره ومن الاول بوجه الشرط انما افاد الثاني عند المحققين وقيل بفعل  
 وقيل بما قبل الجواز وبما للقرينة عند في الشرط بعد ان مقرنه بلاء النافية كقول  
 فطاعتها فليس لها بكفو والا يعمل مقره الحرام أي ولين لا تطلقها وهذا مجزأ بعد  
 ماض او مجزوم لم يخوف ان استعملت ان يتغنى بقفا في الارض وعلما في السماء فانهم  
 بآية اي فاعل واحد فيهما معا لقوله بنات الحج على سبيل وان كان فقيرهما فانها وان  
 اي وان كانت فقيرة معاً في وجبه وقيل اضره في ولا تخلف لاداة مطر على الاضطر  
 بكون الفعلان ماضيين او مضارعين او مختلفين ماضيا مضارعا او عكسه فان كانا  
 مضارعين او ماضيين او كان الاول فقط مضارعا فاجزأ لان المضارع لفظا وه  
 للماض مجازا وان تصدروا من يتق الله يجعل له مخرجا وان عجز عذرا في الحد  
 من يقر ببله القديما او احشا غفله لكون الاول مضارعا فقط مخصوصا بالقرينة  
 عند المجزوءة بالحد واجب مجاز فله بالمعق وان كان الثاني وحده مضارعا فاعا  
 الوجه المجزوء وهو الفصل المجزأ لوجود الجازم والرفع وهو كثيرا ايضا لضعفه كقول  
 غير المجزوم نحو من كان ويدعوا الاخوة فزله وقوله ان اناه خليل يوم مسغبة يقول  
 لا غايته الى الاوم وفي الاوضح رفع الجواب سبوقا بماض كما في مضارع معني لم  
 مخول ان تم اقوم قوي في غير ضعيف عليه قرطه انما تكونا يدرككم الموت برفع  
 به لانتم اذا قلنا الفعلين المضارع مقرون بفاء او واو فلك جزؤه بالعطف ووضعه  
 بالاشياء ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقرء بالثنية قوله نعم ان تبدوا لعلنا  
 انفسكم او تقضوا بحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ومن يضلل الله فلا هادي له وان  
 هم فان توسط بين الفعلين فالوجه المجزوء عطفا على الشرط جاء القسم في اي  
 متى ان في مجزومه فهو لم شرط والاقامة مستغنى برفع بعده الفعل كمن يقوم والاسم  
 كمن سرف فهو مبتدأ الوجه لما بعده على الخلاف وبعض العرب يجزئ به بمعنى من عند





قوله ثم وان يمسك الله بخير فهو على كل شيء قدير وان تعلم ما كرمي ومنه وان كنتم  
تخفون الله فأتبعوا واجتنبوا الامسية والاشائية في حق وان يخذلكم فمن ذلك التلخيص  
وان تعلم نفسي ان قوم ومنه ان ترزقنا ما اقل منك ما لا ولد الا نفسي ابن يؤتي اولن قم  
ضدك ومنه ان يسرق فقد سرق اخ له وقد جعل على حد فدا قوله ان كان قصصه قد  
من قبل فقد بقدر فقد صد الخاسر من المقرين بحرف استعبال وان خسر عيل ارضي  
بضيق الله وما فعلوا من خير هل ان كفره والاساس المقرين بما لا يصيبهم خوفا فلو كنتم  
فما انكم من احو وقد بعد في القاء لضره كقولهم من يفعل الحسنة الله يسرها  
اي الله وقد لا ينفخ عنها بعد ان باذ الفجائية في جملة اسمية غير طليعية ولا منفعية ولا  
مصدقة بان يخولن تبصهم مستينة بما قد استايد بهم اذ انهم يقطون فائدة يجب دفع  
الخو ابعاد القاء ماضيا كان شرطه مضار عاجو ومن عاقبة الله منه من يؤمن ربه  
فلا يخاف على تقدير مبداه فيكون الجواب جملة اسمية وقال ابن بدران الذين من ذلك الفعل  
هو الجواب ولا يجوز ضمير جعل القاء وايداه ومن قرأ لا يخف جعل لا ناهية مسئلة ويجوز  
المضارع بعد الطلب من املوني او دعاء او تمن او ترج اذا استعملها او عرض او تخبض  
بان الشرطية مقترنة مع فعل الشرط الذي دل عليه ذلك الطلب مع فصد السببية اي  
سببية الطلب المضارع نحو زرف اكرمك اي فان زرف اكرمك بقدر الزيادة سببا  
لا اكرام ولا تكفر بدخل الجنة اي فان لا تكفر بدخلها اذ ترك الكفر سببا لدخولها وابت  
وقتي اقم ديبك ولبسك اهل اهل ولا لا تزرف اكرمك ولا فرق هنا بين صيغ الماضي  
كأمر والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم انتم امرأه فعمل خبر يوجب عليه اي ليق الله له يفعل  
خبره ان يثق ويفعل شيء قوله لم حسبك الكلام يتم الناس اي اسكت فان تسكت يتم  
الناس فان لم تقصد التسييف ففعل المضارع نحو زرفهم في موضعهم يطعنون وهب من ذلك  
وليا برشي فمن رفع ومن ثم اشنع نحو لا تكفر بدخل النار بالخبر على تقدير ان لا تكفر

ندخلها الفتحة فأن تركنا الكسر ليس بمبالغة في دخول النار واجاز ما الكسائي بل الكوفي  
 جميعا بقدر ان تكفر بغيره فحق اساعل النصب ان مضمرة في لا تكفر فدخل النار في  
 التبريل لا تكفر بل اهل الله كذا فيصنعكم بقدر الفاء فيكون ما بعد مساعل المتقاي الى الا  
 فناء لا عن فقيه فحوز الجزاء بقدر ان تكفر او هو حسن والتحقق ان التراجع لفظي وان  
 الجزاء لا يجوز مع قرينة تقدير المنفي والمانع من الاطلاق او قرينة تقدير التقي لان صدق الكلام  
 لا يدل على التقي فلا قرينة فلهذا على تقدير المنفي الا ان يقال فشا المحنة بقدر التقي نعم  
 الدليل على تقدير المنفي فانكرا ان الشرطين يكون احدهما سنة كما حقه في مسلم  
 ان يقترن الاول بجوابه ثم اتي بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة التقديم كقوله نعم باقوم ان  
 كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين بيان فاقى بالثاني مع الفاء لفظا عطف الا يدل  
 فجزاء الثاني ويجوز ان تكلم زيد على الجاد فكم مخرج ان يقترن الثاني بالفاء تقديره انك  
 نفي فاما ان كان من المقربين فروع ورجحان اذا صلح مما يمكن فان كان للمتوفين من المقربين  
 فجزاءه روي حذف مما وشرطها واناب عنها اما خصا فان فاقروا الفاء الى الجزاء  
 كراهة فلوها الا ما يغير فصل وحذف الفاء التي هي نحو ان لا تلتا لثني فان وان يطف  
 على اصل الشرط شرط فهو تابع والجزاء لها كقوله وان تؤمنوا وتقوموا بؤنكم اجوركم و  
 قوله ولا يستلکم اموالکم ان يستلکوها فيجحدكم فخلوا ان يل شرط شرطها من غير  
 جوابها نحو وامرأة مؤمنة ان وهب نفسها بنى ان اراد التبان يستلکها فيقدر نحو  
 كل اليا لمدولوا عليه بما تقدمه فان توفى بوجوب واحد بعد شرطين نحو ان جأ  
 ان تكلم فاصبر وهذا ما اختلف فيه ويعبر عنه بمسئلة اعترض الشرط على الشرط  
 فنع بعضهم صحة التركيب كجاء ابن الدهان واجاز الجمع ثم اختلفوا في تحريمه على  
 اقوال ان المذكور يجوز الاول ويجوز الثاني محذوف لانه الاول وجوابه عليه  
 وان الجزاء معلق على حصول الشرطين ووقوع الثاني قبل الاول فان تكلم في الجزاء

من الجزاء  
 على الشرط  
 شرطها من غير  
 جوابها

انكر

الضرب بما زاد فضل احداهما خاصة ولو الثاني بعد الاول فلا يمان الشرط انما هو وقوع  
الفاعلين مطع تحتين او مترقبين على الترتيب المذكورى والعكس حتى عن امام الحرمين وغيرهم  
يجوز ان المذكور الاول ولا يجوز الثاني لان الاول لا يتقدم بالانه قيد الاول بمنزلة الحال كما  
ان جباة كل فاضل به وتحقيق المرام لا بعده المتعام فصل في افعال المذبح والذم وهو افعال  
وضعت لانتفاء مذبح او ذم واحد لهما بافعالهما لا للاخبار عن وجوده في الخارج في احد  
الازمنة فخرج الفعل الخبر السمع لا الشئ انما اذا اوضاعا نحو تبارك وهالك والاول  
بما كدنه ونحوه واشار بذكرهما الى اطلاقهما وانما هما مضافات نعم التجليل  
مذبح مطلق لا يختص بصفة خاصة لا يختص بنحو احوال كتم التجليل بل يجوز ان  
يوجد افعالهما في المذبح وبشئ الذم بكونه مذكورا في الثاني مع تخفيفا فبقاها اربع لغات ترتب  
في الاصطلاح كما ذكره وحكي الاختصاص والقاسم بيش بقية البناء فبأنه كتمه مبدلة من التضرع  
على غير قاسم وما فعل ان هذا المصنوع والكسائي وهو لا يخفى ثناء التانيث التكرار  
لها واسما عند باقي الكوفيين اجمعي يقول الاعرابي ما هي نعم الولد ويمكن تنزيهه على  
الحكاية الى القول في حقه نعم الولد وسما بعامل المذمة اصله سواء الفتح نحو الى فضل الفتح  
فصا فاضل او ضم مع بيش فتح من التضرع وجرى مجراه وكذا اكل فضل ثلاثي صلح البناء  
فضل التضرع نحو زنا استعماله على فضل يضم العين صا كطرب وشرفا ويقال من مفتوحها  
او مكسرها كضم بفتح ثا جر او مجرى نعم او بيش في المذبح والذم وحكم الفاعل والمخبر  
عليما باق واستثنى الكسائي علم وجهل ومع فال لا يجوز نقلها الى الضم فستعمل  
وكل منها الى الثلاثة وكذا ما جرى مجراه في فاعلا مظهر امرا قال كتم الموكول بيش  
لها وسماء التجليل ذم وفهم الموكول وخش الشب بشرط ان هذه جنسية عند  
الجمهور حقيقة عندنا على عبد القاهر بسبب السبوت فالمدح ولذم الخبر كله وذكر  
الخصوص تخصيصه بغيره وقد يلزم التناقض نعم التجليل ذم وساء التجليل بفتح

لا

لا يثبتا متاقضين وبأن المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس كما إذا اعتد الإعراب <sup>بغير</sup>  
 المخصوص من الإعراب من اللفظ وقيل القصة ذهنية فإدراك بعض ميم ثم يستلخص المخصوص <sup>لنحو</sup>  
 المقصود وقيل خارجية فالمراد شخص وهو المخصوص نعم التعليل زيد بمعنى نفعهم التعليل  
 هو ما كثر به بنية الفاعل وبمعنى فأن ذلك دليل على عدم إرادة الجنس وحضار ولو كان  
 أو أكثر إلى معرفته كماله بال نحو لستم دار المتقين وثبت شيى التكبيرين وتأصل الثاني  
 لم يبق قوله فتم ابن تائيل لقوم غير كذا إلى ضمير يعرف بها كقوله فتم لخواصها فتم  
 أو يرضى ضمير استنار وجوباً بغيره لم يفسر بغيره لال سعد وغيره فتم ففضل ولا تقول  
 في الإيهام فالإيهام نحو فضل حتى كلفه لال ولا يجوز من عدم فقد هاو به مثل وغيره  
 لتوغل في الإيهام وهل يميز الفاعل المظهر قبل لا مطوقيل نعم كذلك وقيل إن فاذ التميز  
 مالم يصف الفاعل كتم التعليل به لا الصالحان بدو لا وسطا ووسط ولا يقدم التميز على الفصل  
 مطبقاً على المخصوص اختياراً لا لالكافية ثم يذكر المخصوص بالمدح والذم بعد الفاعل  
 المظهر وتميز المضمير مطابقاً للفاعل في الأجزاء والتذكير وفردتها ويجعل المخصوص مبتدأ  
 مقدم الخبر وهو جملة قبله فالكلام كلمة جملة واحدة أو يجعل خبراً محذوفاً للمبتدأ وهو <sup>نحو</sup>  
 إذا علمت نعم التعليل قبل من هو فقلت نزلهاى هو زيد فالكلام ثلثان ونحو الرجل اعند  
 الجموع وقيل تعين الأول وقيل الثاني وقال ابن عصفور مبتدأ حذف خبره وجوابه  
 زيد ممدوح ومذموم ونحوها ورده ابن مالك بأن الخبر لا يجزئ هذه الأمثلة <sup>مسألة</sup>  
 وليس ثالثاً بل كيناً بديلين للفاعل صريحاً لا لازم ولا شئ من البديل كذلك قال الرازي  
 لاظهار نحو نعم المرأة هند وشيئاً التعليل الهندات ونعم التعليل زيد ونعم الرجل العرب  
 الذين ونعم لكم نحو شارحاً زيداً ونعم لغوين القرظان وقيل الهندات والقرظان  
 من أن الفاعل ضمير مفسر والمضوء تميز قول السيوبي والجمهور وذهب الكسائي والقرطبي  
 إلى أنه لا ضمير للمخصوص هو الفاعل ثم اختلف فجعل الكسائي المصنوع حالاً والقرطبي

فغير متقولا عن الفاعل فاصل ثم رجلا زيد ثم الرجل فزيد وبطلما دخول الناصب على  
 في ثم رجلا كان زيد وما جعل طنبت بكونها الجملة في موضع خبر كان في الاول وثان  
 مفعول طنبت في الثاني والاولا جملة لولا الضمير هذا انما هو المخصوص عن الفعل والافق  
 لا ابتداء وضمير الجملة بعده فزيد ثم الرجل فتسا زيد مفعول في حقه ثم الرجل ومن جعل  
 وبشر حين لجان كونهما مبتداه من او خبرين فالثان لا بد من كون المخصوص خبرا او مضافا  
 له اخص من الفاعل صالحا لان خبره عن الفاعل الموصوف بالمخرج او المخرج كقولك في ثم  
 الرجل زيد الرجل المخرج زيد وفي بشر الولد الصالح الولد المدم العاق فقولك بشر مثل  
 القوم الذين كذا وما قولك بتقدير فاعل اي بشر المثل مثل القوم او مخصص اي بشر مثل القوم  
 مثل الذين وقد يحذف الدليل بحونهم العداى قوب فثم الماهدي اي من وفيل جملة  
 محذوف فافضة القربا اتفاقا كنتم الرجل علم كرم اي جعل علمه والجملة الفعلية انهم عند  
 الكسائي كنتم الصالح تسعين به في عينك اي تسعين بيت لا يكون فاعلمها منكرا  
 الاضمر في قوله فثم صا قوم لاسلح لهم خلافا للكوفية ولا موصوفا لذي عند  
 ومن وما عند قوم ومن ثم اختلفت نحو بشر اشترا على ستة اقوال فقالوا لا يتو والمحققون  
 ما معناه فامة اي لا تنصرف الى صلا في فعل والفعل بعد صفة مخصص محذوف اي بشر  
 شئ اشترا وقيل ذكره غير موصوفا هي غير المخصص محذوف او ما اخرى موصوفا لوصف  
 اي بشر شيئا شئ اشترا واورد عليه ان كلمة ما هانقا او المعتبر ايها اما قلنا تصح غير ذلك  
 بمنزلة من مرفوع فلا يجوز كنه مفسر البربل عن نسبة فاعلمه شيم الذم كانه قيل ما اشترا وما موصوفا  
 الشيعية اي شئ كان وقيل موصوفا لصلها الفعل والمخصص محذوف او هي المخصوص فالفاعل محذوف  
 بمنزلة ما اخرى محذوف واورد على الفاعل الكافي لها وبصلها عن المخصص وقيل مصدرية ولا حذف  
 اي بشر ثمهم وقيل ذكره موصوفا للفعل في فاعل الكافي لها وبصلها عن المخصص وقيل كافة  
 كمن ثم كانت كل في انما هي القولان الاولان وثالث هو ان مامة مع الفعل كعمل الماهدي

والمرفوع بعدها فاعل ومنها أي من تلك الأفعال حب ولا حب وبها كنتم وبسبب الأول للمدح  
 الثاني للذم وفصل حب على إجماعه بزيادة محوثة المدح أصل حب ضم العين نحو لا عنفونها  
 أي صاحبها وكان دخول الألف على الماضي الجاء مدحاً باعتبار الضمة الأصلية والفاعل لها الألف الثانية  
 ولها يمين هو الألف والذم على ما كان حاله المحصور فيها كقولهم وجدنا سكر الزمان من  
 كانا وقوله وجدنا من فحاش من يمانية وقوله وجدنا فلما جليل أن لم وقوله لا جدنا هند وارثها  
 هند وقوله العجيد أهل الملاعة إذا ذكرت هنداً وجدنا هيان هل ذلك يكون كالمثل لا  
 مثال ولا يتغير أو على تقدير مضاف طرفه بأن قد روي جدنا هنداً ويزيد جدنا حاشا أو أخرج  
 نحو ذلك أو أضافه الجنس فيه حالاً فالجواب الأول وابن كيت الثاني والثالث  
 وبعده أي ما بعده هذه هو المحصور ولا يجوز تقديره وإن جاز في باب نعم فهو مبتدأ أخير  
 الجملة المنقولة أو محذوف أو خبر محذوف وقيل بدل عن داوود قيل عطفت بيها هند على المشرك وما  
 قويه ذلك فاسم حب ثم اختلفوا في أصل الفعلية الفعلية لتقدم الفعل فابعد فاعله  
 قيل اسم بفعلية الاسم لشرفه وهل هو مبتدأ خبر المحصور أو بالعكس لأن الأول لا يخبر والثاني  
 للفارس ولأن الثاني قبله أي قبل المحصور أو بعده بمعنى اختلف به هذا الفارس مع الآخر  
 هو حاله على ما جزم ويتمر كل واحد من محصورين بمنزلة ما حاله مشقاً وأبو حنيفة بمنزلة ما حاله  
 بمحملهما مشقاً فان قصد بقيد المدح به فقال كقولهم باجدا الماء مبدلاً لثأبه والأقرب  
 قوله بمنزلة ما حاله يحتمل الصليين الآخرين حال كون ذلك المنصوب على وضعية أي مواضع الرحمن  
 في الذم كبر الألف وأصلها نحو وجدنا الزمان مثال لما يشرب ويتمر وأما وجدنا نهر كبر  
 لدى الحال أو المحل وجدنا نهر كبر أو وجدنا نهر كبر في الأول بالمنصوب مؤخر أو الثاني  
 مقدماً استنباه للاقتسام واختلفت في الرجوع فيقول قد روي خبره وقال المحرر وابن خروف  
 هما في الحال سببان لأن تقديم التميز قبل عند المحرر أحسن عند ابن خروف ويخص بجواز  
 تكريره فأكبر كقولهم لا جدنا جدنا جيباً فليست فيه الأذى فصل التبع الفعل لا يحدث

النفس عند شعورها بما يحسول سببه ولذا قيل اذا علم السبب علل العجب فلا يصح على الله  
 فساد من ذلك كقوله فما اصبر على النار واصبر واسمع بعض الناس ان العباد ان  
 بما يجب ان يتبعوا الله فلا يكون العجب لا يقع فيهم فبدل صريح كثيرة لا الدلالة الله سبحانه  
 الله والعظمة لله وقدره اوانت والله لا يؤخر الاجل فاعلم الله من شاعر ما ولا شك  
 عشرة وحسبك ان كان لو كان هيك به رجلا واعجز الزبد صبيحا من منى وبالله وبها  
 للدواعي وبالله ما رواه ابن من رجل با حسن رجلا با طيبها البكة وبها ليوم رجلا  
 وكالدلالة قرا في رجل انا واني رجل وكيف من وما واني في الاستم بما تحكف تكفر من بالله  
 عم يتسألون الحاقة ما الحاقة لا في يوم اجلت فخذ رجل ختمت بعض النعم لم توضع له ولذا  
 لا تدل عليه الا بقرينة والبحوث عند في الحق ما وضع له وهو صبيحا في بها افضل الله النجيم  
 فعلان صفات الانشاء العجيب في عجيب في خيرا الانشاء منقول ما من من العجيب ان  
 العجيب اجزاء اوله نقل كنه الى الانشاء كصنع العفو وهما افضل وافضل بهما الحسن من براه  
 الحسن به فعل النجيم علم على صفة المركبة من فعل وغيره والافضل النجيم والموضوع له هو  
 المركبة لا الفصل فخط ولا يبين ان الاتمام من اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام منضم شيد  
 من في الفعل قبل التفاضل غير مضموع عند الفعل التفضيل ولا يبين من غير الفعل فحقاقت  
 من من اي حقيق شاذ ولا من غير ثلاثي ولا من ناقص اجامد شذ نحو ما اعطاء لما لا من  
 اعطيت بها التثنية او العس من من عوى بعض فرب لا من من في او من في الفعل فالحسن شاذ  
 ويحين وكما لا قبل التفاضل او صبح عند فعل التفضيل ثلاثي ما اما لا ايضا ولجا  
 الكثرة وهشام في الا لوان مكن بعض الكوفة في اسود ايضا وخاصة والاختصاص في العيب  
 وقول بعض النعم مكن والحق جواز النجيم في صفات الله تدور من منع ضعف تحقيقه في  
 الشرح في بعض النعم من انفاذ الشرط المذكورة باشد واشد به ولاحسن ولاحسن به  
 نحو ما يتايل في المرام في كل مقام نحو ما اشد ولاحسن من جند او بواو ياخذ والكثرة له

في قوله  
 لا يؤخر الاجل  
 فاعلم الله من  
 شاعر ما ولا شك

ولا فرق بينهما في كل الشرط وبعضها ما قيل ان الجامد وما لا يقبل المقاضل لا يتجزئ  
 منهما الا بوصول لا بد من غير ان يثبت في كل واحد منهما قول القاصد لا يخاف من إمكان التوصل  
 بجميع الشرائط ولا يتجزئ فيهما اي في فعل التجزئ فيلزمهما الاخران والتذكير لاحد الامرين  
 الامر بالمضي فلا يبقى احسن او احسنه او احسنه ولا يحسن بل باللفظ المستعمل خلافا  
 هشام ويصح تقديم معنى على ما علمها او الفصل بينهما فمصح ما زيد العن وبالحسن ويجوز فهم  
 منها العزاء والجرحي والمماز في الفضل والظرف للتعليق بها القوم ما احسن بالرجل ان يصدق  
 افعي بان يكذب خلافا لآثر واكثر البصريه ويصح في الظرف للتعليق فمعها اتفاقا نحو ما احسن  
 السجدة كانه واحسن عند جميع الناس ما في ما اقله اسم مبتدأ اتفاقا لانه يرفع الضمير المستكن  
 افضل فيكون اسم ما في عن السوا عمل الظرفية فيكون مبتدأ وقول الكسائي لا محل لها من الاعراب  
 شاذ لا يثبت الجمع وهل هي كونه فاعلم موضوعه غير متفق جعل المبتدأ للافادة او قصد الابهام  
 وما يبعثها وهي موضوعه الذي في مبتدأ وما بعده ما صلته فلا محل لها اعرابا والحسن  
 عند زود وجوبا الى الذي فعله شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والمجهول بالاول والآخر  
 بالثاني وله قول اخر هو انها كونه موضوعا لعلها صفة المجهول وجوبا اي شيء افضل عظيم  
 وقد قوله بان حذف الخبر التام في التزم شامسة وليس فليس بل لا يجوز لعدم الفرية وقال  
 الفراء وان درسو بها اسفها امية فمضت من الخبر وما بعده ملحقا ورديان ما تلك  
 لا يلية غالبا الا اسم نحو الحاقة والحاقة واليهما ما احتج اليه من وجهه لانه للفضل  
 فلا يصح تخريجها عليها الاعلى قول الكوفية باسمية افضل التجزئ وهو ردود في قول سيبويه  
 بان التجزئ يقع للجهل بالسبب فالتجزئ عن ذكره غير محضه لما فيها من الابهام انب لم يعلم وما  
 قبله بالاسم افضل فاعل الفعل الامر عند سيبويه وجهه البصريه والباء زائدة قالوا الفظ  
 افضل فيقول احسن بزيتا من بعضا من احسن زيد بمعنى صاندا احسن على غيره للصحة الا  
 مبا للغة فلو لم يكن ما شئت من الفاعل في كان ولكونه بصورة الامر فيجاسد الى الظاهر ظاهر

فزيت



فزيدت الباء عليه ليكون في صورة المفعول بواسطة الحرف دفعا للقيح ولذا التزموا ان ياء  
 هنا وضعف بوجوه اسما الى افضل القصيرة قياسا مع امة سماجي واستنادا الى الحاصل الى  
 الظاهر فزيدت الباء في فاعل غير كفي جعل الامر بمعنى الماضي المجهول عكسا كما في نحو اقول  
 امر فاعل جريش عليه ونحو رحمة الله تعالى ما بعد الباء في نحو احسن زيد مفعول بوسطن  
 الاخفش وقوم من البلدين وهي اى المباد اما للتقدير فضمرة افضل الضمير اى متهمة زاحل  
 زائدة فالمرءة للتقدير فلاحسن عيسى عليه السلام ليعمل حسنا فاعل الامر ضمير في الخطاب المحقق  
 اى كل من مضى للخطا اليه صيغة ماضيا للخطا فضايعا بان قد دل على الحسن كل ما يمكن ان  
 يصفت احدا عدا والنزاع اذا لزم كانه تجار عجزى المثل وهو لا يتبدل فالمرءة تخشى واكثر  
 الحمد وقال ابن كيسان التميمي لم يصب الفعل خطا لسا عا اى احسن بل حسن زيد بن زيد لم يصب  
 فالمرءة النزاع اذ قال الشيخ في غير تكلف معالجة فائدة غنار المعنى من فضيلة افضل  
 الفعل في التخرج هو الوجه وهو في الثاني قول الكل سواين انما رى قال هو اسم ولا وصله وفي الثاني  
 قول اكثر والكسائي للزوم نون الوفاة له مع الباء نحو فصر في الى بني وقال خيل الكسائي من  
 الكوفة انه اسم لقولهم ما احسنه وما اقبل والتصغير من خواص الاسم واجبة شاذ حتى قال  
 الجوهري لم يبع تصغير افضل النجى الاحسن والحق وانما فاسد القاء جملا على افضل التصغير  
 مع ذلك وجوه فقيل مرجع التصغير الى التثنية اى هو ملحق وحسن من باب الشفقة كئى و  
 يؤيده قول بعضهم لا يؤيد ما احسنه وما اقبل الا من صغرته وقيل الى المصدر اذ لم الفعل مقار  
 في ذلك لانه عليه وقيل الى ما وقعها على سبب حتى قينا سبب التصغير لكن لما اتسع تصغير  
 ما جله وفي الفعل الكذبية وقلت ملقرا فيه فزيدت في الجع العربية الغريب من اجل خيبر  
 ثم فعلا اذ الادب فصل افعال القلوب بحيث بذلك لقيام معانيها بالقلب هي افعال  
 نضال على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدت تلك الجملة عنه من طر على اعتبار ما راج  
 يعين اى يصدق جانم ولذا مقيت افعال الشك واليقين ايضا فالمرءة بالشك خلاف

اليقين

اليقين لا فساد في الطريقين كما في عرفنا القسوة العقلية وهي مواسع منصفية بالحق والبر والعدل  
 مقبولين كما ينبغي ومعلوم أن هذا هو المستدل وقال السهرلي عما مضى من الجدل  
 فلا بد من كسوفه أعني بدليل يثبت بدلا من الدلائل فيذكر الأهل القبيصة وهو غير ذلك  
 المعنى ظننا بأنه لا ينبغي ما به حال القسوة حسب الظن على التسمية بحال بدليل وقوعه بظننا وجعله  
 والحق هو الأول والحق هو كقولنا الشرح ولا يجوز في المصنوعين حذف أحدهما وحدها بالافتقار  
 اجتماعا لا تشاؤم في الشرح هكذا بعده واخصا بالاعتناء عند قوم منهم من حمل بين محصور وهو هو  
 المعنى ولما جاز ما لم يلقوه ولا تحسن الذين يخلون بما انهم الله من فضل هو خير إلى عظام  
 خيرا ما جازعها معا اخصا بالافتقار بخوابين شركا في الذين توعوا في توعوهم شركا ولما  
 حذفها اخصا بالاصل الفعل فغيره اخصا بالاجازة الأكثر مطروعة الاخص كذلك والاداء في  
 افعال العلم دونها الظن بعضهم قياسا مطروعة معا في غير ظن وقال وحسب في كثير منها قوله  
 فوجدنا النقاء واعتنى هذا الكونية وابن مالك لقوله ففروءه فالقوة المغيثا واكثره الصنعة  
 وابن محصو جعلوا ثانی منصوصا بالاول والبيت في ادغال وهو نصفها ليقين  
 شيئا لآخر لهذا هو غير عد الله هو خيرا واتم القوا بالانهم ضالين اي وجد وهم رجل  
 ودم يفتح عنهما اجلا اكثر من زعمنا مثله الزا لظنه نحو جعلوا الملائكة الذين هم عباء الرحمن  
 انما ودم الذين كفروا ان يبعثوا رجل هذا بمعنى اعتد قول مثل زعم وقال السهرلي انهم  
 اضر به لفتق ارجح ام لا ورن ديدا لاكثر استعماله في الحفايد الباطلة وعلم وراي الامرين  
 اليقين والظن والغالب هما اليقين نحو فاعلم انه لا اله الا الله اليقين وفان علمه من مؤنا  
 للظن وانهم يرونه صلا في اقرب اليقين وظن وقال وحسب العلم اليقيني والغالب فيها  
 الظن نحو حيث زيد قائما وقد ترد اليقين نحو يظنون انهم ملائكة وانهم يقولون حسب النقي  
 والجور خيرا فارة ثم يفتق وجده عليه وجدا اي جزا ووجه اي حقد فتعد لواحد على  
 على ان ضرره اي اعتد من الرأى معنى للذهب ظنه اي اتمه خوفا له فظن زيدا اعتد

الظن

واحد

لو بعد اضيقها والحق ان رأى الحلية ومصدرها الرتبة اى البراءة الحلية في التصديق لا يتبين بها  
 الادراك الباطنى وقيل الاصل الحاتمة بالظنية لان ما يرى في المنام بالظن اشبه منه بالعلم  
 لعلمه نظر الى ان العلمية اعلى منه بالحق بالحق مسئلة فلذا توسطت افعال القلوب  
 بين المبدأ والخروج فاعرف منها جازا بطلان عملها لفظا ومجلا لصغيرها عن العمل في كلامه مستقل  
 لثانها او توسطها وانما العلم انظر الى فعليتها وقوتها في انفسها للاصالة في العمل وليست  
 هذا الاطلاق الفناء نحو زيد على قائم وزيد قائم على الفناء المتأخر اقوى من انما له لا بعد  
 والموسط بالعكس عند بعض وقيل ما في جريان قد لا يفي بقدره على جعلها لثانها عن جريان  
 الكلام كقولنا انى رايك ملائكة الشبهة الادب لكتبت ضعيفا لافعال على الاستقامة كجرح في الاسم  
 على التقى او الكلام لا بد اشبه او القسم لفظا او تقديره وجب بطلان عملها لفظا لعل لان  
 انما جرحها لدا الصمد وانما ينسج من عمل ما قبله في بعده لفظا وليست هذا الاطلاق التعليق اخذ من  
 قولهم امره معلة أى مضى فالقديح في كالتى المعلق لا مع زيج تنفع ببر ولا زيج للزيج  
 بمن شاء بل فان بطلانها ليس باعتبارها باعتبارها وكذا الفعل المعلق حامل ومنه ومجلا لضمائله  
 لفظا على انما لى كجرح بين اصغر وعلمه لى او ما زيد قائم او لان زيد في القادر ولا يكون عمل زيد قائم  
 والتعليق بالقسم لفظا نحو علم والله لتقوم وتقدري كقولهم وقد علمت الثانية منيتى اى الله  
 الثانية والالقاء والتعليق من خواص هذه الافعال واذا قل علم ودعى الى بطلان الافعال تعلق  
 قال ثم بهم الله تعالى لهم حشر عليهم ويجوز هذا قولها افضا كما علمت كبشك عينا والثاني والثاني  
 بالمعنى الباب من الفناء والتعليق وهذا حمل افضا لا افضا حاتمة محد هذه الافعال في الشائع  
 ذكره من الالقاء الاصل في العمل لا اختصاصها ولذا قال اذا تنازع عاملان ليم الفعل وشبهه  
 حقيقة التنازع ان بطلان عاملان فصاعدا اسماء ظاهر ابعدها سواء كانا فاعلين منصوبين او  
 اسمين مشبهين بالفعل علما او مختلفين فاعلين او ناصبين او مختلفين في انما يخصه بغير الحرف  
 لان المقصود بالبحث هنا تنازع شائع في الحاجة في تعيين المختار وطريق رفع النزاع من حذله

تشريك الواضعا والماكن شارعيهم هذا معان يافى تنازع الحرف لاشتماع الاضمار فيه ليس  
 له الاخذ بتنازع حرفان صوف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف في الثاني اتفاقا نحو  
 لسان زيد فاضل وعلشان بكر اعاض الا انه لقته وعد تعزى الاكثر له خفي على كثير من  
 الناس واسم في ذلك الغريب حتى الغريب من قال حرفان قد تنازعا في عمل واسم الحرفين مطلوبان  
 وفيهما ايضا فكذا في كل حرفين تنازعان وفي الاوضح لا يقع تنازع بين حرفين ولا يوجب  
 وغيره ولا جملتين ولا جملتين وغيره وكان له اول ما قلناه والتقدير بالظاهر ليس للاخترا بل بيان  
 للواقع اذ لا يصور التنازع في الضم لجهة الاضمار في كل من العاملين بالضم وبالكسب واكرمت  
 واكرمته واشترط المحقق كون الاسم المحول غير محصور بالاذن لوجه التنازع فيه لوجوبه في قولنا  
 قام وقعد الا ان زيد امثلهما قام وقعد على لهما في الاول امثلهما قام وقعد على لهما في الثاني ولم يتكلم  
 بهما ولا عمل المتكلم عن هذا الشرط باعتبار البعد واللباد منها عدا الفصل وقوله بعد  
 صفة لقوله ظاهر ان التنازع في مقدم كذا ضرب واكرمت وكذا في متوسط كضرب زيد  
 واكرمت بل العمل فيها الاول ولا بد في التنازع من مخايرها كما هو للبادر فان كان التنازع  
 عين الاول لم يعمل الا انه في البحر والاكيدة للاشتغال ولذا قيل انك انك الاول لا يصح ولو كان من  
 التنازع لقيل انك انك اولك او بالعكس ومن طلبها للمعنى صفة فلا تنازع في نحو قوله بعد يافى عن  
 شفتنا نأجب ولو مطلق لو اهدى بنا فالواحد من مفعول نأجب لا مطلق اذ المطلق هو الموعود  
 لا الواحد فطال به من هو الاول دون الثاني فاذا تنازعا بشروط مطلقا لهما الى التماس اتفاقا  
 الا ان التنازع يختلف فيه فان البصريون يختارون لهما في الثاني لغربه من المعنى ومعد استلزام  
 لهما في الفصل والاجنب بين علم ومعلوم كما يبرز من لهما في الاول فصلة عن موعود بالتنازع وتقدم  
 استلزام لهما في الثاني في نحو قام وقعد زيد اللطف في الجملة فبقاها كما في لهما في الاول فاذا  
 لو ائتمرت لكانت عطف على الثاني وهو تام بضمير المحول على الاول وهو غير تام بعد اكد محيى عليه  
 الكه هو كجزء لانه انما يذكر بعد العطف الكوفون يختارون لهما في الاول لسبقه وذكر او

اعلته

عم

غدم سنساراضا الاضما قبل الذكر اذ لو علمت الاول كان رتبة المفعول قبل الثاني لان في المفعول  
 ان يولد علمه فلا يلزم باضماره في الثاني لا الاضما قبل ذكر المرجع لفظا واضط وهو يحتاج الى انما لو  
 علمت الثاني واخبر عن الاول اذ يلزم مرجع الاضما قبل الذكر لفظا ورتبة معمار وهو متع في غير  
 هذا الباب لاما استثنى في الارشاد في قوله سيويه بدل على انما الال الثاني هو الكثرة في تكرار  
 العرب في الال الاول قليل قال ابن مالك ومع قوله لا يكره وجود الال في التثنية لفظا لعل الثاني  
 لكثرته في التثنية وقيل وانما علمت الاول والثاني اخبر عن الفاعل في الال المفضل عن المولى في  
 الظاهر فخل الاول ونضم الثاني ووقع كسح الكون الفاعل للضمير واذا للظاهر في ذكرهم و  
 انزاده اوفر دعما الوحي واقتضى ضمير لمجسما فاعول مع الال الاول فام وقد انوارك ابر  
 وقد واعلم انك ومع الال الثاني فاما وقد اخواك وقام وقد الناس هذا اذا نازعا الفاعل  
 لاما المفعول فيه المحذف والاضما فاعول ان كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين  
 مفعول ولا يضر من ان كان الاضما قبل الذكر في المفعول مع امكان التخصيص عنه بالمحذف وانما ان  
 في الفاعل اضطررا حيث لا يخرج منه لانه قد وقع في اخباره لو كان المفعول هو الثاني مع ان  
 مفعول لا يحد ولعود الضمير على مقدم رتبة متأخر لفظا اذا مرجع مفعول الاول فحق ان يلزم  
 الان يمنع اخباره للمانع في اخباره وذلك اذا كان الضمير في العامل المفعول خبرا عن اسم  
 مخالف لاجل الامور الخمسة المرجع الضمير في الظاهر المتنازع فيه لان الضمير يجب موافقته  
 لكل من المرجع والمخبر عنه وهو يمنع لامتناع موافقة ضمير واحد لثلاثين فيما اختلفا بكنه  
 نحو حسبي وجسبها منطلقين الزيد منطلقا فان المفعول الثاني هو منطلقين والاول  
 منطلقا وينبغي اخباره لا يخبر عن المفعول الثاني هو منطلقين والاول منطلقا وينبغي  
 اخبر لا يخبر عن المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اخبرته مفعول اخر فمفعول اخر هو  
 وان ثبت خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول فوجب الاظهار على وجهه ولا يبيح موانع  
 للظاهر المتنازع فيه لانه غير مفسر لاد الظاهر لا يحتاج الى مفسر مرجع هذا ما هو المشهور

المخاذه بقوله وليس من ادعى من باب التنازع نحو حسبي وحسبهما مطلقين انهما مطلقا  
 كما قاله بعض المحققين كما ان هشام في الاوضح الذي يظهر فساد دعوى التنازع في مطلقين  
 لان حسبي لا يطلبه الا في معنى وللشعوب الاول مفرد ويجب توافق المفعولين في الامور الجارية فيه  
 بل حسبي الذي عليه المحققون تحقق التنازع فيما اذا اعلان طالبان للمطلق معنى يطلبه الاول  
 بالجمله ومعنى طلبها لنفسه في حق غيره والثاني ايضا بالجمله ومعنى طلبها لنفسه في حق غيره  
 في مختلفين في مقتضاها او اعادة تسمية كما يصح تنازع عاملين مختلفين في قضاء للفاعل عليه او  
 المفعول لشيء في نحو من نص زيد او بالجمله يجب كون كل منهما طالبا للظاهر قبل ما اخذه الآخر  
 وجعل فيه فلا يصح امتناع طلبه اياه بعد افعال متناهية وجعل لفظه على وفق مقتضاها من افعال  
 او تذكر او وضع او اضمارا بناء على اختلاف مقتضاها ولذا قيل انما التنازع في قلب المتكلم  
 اما بعد التركيب للفظ فلا نزاع المحرقة الى اربعة في الجمل واقسامها واحكامها وما يبقينها  
 من ظواهر وشبهه الجمله قوله لا يفتقر الى قول مفرد كان ام مركبا اسنادا يام غيره فهو كالجنس في خرج  
 المفرد بقوله تضمن كلين حقيقة او حكما اى كان كل منهما في ضمنه اذ التسمية انحصار للمعاني  
 طين فكانت قال تضمن كلمة فكل فالتضمن في الكسر المجموع وبالفتح كل واحدة من الكلمتين و  
 خرج المركب غير الاسنادى بقوله باسناد وهو متعلق بتضمن او بمقتضى وهو نصف لخصه  
 مقتضى تضمنه ما يلبس ايدى كلين اى كائنين مصدرها عن فاعل تضمن اى حال كون  
 القول متعلقا وتخصيصها بالذکر لخصها بالاعتبار لا لغيره لان مقتضى الزايد والمراد بتضمنهما  
 مؤلفات من غيرهما ايضا لان الحكم بتضمنه اياها لا ينفي الاكثر فدخل ما تضمنت كلان  
 ضاربه بكونه جملة كنهض بنو جملين كالجمل الشرطية وازاد بالاسماء امما القوم  
 وهو نسبة كل الى اخرى سواء افاقت ما يصح السكون عليه كقوله لا جملة القلة وقوله  
 لا معناها في المزموم ثلاثة ولذا ذكره هنا وعنه في هذا الكلام وذلك لان الجملة هي  
 اعم مطلقا من الكلام لا اعتبارا بقاعدة ما يصح السكون عليه فيه وهو ما فكل كلام جملة و

القول متعلق بالاعتبار لا بالذکر  
 والضمير كونه في الجملة  
 والضمير كونه في الجملة  
 اسنادا

بعض

بعض الجملتين لا يفيد ليس بكلام مجمل العلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه في من قام  
 ابوه غير مفيدة ما يصح عليه السكون لان ما فيه من الاستثناء ليس بقصود الذي لا راد عنه  
 للموصوفين الذي لا يحظره الوجود فان كانت عند استقلالها والقصد اليها لما لها من كذا  
 نظائرها وذلك عند اكثر وقال اخرون بترادفها الاعتبارهم الا فاداهما فاما اكثر يستوي  
 وبعد المتقدمون حتى اتفقوا على الترادف قولا واحدا واليه ينظر قول من ذهب لترادف  
 الجميع قال في نظر الجرح الذي يفضيه كلام القهاء تساوي الكلام في الجملة يعني تضاد قها  
 كلياً من الجانبين وقال الاقل في شرح المفضل ما في اصطلاحهم من ترادفان وقال ابن السكيت  
 في الضوء شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين التوحيين ومما  
 هم كما ترى انه قول الكل وهو كل فانما القول بجموع الجملة والاصطلاح عليه انشاء من فائقهم  
 حتى هو الترادف عن اصله وما عموماً في معصام مذهب اكثر والقول لا شهر وكذلك  
 قال المحقق الثنازاني في المطول انه وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح  
 المشاع على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث اشعر من كلامه باتفاق الاول على المرادفة وتوحيه  
 باشهر من عموماً في عصره فالعقائد اكثر والقول بلا شهر وان اخص عصر خاص من الاول  
 بعكس او بالاتفاق على خلافه ومن ان ينقل بذلك استشكل نسبة العمول الى اكثر لظاهره  
 فظهر الجرح في الانداس فلا ينقل فان بذلك اى صلا الجملة باسم صريح او ما قول ناسية نحو  
 زيد قائم وان تصوروا خبركم والعبرة في الضد بركى الاستثناء المسند والمستند ليس من غيرهما  
 وان اثر لفظا ومعنى نحو طلاك منطلق وما زيد قائما وهل هو صائغ وان زيد قائم اسبغ  
 لولا عبرة بالمحرف او بذلك بفعل مضارع او جامدا قائم او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى  
 يقوم مكان قائما وان تم انه قد اوهل او قام زيد بالاعرة بالخرن خامة والعشر التراب  
 الاصلي فقم الرجل زيد اسمية لوجعل جملة واحدة وكيف تكفر من وانك فعلى واى ان الله  
 شكر من وفر بها هك جملة فعلية وكذا نحو الاقام خلفها والليل اذا بقى في هلاله بالحق

[illegible]



الحروف والآصال التي هي في البشارة والخبر ومحلها الترفع في باب البشارة والمشتبه في الآصال  
للجنس والنسب بل كان وكادوما ولا المشبهين بل ليس لها بالقلب ولا يد فيها من صميم  
عند مطابق لفظ التذكير والآلة ودفعها اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقل فانا جعلت  
جنس من تسمى فلا بد من رابطها بالجنس الآخر لئلا ينقطع استقلالها واقطاعها عما قبلها فيجب  
كونها في موضع بند او اية قائم او مقدّر نحو التمن بطلان بدوهم اي بطلان منه وقوله  
ابن عامر كل عددا لفظا محض اي وعدة ويجوز حذفه بحذفه من منصوب اتفاقا ومنصرفه  
وابن مالك وابو جني في المرفوع لا تتجدة وان جاز حذفه من الصلة لانه اشد ارتباطا به  
بالموصوفين من الخبر يجوز بعضهم حذفه مبتدأ لقوله ثم ان هذا ان لسان عنده من قبلها  
سألوا ان لا في صور لا تحتاج الى التمييز في ذلك اذا اشتملت جملة الخبر على البشارة لفظا  
نحو الفاعلة والفاعل والحياب اليقين والاحتياط اليقين ومعنى فقط بغير التمييز باسمها  
على جنس شامل لما في البشارة كما في باب ثم كذا في التبر فان التبر لكونه جنسا شاملا للبشارة  
وغيره لعملة الخبر عن التمييز لا يقاس عليه فلا يفرق بين ما في التبر من عدم التمتع او على  
اشارة اليه اي للبشارة كقوله ثم لباس القوي ذلك خبرنا اجل تلك مبتدأ ثاننا لانها  
والذين كذبوا باياننا واستكبروا عنها او قلنا الحق النار او كانت جملة الخبر نفس البشارة  
معنى كما في ضمير الشأن نحو قل هو الله احد على وجهه او كانت معطوفا او معطوفا عليها بالجملة  
الخبري فان غير بقية السببية كذا في باب في نصب قوله ثم الم قرآن الله عز وجل من البشارة  
مادة فبطلت الارض مخضرة فان فاء السببية تشر الى الجملة من قبل الجملة واحدة فيكون الخبر  
مجموعا في كنهها ضمير واحد او بما اشتملت على الالائية عن التمييز عند الكوفة وقوم  
بصريين نحو اما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى اي ماواه  
حذف التمييز وعوض عنه ال وقيل قد يرد هي الماوى له محذوف العائد فائدة اختلفت في  
وقوع الجملة لانها لا يشاء خبر الفاعل فم مطلقا وعلوه بان الخبر لا يحتمل الصدق والكذب

الاشارة الى ان الكلام في خبر المبدأ حاصله لا مفاد واحتمال الصدق  
 والكذب من صفات الكلام والخبر الذي يقابل الانشاء وقبل عينه الا بان لا يلتزم  
 ان تضع بالنسبة الى حاله من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احواله الظاهرة بدق  
 ينحصر بما هو حاله المتعلق بزمانه ثم ابوه بل يحتمل ان الخبر يجب ان يكون ملحقا بحال  
 المبدأ ان يقابل خبره في زمانه بل من احواله لا بانواعه بل يقوم محققون منهم الشيخ  
 ابن هشام وابن مالك في التسهيل على جواز بلا تأويل الثانية بما له عمل الجمل الحالية ومحلها  
 التمسك بحال وشروطها ان تكون خبرية لا انشائية وحكي ابن هشام لاجتماع عليه وصح  
 التقنازان والسيد الشريف يجوز وقوع الانشائية بها لا بانواعه بل قال التقنازان في  
 المطول في قوله منتهى خبره عن شريح جذبا لليلالي البطي الا انه عي ان قوله البطي او  
 ان عملها ان يلبالي بقدر القول ولو كان الامر على الخبر وان يكون خبر مصدق بحرف الا  
 مشهور اذا لا يستقبل لما يتناقض في زمانه الحاضر وهو زمان التكمل لا الحال بمقتضى  
 المشهور اذا لا يستقبل لما يتناقض في زمانه الحاضر وهو زمان التكمل لا الحال بمقتضى  
 المشهور اذا لا يستقبل لما يتناقض في زمانه الحاضر وهو زمان التكمل لا الحال بمقتضى  
 ما يتناقض مستقبل او حاضرا او ماضيا ويجوز ان لا يخصصوا وسبب  
 الجواب وتحقيق الحق في بحث من حد بقول المفردات وانما يمنع خبره من ان يصدق  
 اولن يقوم لعدم مفارقة زمان الحال وعملها لكن قياس قولهم في الحال المقتضية جواز بقدر  
 الجملة كما مقتضى ان يصدق بها كونه مقدرا ان يصدق اولن يقع كجانبه يعلم بعض المحققين  
 ولا يلتزم ان يرتبط بها بل في الحال المارة بالجملة الحالية الاسمية تكون بالاولى الحالية و  
 الصبر على ما في في الحال معا قوله قد لا تضره الصلوة وانتم سكانى لولا حدتها فقط  
 نحو ان اكله الا ان يصدق عصبته وتري الذين كذبوا على الله وجوههم مسومة وتنع الواد  
 فيها مسطوب بها طغى غيرها نحو قوله ما باسنا يا اهلهم فالتون لا يوقوهم كراهة الضلع

عاطفين طاهران مؤكدة بمضمون جملة نحو هو الحق لاري فيه اذا الواو من الموقد والموقد  
في صورة عطف الشئ على نفسه والفعلية ان كانت مبدقة بمضارع مثبت حاكمة  
بدون قدما الضمير بعده نحو جاز بدس مع قالوا الامة بمعنى بشرهم بفتح الواو واما  
نحو ثقت واصك وجهه قبل على هذا المبدأ اي وانا اصك وقيل الواو للعطف كالحال ان  
قت وصكك عدل عن لفظ الماضي الحاضر حكاية للحال الماضية ايها الكوفة لهما اني  
مع قد فتكون مع بالضمير الواو نحو له تؤذوني وقد قبلوا في رسول الله اليكم والآن  
الجملة الحالية الفعلية مبدقة بمضارع مثبت بل بمضارع منفى او بالماضي مطلقا في جملة  
الاسمية في كونه بالواو والضمير او بعدهم لكن على فصل تركه من النظم بل مع  
ان مضارع المنفى الضمير مضاف نحو ما لنا لا تو من الا بالله اي ما نضع غيره من اوع الواو  
نحو فاستبقوا ولا تتعان بخضف التو وكذا الماضي لفظا او معنى نحو ان يكون لي غلام  
وقد ينفى الكبرياء كرحض صدورهم وان يكون لي غلام ولم يمسسني بشر فاقبلوا  
من الله وفضلهم يسلمهم سوء وعام اليها في الشرح ولا بد في الماضي للثبوت من قد ولو  
تقدير انما تروى باق وجهه وتحقيقه في بحث فدم من حقيقة المفردات فان نلا الا اولاده  
او طرئك الواو او وجب على الخلاف نحو ما القيد الاكروني ولا كرمه ذهب او مكث قال  
تعبا يا ايها من رسول الاكوابه بشهز في فائمة قال ابن هشام في المعنى مما يشك قول  
في جملة زيد والشمس طالع ان الجملة الاسمية حال مع انها محال مفردة ولا بد من هيئة  
فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فذا لان حتى تاولها جان بد طالع الشمس عند مجيئه في  
كالحال والثلث السبب كمررت بالدار قائما ساكنا وبرجل فاعلم فانه وقال ابن  
عمر بن هو جاز له يقولك ميكر او نحوه وقال صلا لا ماضل الجملة مفعول معه واذا  
وقوع جملة انتهى كذا جان بد وبشر بك لو فخرج او فخرج بك كذا الثالث في الجملة  
الجملة الواضحة مفعولا محكما التصب لها انواع اتفق حكيمة بالقول اي محال فهو لفظا

لانه لا يمكن ان يكون اللفظ والتركيب فظهر قولك هو مكتوب بالقلم وقال البدر الدين  
 من حيث كان اللفظ والقولان يمكن ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد مكنت  
 فيها مع مصاحبة القول لا تنوع البناء للتعريف والحكي عند القول وفيه ما فيه قلنا بل الجملة  
 نفسها لا تقول بالحكي مع القول والذي معها هو لفظ القول فلا يعل عليه نحو قوله ثم عني  
 قال اني جعل الله جملة من ومع لفظها حكمة يقال بدل كسر هـ ان مع وقوعها احشوا او الا  
 في حكاية الجمل من اجزاء اصلها ككسر وقد راعى الحال كما اذا قال زيد يا منطلق فقول في غيبة  
 قال زيد يا منطلق ومنه قوله ثم عن الكفاة فحق عليه قولنا انا اذا انا نقول اننا نقول اننا نقول  
 انكم اذا نقول عند اعداواحدة الى التكلم لانهم لما الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا  
 مخاطبين باصل المحكي ويجعل حذف القول لظهوره فيكون انا اذا نقول من كلامهم فان هـ  
 استئناف وتعليق لمحكي قوله فلا يخرج ذلك قولهم انا فعل ما لا يرتفع وما يعلون انا اذا نقول من  
 كلامهم لان كلامهم وبيان تقع مفعولا ثانيا لاياب قل كطنتك فاكل كما مر ومفعولا  
 ثالثا لاياب علم كما علمك كسك قرنه منكرا لا تقع مفعولا اول ولا اول ولا ثانيا لثالثا  
 لانها في الاصل مبتدأ ان والابتداء لا تضع جملة وقع ان تقع معلقا عنها العامل فيكون في  
 موضع المفعولين ان كان العامل متعلقا لاشين نحو تعلم اي الخبر بين حصه فليظن انها  
 ان ذلك طامنا وفي موضع مفعولان تعدك لو اعدا كرفت مرانث ولخلف في سماع المتعلقة بانش  
 نحو سمعت زيدا يقرأ فصيل تعدك لاشين ثانيا جملة وقيل لواحدا جملة حال اما المتعلقة بحسب  
 فتعدك لو اعدا انما فاعول ليس هو الصريح وسمعت قولك والدليل على نصب المعلق عليها العمل الظهور  
 في قوايم كرفت مرانث ولما كان وعلمت ان يدا فاعول وكذا فاعول انص عليه ابن مالك وابن النحاش  
 وابن النحاش في غيرهم وقد تنوب الجملة للمفعولها عن الفاعل فجعلها الترفع ويختص ذلك باب  
 القول فلا تنوب عن فاعل غير مفعول او قيل زيد عالم فاعول في محل في ثبوتها الفاعل  
 لانها قبل حذفه كانت مفعولا بها وهو متعين للثبوت فالثاني في معنى اللفظ شاعرا وقال ابن

بادئاً في شرح الجمل اذا قلنا غدا قبل ان يلهي منطلق فيوضح الجمل ورفع لاتها مفسرة لقول معتد  
 لي قبل قول هو زيد منطلق فقال ابو البقاء في قوله زيد واذا قيل لهم لا تفسدوا ثياب الغار علم عند  
 الفصل اصبر لان الجمل بعد نفسه اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا ثيابا ان عصفا والبصر  
 بقدره ناسخا للفاعل غير المصدق بجملة التي مفسرة لذلك المضموع الصواب ما لو انما يتناه  
 في الشرح انما بعد مما له محل الجمل المضاف اليها وعملها الجز ولا بد من خبر في موضع بعد ذلك  
 الزمان نحو والسناء على يوم ولدت فجعل ولدت في محل ي يضافه يوم اليها وكذا الجمل انتم  
 قبله في واذا كنتم تعلمون المضافه اذ جعل الشرط بعد اذ كما في واصل الاسماء الزمان  
 للمضاف الى الجمل اذ واذا قبل المضاف لهما سواء الا اذا ساواهما في الابهام كقوله ومن في من  
 اوقارها في وانما اخترت يومكم ولدت وعشيت وعلمه في الحدود كاسبوع وشهر وعام  
 ومنه خلاف والمنع قول من عند الفارسي في الجمع غير محدود فقال الشاعر ليا لي انا والله وبقول  
 ولم يجمع اضافة النشوء الى الجمل يومين ووقتين وتقع ايضاً بعد حيث ولا تضاعف الى الجمل من في  
 ظرف المكان سواء ما قلنا لابهامها او وقوعها على كل جهة تحتاج الى تخصيصها باضافة جمل  
 ما اخترت يومكم كندام وخلف وبين وشمال وفوق وتحت ويجوز اضافة حيث الى جملة كندام  
 وهو يمحى على العالم لا يقاس عليه والاكثر اسما لاهمها الى الفضلية ومن ثم رجع القس  
 بقدره في نحو جلس حيث زيد اخبر به ولا حاجة في الجمل للمضاف اليها الى عايد على المضاف الى  
 لا يجوز كما في الارشاق فان وجد فون للمضاف وقت الجمل كقوله ثم وانقوا اوتوا من  
 فيلهي الله وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير في ولا يقاس الخامسة  
 مما له محل الجمل الواضحة جوابا لشرط جازعها كونها مرفوعة بالقاء بعد ان الشرطية وانما  
 مطا السمية كانا خبرية كانا ملام لا واسمية مرفوعة باذا النجاشية بعد ان ومحلها الخبر  
 اذ ليس صدرها على التقديرين مفرج قبل الجز لفظا او محلا فلا بد من كون الجمل محل  
 الجز المحل نحو قوله من يضل الله فلا هادي له وفيه فحظة هادي في محل جزم جوابا

الشرطية والمقتضية بينهما عطف حاصل عمل الجملة والقائمة المقدرة كالمذكورة كقولهم يفعل  
 الحسن الله ينكره وانحوا عنهم يستقيم بما قد مناهم اقامه يقطون الجملة لهم  
 جن عزادوا بالان واما انحرأتم الجزم لفظا وقت الجزم عمل في نحو انتم اقم وان قلت  
 قلت الجزم اي نحوها الفصل واحد لا للجملة باسرها وكذا الشرط من غير هذا بان الفرق  
 بين فعل الشرط والجزم ان الجملة ما لا يخرج فشا الا بزيادة اسمي على الحكم الجملة بان لا يظهر  
 ان جملة الجزم لا عمل لها من الاعراب طمسوا اقربن بالفتاها لا وسوا كما نفع جوابا للشرط  
 جانم او غير جانم قال لا الجملة انما يكون ذات عمل من الاعراب انما صح وقوع المنع في محلها  
 والجزم لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه منفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط دخل على  
 والاعل كونهما التزاما والسيبة بينهما جملة الجزم لا اعرابا لا لفظا وهو ظاهر في جملة  
 اذ يقع موقع المفرد وجعل الجزم في يدهم بشرط معقد دخل عليه ما قبله اي وان حصلوا  
 يذروهم قلت وجوابان حرف الشرط وان وضع للدلالة على لزوم مضمون الجملة او سببية المضمون  
 ان في كل جملة الجزم انما يكون في فعلين من مفردات ثلث الجملة هي نحو ان يقر به يقيم  
 بك قولان الاول دخل الشرط الثاني فعل الجزم والاولى من وقوع جملة الشرط والاني كل  
 جملة الجزم فاذا قلنا ان يقر به يقيم قائم او فقد قام بكر او طيق بكر او اذا بكر يقيم فالحاجة  
 القائمة وانما قائمة مقام مفرد وهو المضارع الجزم على الجزاء بميزانها وقت موقعا لوجه  
 فيه مضارع الجزم جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط ان كان لفظي هو جزء الفعلين لفظا  
 حقيقة او حكما كالجزم المحل الكف في المثال وهو كالدلالة على السببية او التزام بين مقتضى  
 جملي الشرط والجزم فالحاجة الواضحة جوابا للشرط جانم لها حثا سنوية هي تعاقب التزام او  
 بها والجملة وهذه الجملة واقعة موقعا او اخرى لفظية هي تجميع لفظها موقعا او وقع موقعا  
 فعل مضارع كان الجزم بالشرط الجانم وهي محكومة على محلها بالجزم وهذه الجملة لا بد من  
 موقع المفرد باعتبار لا ينافي كونها في محل الجملة باعتبارها السابعة مما المحل الجملة النابعة

لغيره وحمله بحسبه اى بحسب اعراب ذلك المفعول من رفع او نصب او جر او نحو من نحو قوله  
 ترجون ينال الله فجاءه ترجون في محل نصب اليقوت نحو اولم يروا الى الصبر فوجهم صلات ويصعد  
 فجاءه يقصير في محل نصب عطفا على صلات وهو جاسم الصبر ونحو من جعل ان باقى او لا ينج  
 فيه ولا غير فجاءه الاسبع فيه في محل رفع فعلا بى ونحو اولم لا ينج فيه فجاءه لا ينج بى ونحو اولم لا ينج  
 ليوم ونحو قولك ان يتر زهد فكم قائم وبشر حاضر فجاءه بشر حاضر في محل جزم عطفا على بى فكم قائم  
 والمثب بالحل شرط انكبر المفعول لفظا كما مر او معنى كالمعرف بالالتجسفة في قوله ولقد انزل  
 على النبيم يستقى باسمه المالح ضربه عايد للملح وكونه قد بوا نحو وايقوا وما لا يخفى نفس من نفس  
 شيئا بقدر فيج خبرتها فليق مر من رجل اضربه اذ المقص من وصف المنكر ايضا  
 شيئا بالحل الانشائية لا انصاع بها الا ترى انك لو وصفت رجلا مثلا بقولك اضربه او  
 لا تشدوا راسه من يدم فقد خصصه ولا توضحه التابعة مما دل على الجملة التابعة بجملة طالع  
 مع الاعراب التابعة وحمله بحسبه اى بحسب النوعية اى عملها نحو بن فقام وقصد بى  
 على الجملة الصغر وهو فقام وعملها بوضع بالخبر كذا المعطوف وقيد به لانها لم تحذف على الكبر  
 لم يكن لها محل وان جعلت حالية لم تكن تابعة ويقع التابعة بلا بشرط كونهما اوفى من المنوعة  
 بنادية للمرد نحو قول الشاعر اقول لدا رجل لا يقين عند ولا فكن في السر والجهر مسلما فجاءه  
 لا يقين بدلا لاشتمال من ارجل لما بينهما من اللزوم وكون لا يقين اصرح في المقصود وهو  
 اظهر انك اية فقامه لخطا كذا قاله البيهقيون ويجعل التوكيد لتمام المقصود هذا ما عليه  
 من انخص ما دل على من الجملة في السبع وقيل نفع والباقي ان احدهما الجملة المستندة لكونه  
 لسبب علمهم بمصير الامن وقيل وكفر بعد الله قال ابن توفى من عياله وبعده جبر  
 وحلته القام على الشرط في المبدأ والجملة في محل نصب الاستثناء المقطع والثانية الجملة  
 للسند لما نحو مؤاخذهم عائدتهم اذ جعل مؤاخذهم لاجل ابعدهم ونحوه تنبع بالحديث خبر من ان  
 نراه ولما فيها كلمة ذكرناه في الشرح تفصيل نحو الاولى ها لعل له من الاعراب الجملة المستندة

وفي الكلام انما المقصود بها الكلام اى الواقعة ابتداء الحديث غير مسبوق بكلام اخر او المسبق به  
 للمقطعة عما قبلها لفظا ومعنى مع ايجاز ايات الكتاب بعد الاستقفا او لفظا فقط نحو قوله تعالى  
 ان العزة لله جميعا فجاء ان ومعولها مسانقة منقطعة عما قبلها لفظا لانها غير معطوفة عليه  
 كما معول له ولذلك يجب كسفرة ان لا يغير لاقها لتقبل لما قبلها او معنى فقط كقوله ولم يروا  
 كيف بعث الله الخلق ثم يصدر بمجمله ثم يعيد مسانقة منقطعة عما قبلها معنى ان العزة لله للنفق  
 واعادة الخلق على ظاهره فكيف يقصد تفريرهم بقرينة ما قبل المذكور من اللفظية عما قبلها  
 جملة العامل للملحق بخلاف ذلك لفظا لوجود العاطف وكذلك العامل الثاني عن معوله  
 كقوله ثم اظن ثم اظن وصرحوا مسانقة منقطعة عما قبلها لفظا لانه لسان الله تعالى من الظن  
 لا اليقين انما الجملة العامل للملحق لتوسطه بين معوليه كقوله ثم اظن ثم اظن فاما جملة العامل  
 من الاعراب لكانها معترضة لا مسانقة واما العامل غير الملحق في اظن فاما فاما فهو مع  
 معوليه جملة واحدة لا جملتان ومن قبل القسم الاول من المسانقة هذا هو الاستيفان  
 المحقق ولما اتي اليك فما كان جوابا عن سؤال مقدم كقوله ثم ضا لوالسلا ما حال سلام  
 اذ جملة فالجواب لسؤال تقديره فاذا قال لم ولذا لم تعطف على الاولى كما لا يعطف على  
 سؤال الجواب الثانية مما لا محالة الجملة المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من شأهما  
 الاتصال وعدم توسط اجنبى بينهما والفرق بين توصيلها بقوة الكلام او تخمينه وقبل  
 يشترط تناسبها للجملة المقصودة وعدم كونها معجولة لشيء من اجزائها او تقع المعترضة غالبا  
 بين طرفي نسبة كايها الفعل ومعوله فاعله او مفعوله كقوله وقد ادركني والحادث منه  
 استه يوم لاضفاف ولا عزل وقوله وبذلك والدمع وبذلك هيفاد يومها الصبا  
 والشمال ومن المبتدأ وخبر كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادج يمللن  
 نولج ومنه الاخر من جملة العامل للملحق لتوسطه وجملة الاخصاص نحو معا  
 الانبياء لا نور وبين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان سلمى ولما يكلوها خنت لشيء



ما كان في رزقها وبين الموصلي وصلته كقولنا ذلك الذي جابك يعرف ما كان في رزقها  
 أبك جملة قيمة معترضة بين الموصلي وصلته وبين أجره الصلة كما في الذي مضى  
 أبك أربع وبين القسم وجوابه بخورق وهو الضد لا كمثل ذلك وبين الموصي والمفتقر  
 وقد جمعت في قوله ضم فلا قسم بواقع القوم وانه قسم لوصلي عظيم انما لقول كرم عشر  
 جملة لوصلي بين عظيم وموضوع جملة انه لقسم الآية بين القسم وجوابه وقع في بين  
 الشرط وجوابه كقولنا فان لم فعلوا اولن ففعلوا فافعلوا الثاني وبين الجار ومجرره في هذا  
 غلام وان قد بدا شراؤه والله ألف درهم وقد تشبه المعترضة بالحالية فتعرف بكونها انشأ  
 كقولنا ان الثمانين وبلغتها فذا خرجت مسمى الى ترجمان او مصدرة بالفاء او ضم استنبأ  
 كقولنا ولعلم فعل المزمع ينفع ان شئ ياتي كل ما فدا وقوله وما اذكر ومضو اخل ادرى  
 اقول لخص المراءى الثالث مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الفصلة الكاشفة ما يليها من غيرها  
 بمانع تمام في الحذف قال وقولها الفضلة الحزينة عن الجملة المفسرة لصغير الشان فلما  
 كاشفة لتحقيق المعنى المراد به ولها موضع والجمع لانها خبر في الحال وفي الاصل وعن الجملة  
 المفسرة في باب الاشتغال فلو قيل انها تكون ذات محل كما سبقت وهذا الضد اهلوه  
 ولا بد من انفي والفضلة خلاف العدم يعني لم يتم به الكلام والمرام اذا الغرض من المفسرة انما  
 المفسرة شيئا لا غير فلا تكون عدة قطعاً وان مفسر هل عمن وخروج بها مفسرة ضمير الشان  
 لانها خبر عن عدة وكذا مفسرة باب الاشتغال اذا كان لها محل كمن يرضى به فان ضمير مرفوع  
 المحل بالخبرية من نعم ان خرجها الخبرية كوماذا في محل من الاعراب ففسر الفضلة بالفضل  
 في الاعراب التي لا محل له منه فقد ركب من عشوا وخط خط عينا واراد كشفها عن ملبها  
 كما هو المنبأ ودر فلا نقص الصلة والخبرة والحالة المبيات لوصفه وحاله لا حقيقته في  
 ثم المفسرة اما تعرف نفسها كقولنا وتومئتي الظرفاء انك مذنب وقوله ثم فاجبت  
 ان اصنع الفلك ولا نحو قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له

كن يكون غلظة المفسر فتصير مثل اسم اي شاذة الغربة خارج عن المعتاد وهو التولد بين  
 ابن والاختصاص اي التماثلان في المفسرة لا محل لها من الاعراب كعلم وعلم الجوهري وقبل القول  
 الشلو بين انهما جنس ما يقتضيه فان كان له محل كان له اول ولا فاعلم اني نحو اكل شعير  
 حلفاء بقدر رغب بان وفي مخوز بن وايشه وضع بحيرة للبنداء ولا محل لها في مخوز بل ان  
 ينصب بين ما لابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت المحمود  
 وقبح الياء والحد في جملة انتهى فان قلت فلا يثبت للمفسر وتصح البدل جملة كما مر في قوله اقول  
 للمحل لا يقتضي عندها فيلزم قول الشلو بين فكيف يختار عندها قلت فيه فثبت جده من  
 على ان المفسرة لا تقع بلا عن المفسر لما في الابدلية للفسر ان البدل مقصود به لا يثبت  
 للبدل منه والمفسر مقصود بها لا بد منه وهو غير مفسر ومحققه وبغيره فلا يثبت له  
 بهذا الكلام كلام ابن هشام فلو امكن بالبيان لم يكن عليه علم واما جملة باب الاشغال  
 فتكون لها محل لكن لا تسقى مفسرة اصطلحها فالكلام في غير الزاوية مما لا محل له جملة  
 صلة الموصول علم واما الاسمي فلا تارة المسحوق الازالة والمعنى المقضيه له دون صلته لا انها  
 من قبوه وثبتة وظهوره في حق لقيم اقم افضل من رايهم جاز امرها بهم شئت  
 اما اعراب جملة ال فستعار من ال كما ترى بحث الموصول فالاعراب له وحده واما المحذوف  
 مع صلته فيقدر به صفة مفرد فخذ من الاعراب لها مع ال لها وحدها لا انها لا يتقدر  
 بالمفرد الا بموصول حرفي ولا له وحده لا تترجف فلا اعراب له وشروط في صلة الموصول  
 الاسمي كونها جملة خبرية عندها لاكثر لانها كالنفس وعنه ولا يثبت بغير الخبرية ويجوز  
 الكسب واصله امر او نهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد والمماز في وصلته بالاعلام ان كان  
 لفظة خبر اي الذي دعه الله زيد وهشام بالمصدر يثبت او لم او عسى ك الذي اشته  
 قائم زيد وفي الجملة الشرطية والتجبية والقسمية نحو الذي ان قام فتا واما الحسنة او  
 اقم بالله لغذاءم زيد قولان وظاهر المفسر ويشترط ايضا كونهما معا ولا يلحقا طلب التقييد

تعريف موصوفها وقد يتوسل إليها اسم الذي هو له أو تعظيمه نحو قضيبهم من التمام  
غيبهم وادعى بترك ما اوصى به شتمه على ضمير مطابق للموصول في الاخر والذكر في قوله  
كجاء الذي قام ابو موالين من صلبه هو واللاتي انطلقن هذا انا مطابق لفظ الموصول معناه  
فيما ذكر فان اختلفا في الجاه اليها شئت وربما لفظ اكثر منهم من يستمع او يسمع من اليك  
ولذا جاز في عايدهم موصول الخبرية او موصوف عن حاضر الحضور والقاء والغيبة للقطعة لان  
الاسماء الظواهر كلها غيب نحو ان الذي والرجل الذي جاء او جئت بالفتح في انا الذي او  
الرجل الذي جاء انما شئت بالضم فالتحذف العايد للمفعول فاعلا او انما باعنه او خبر  
كالذي كان او قوله هو الذي الفاضل هو زيد وان كان مبتدأ فان اخبر عنه بغير جاز  
حذفه كقوله هو الذي في التسمية آله اى هو آله ما لم تقطع مضطوفا او معطوف عليه <sup>بعد</sup>  
الاو انما او من في نحو الذي هو زيد او زيد هو ذا هبوا والذي ما عندك الا هو  
او انما عندك هو او ما هو قائم فلا يحذف خبر لانه محذوف كذا الذي هو يقوم او في  
الذات او عندك اخذ من صلح الباقي لان يكون صلة كاملة فلا يعلم احذف شي ام لا محذوف  
الخبر المفعول ويجوز حذف الموصوف ان اتصل بفعل او صفة غير صلة ال نحو تعلم ما يسترى و  
قوله ما الله مولى بك فضل فاحمد به اى يسترى به مولى بك فان انفصل بغير ما لم  
يحذف كذا الذي يا واعدا وانه فاضل زيد ويجوز حذف المجرى بالاضافة ان كان المقادير  
وصفا لغير ما في نحو فاقضوا انت قاضي اى قاضيها وبالحرف ان كان الموصوف او موصوف محذوف  
بمثال ذلك الحرف معناه وعامل نحو شرب مما تشربون ومن الشارب الذي تشربون اى  
منه الخماسة مما لا محل له الجملة المحاب بها القسم صلة كاقسم بالله لاضان ام لا تخون <sup>القول</sup>  
الحكيم انك لمن المسلمين واما مجموع الجملة القسمية اعني القسم ويجوز حذف يكون له محل كما  
زيد والله واقسم بالله لاضان ومتى اجتمع في كل ادم شرط وقسم ولو تعدى الكفى  
بحواب المقدم منها عن نحو المئات سواء كان المتقدم هو الشرط نحو ان تجازي الله

اكر منه فحذف جواب القسم وجواب الدلالة لجواب الشرط عليه ام القسم المفوظ نحو والله  
 اني كنت الاكر منك او المقدار كقوله تعالى لم يفعل ما امره ليس بين وجوزا للقرآن وانما  
 قيل والكرهون الاكثها بجواب الشرط ولان ما قرأ قوله لئن كان ما حدثه الله لبعثت  
 احم مما ارسل اليه الشمس من اجله ونحوه العسرين وهو ظاهر المصنف فالجواب خبره واد  
 اللام زائدة لا محظونة الا اذا تقدمها ان الشرط والقسم ما يقتضي الجزاء المبني ولو مضى  
 فيكون جواب الشرط عن جواب القسم مطلقا تقدمه وان لم يقتضيه الشرط فلهذا لا اعتنا  
 به حيث دخل المقصود لسقوطه على القسم لانه نحو يا اكر من زيد او ان زيد او ان زيد  
 ان زيد ان يقر والله اقم فالحجة الشرطية هي الجزاء والقسم تأكيد وجوابه محذوف وهن  
 حذوف جازم لرجح ظاهر المصنف الاول وعليه ان ما ذكر في التسهيل وابن جابر الكافية  
 وقال ابن عصفور والثاني يجوز العكس وهو اكر من زيد ان يقر والله لا قوم فاما ان وقع  
 قسم بعد ما يقتضي الجزاء صلة بنسب على القماشين فان ذكرنا الجزاء والصلة حذف نحو  
 القسم لانه لا المذكور عليه نحو زيد او ان زيد او الله ليعوم وجاء الذي والله يصوت  
 ومنع فعلين ووقع الجملة القسمية خبر الادعية السادسة مما لا محل له الجملة الجزاء  
 بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولو لا وما وكيف نحو اذا جئتني اكر منك وكيف تجلس  
 لجلس في حكم الجواب على الجملة التي يجب بها شرط جازم ولم يقرن بالقاء ولا باذا القيا  
 تية فلا محل لهذه ايضا نحو ان يقرم لان فعل الجواب مجزوم لفظا لا محل للمحل ونحو ان  
 قلت ان فعل الجزاء الفعل وحده لا الجملة فان اقترن بالقاء واذا كان المحل للجملة كما مر  
 السابعة مما لا محل له الجملة التابعة لما لا محل له ان الاعراب نحو جاعني زيد فاكر منه  
 فجملة اكر منه لا محل لها لانها معطوفة مستأنفة وكذا جاء في زيد واكر منه ولو او وفي  
 بعض النسخ جاء في الذي تارفي واكر منه والعطف على الصلة اذا لم تقدر او او الحال  
 والا كانت الجملة حالا لا يندرج تحت فعلها انما انصب قال الله امين في شرح المفاتيح اطلاق

الثانية على الجملة لا على الاعراب مشكل لأن التابع هو ثان اعراب مشكل  
 من جهة واحدة فلا بد له ولتبعه من اعراب لا يقدرون او لا يحال ولا يجوز اعراباً او غير  
 القوية لا اعراباً مع انهم يصح عن الناس اهل الفن لا يجوز في قولهم في قولهم وانما  
 الذي مذكرة ما قبلها فمذكرة ما قبلها فمذكرة ما قبلها فمذكرة ما قبلها فمذكرة ما قبلها  
 الصلة في نحو جازين وفيه بكون الثانية معطوطة على مستأنفة فلا يحل لها وقال  
 بعض الاعلام الاولين في اطلاق الثانية هنا جاز لعل انما المشاهدة جامعة للحدية  
 الاربعة في كراهية ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف مطر اذا وقع بعدهما بعد  
 المعرفة المختصة الحالية عن مشابهة النكرية حال منها كراية او هذا او من شئنا  
 الرجل في بيتك او معك وكذا نحو ايقا الرجل في المعرفة لا من عند من يشبه  
 الحال من المتأخر او بعد النكرة المختصة غير المختصة بصفة لها كرايت طهر على غصن او  
 فوق او بعد غير المختصة من المعرفة او النكرة فتمثل لها الحال والصفة كما يجيء في المثل في الجار  
 فوقه لا المعرفة بالجنسية في حكم النكرية مع كرايت ثم اياها على شجر او فوقه اذا النكرة  
 الموصولة المعرفة بالجملة غير المختصة بوجهان متكررين شبه تعريف او تعريف وشبه نكرة فتمثل لها  
 بعد الحال المعرفة وشبهه والصفة النكرية وشبهه ولا بد من تعلقها اى الجار والمجرور و  
 الظرف بالفعل او شبهه او بجانها اى بانيه راجحة من حدث او ما فيه معناه نحو انبت عليهم  
 غير المصنوع عليهم ومالك وزيد في مال اى المصنوع وهو حاتم في قوم اى حواد ومنه  
 قولهم اشد على وفي الحرب عامة اى محترق على ويضاف في الحروب لما وجب له لان في الج  
 وضع الاصل المعنى المجزوء فلا بد من حدث يصل الى مجزوءه بواسطة ولا نفى في حال الجاز  
 ومعلقة متعلقة بالظرف والى ذلك الحدوث ولما كان الظرف مقدراً للجرح كان محكم في  
 ذلك فان لم يكن معهما ما يصلح ان يتعلق به وجعل به بحسب القرائن قال تعالى في  
 اخاهم اى ارسلنا الى ثمود بقرة فذكروا المرسل والمرسل اليهم وان لم يذكر لفظ الارسال

واجاز ابن الحاجب تعلق الجار بحرف التثنية نحو ما اكرمك السيّد العبد وما امنت الحسن  
 كما عايناه في المعنى انتمى اكرام السيّد العبد واهاتف المحسن كما عايناه في التعلق بالفاعل  
 للضم والابن هشام هو كلام يدع بكن جهو الحاجة بمنعون التعلق بالحرف فيخرج عنهم  
 تقدير فصل يدل عليه المحض فان قلت قد جعل التعلق بالجار وقوم الجرد وترونها  
 وظاهر المعنى فيكون التثنية في كل وجه اما الجاز فلما عرفت ولما الجرد فلانه هو  
 خلق بواسطة الجار اذا لم يكن معي فلو قبل عامل الجاز كما كان تسامحا وتزايلا  
 من الجرد من مجرد الذي هو المعنى حقيقة في تعلق بالجار تعلق التثنية والاضال  
 الجرد تعلق المعنوية ومن جعلها ارادا الامر في الاستثنى من القاعدة ما لا يندفع  
 هو الجاز ان لا يذهب لانه التوكيد ولعل في عصب لانه لا يترجى ضبط ولو لا عند  
 في الاول ولو لا في الاول لانه لا يمتنع وبت لانه للتذكير او التثنية في التعلق  
 يجب حذف التعلق بالغضاي التعلق به على المحرف والاضال او الكسرة على التعلق  
 من الطرف ان اذا كان احدهما الى الجاز والجرد او الطرف صفة كعب من السماء وشكر  
 عند البلاء او صلة كما في السما ومن عنده اخبر ان الجرد لله والعلم عند الله وان العزة  
 لله وان الدنيا انك لا اوها لا يخرج على وجه من ذيقه وانك اليوم لدنيا مكن امين  
 او ايضا الظاهر خوفا في الله شك وهل عندك شيء او كان الجار واو القسم او اؤه نحو  
 القرآن الحكيم فانه لا كيد اصنامكم ان لا يذكر فصل القسم معها او حذف متعلق في مثل  
 كقولك اللهم رب الارقاء والبنين اى امر سنا وعلى شريطة التفسير نحو اوم الجمعة صمت فيه  
 ولا خلاف في ان المقدّر فعل في بابي الصلة والقسم لا يكون ان الاجلدين وبحسب القس  
 في باب الاشغال فصل في اوم الجمعة صمت فيه وصفت في اوم الجمعة صمت فيه وفيها  
 شئت في البيا في الان النحر عند تقوم تقدير الفعل لانه الاصل في العمل وعند آخرين  
 تقدير الوصف لتقبل المقدّر لان الاصل افراد الحال والتثنية والجرد وقال ابن هشام

الحق أنا الخذف القمي بل نقلنا إلى الطرف والجاء والمجرى فالخذف فعل كان  
وصفاً له ولا جلة قال والحق تحتك أنه لا يرجع فقد وجد له ما لا يرجع عنه  
أقسام القسم ومثل المستتر جازب الاستغناء ويجوز أن يفتقر في البوتق فأولها الظرف  
مستقر وهو لا يفتقر عام واجب الخذف لوقوع صفة أو صلة أو حال أو خبر انتهى به  
لاستقرار ضمير متعلقه فيه فهو مستقر قبل الخذف والايضا وقبل امر متعلقه  
وجوبا لا لأنه عليه عام كان انما خاصا انتهى به لاستقرار معنى فيه وإنما العزو وهو بخلافه  
إذا كان أحدهما الجار والمجرى والآخر كذا صفة أو صلة أو خبر لهما لا كما تراو اعتد  
على فتحه بخبر أو فعل أو على استنهما بمحرف أو اسم أي وقع بعد نقل واستنهما جازان وقع  
يرفع الفاعل ضمرا أو ظاهرا نحو جاز رجل يده أو صفة صغر والذئ في الدار أو عندك أو هو  
زيد في البيت أو عندى أخوه وجهاء بشر على كفة أو بعد سيف وما أوليس في التوراة  
عندك الواحد وفي الله شك وهل عندك واحد وفي منوعها الظاهر أقوال فصيل يقع  
كونه مبتدأ مخبر عنها الضعفاء عن العمل في الظاهر قبل الرجوع فاعلية إذا الأصل بهم  
التقديم والتأخير قبل تعيين كونه فاعلا وعلى الفاعلية عامله عاملها المقدم عندنا  
وهل عند المتحققين لبيانها عن الفعل هو مختار للمصنف وكل من قال بعد المتعلق وحده  
ونقل ضمير إليها إذا الضمير لا يستكن إلا في عامله ولم يشد أحد سوى من قال كحيث  
ناقض اختياره الأول قوله بذلك فائدة حكم الجمل بعد المعارف والتكرار حكم الظرف  
فالجاء الخبرية بغير الصلة والمجرى المحكية بالقول حال بعد حرف متضمنة نحو لا تمنن تستكثر  
فمن رجع تستكثر أي تستكثر أو نعت بعد ذكر متضمنة كقولهم رجل مؤمن منكم يؤمن بالله  
كأنه لا يؤمنه ومحملة لما صلت المحضة كمثل الجار مجرول أسفا وهذا ذكر بيان أن إنشاء فان  
فهم من الجار جنسي والذكر بكرة مفعول كان إنشاء كذا عبيدا وعبدك عبيدك  
لأن قصد إنشاء البيع فستأنقه إذا الإنشاء لا يقع فضا ولا حلا وإن كان خبرا كزيد

عامله

او جعل قال او يحكى يقول كمال هذا او جعل احدا نقاد وصلة كما من ذمهم ليعتصروا  
المرقرة الخامسة في الفرقان التي تكرار استعمالها وشدتها الحاجة اليها من الطرفين والحرف  
معين لا يمتد الى الاصل التي تقرب منه لوجوه كثيرة استعملها في قوله الله هذا اربع وعشرون  
كلمة فذكرها على ترتيبها وفي الجملة الخمسة وهي من قوله تعالى القرين بالتوسط وهذا لا  
فالظاهر انهم نقلوا ابن الحجاز عن شيخه انما بالتوسط وهذه في الحقيقة تعرف لا يعلم  
على انما القرين على ابن هشام وابن الصانع التمامها اكليل ولم يأت في القرآن ثمانية  
باء وفي الجمع ما ذكره من قلنا امر وودد وقت على اكثر من ثمانية شاهد وفردتها  
بالذات والاضافة بفتح الراء مصدر ضاعه اي علامة للضائع للتكلم وحده كقوله  
وهي ربيعة من فجمعها انت والتسوية مضمون الجملين وهي اي للمرة الداخلة على  
والضمة مع تلك المرة في محل المصدر نحو سوا جملهم وانذرهم ام اسندهم اي سوله عليهم  
الاتحاد وقوله قد سبقنا قبل الجملة بالقرينة هنا مشكل اذا لا سبب لفظا ولا شذوذا في  
شدوفا التركيب كما صرحوا به في الجمع بالمعنى خبر ان تراه يرفع الجمع مع انه لا شذوفا  
هنا فحاصل ان سبب الجملة والمفرع من غير حرف مصدر على انما يقد شاذا في اللفظ بطر في  
بابه تمام اطراة فلا كسب الجملة الاولى في نحو لا تاكل السمك وتشرى اللبن بقصب  
تشرى بل من مقدرة الجملة المضاف اليها في نحو يوم ينفع الصائدين صدقهم حذر من عطف  
الاسم على الفعل في الاول والاضافة الفعل في الثاني والاولى ان يجاب بان الشذوفا هو  
مخالفه فلا يستلزم الضعف والتدوير ولا ينافي القصا وكثرة الاستعمال وكان هذا  
مراد المحقق الاول فالمراد ان الشذوفا اذا ارفع في كثير استعماله فانه فاعطى اطراة في  
بابه الاولى لا ينافي الاطراة كما هو ظاهر لفظه ولا يستفهم وهو ضد الجمع هو ان  
بطل التكلم لنفسه على جمول وفيه ما به باعلام مخاطبه ونحو قوله تصور ان كان الخطو  
ام قصد بقوله انك ان شرطوا كون المطلوب غير حاصل للتكلم عند الطلب لا سيما

مضيل



مختصلا إنما حصل من المطعون على استحقاقه لطلبه فهو ان ما ومنه في كل المتكلم وغيره  
 العالم بالمطلوب عند طلبه فهو مصر في الحاصل مع آخر غير الاستحقاق في تقريره او توجب او عموما  
 وقبل الاستحقاق طلب حصول فهم شئ وعلمه فذهن ما اعلم من فهم المتكلم وغيره كما ان لا  
 مستغفرا طلب المعرفة سواء كان المتكلم الطالب ام غيره فالمطلوب استغفرا ما منتهى فهمه  
 وهو ظاهر او فهمه غير ان ارد ان يحيط بالطلب ليسمع ذلك الغير حتى يفعل به يجوز تقوله ليس  
 مستغفرا منه فهم على حقيقة ليس على العلامة وإنما يستحيل ان كان مصدرا الى متكلم ولما اذا كان  
 لغيره من غير محال فلا يستحيل تقوله فهمه فقلت للناس اتحدوني واقر الحين من دون الله استغفرا  
 حقيق طلت اقراره عيسى في مشيئة الله ما يتم يقول ذلك لغيره المتضاهي وليقره عندهم وعند  
 ساوا الحق كذا انما عاوه ورائده عما ابتدعوه واقول الحق هو الاول وليس الكل في لفظ  
 الاستغفرا حتى يقاس على الاستغفرا بل في حقيقة ادواته ومضاهها الوضعي فقلت ثانيا للاباء  
 منها عند الاطلاق وعدم القرائن هوان المتكلم جاهل بالمنهج عن طالب من مخاطبة افهامه  
 اياه حتى لا يفهم غرضه ذلك ولا يبدل السامع الى ما سوا الا بقرائن جليلة وجواعت مغالية  
 او حالية وهذا هو الحقيقة وانما غير من تقريره كما في الآية ولكن اربطاني نحو الدلائل  
 فونجي نحو اقتبكت ما تخشون وكيف فعل ذلك باحتجاج الفيل او اسبطاء كقولهم في تحمل الله  
 وقولنا ذهب لمن امره بالذبح ما علمت عدمه ونسبة كما مر فحاج من ضعف الحجة فربما كلف  
 الآية ثم الهمة اصل ادوات الباب في طلبها اما التصور والى ذلك غير النسبة المحكية او  
 التصديق بطلانها او نفيها وعلى الاول يوثق بام معادلة لها في طلبها تعيين احد من  
 الذين وقع احدهما بعد المعرفة والآخر بطلان مع حصول تصديق اجالي بالنسبة المحكية و  
 تصور الاخرين طرفيها كانا بالمطلوب الحقيقة هو تصور الحكم عليه مثلا على التعيين  
 اولى التصور والتفصيل وتعيين احد المشوئين وفصل عن الآخر للحكم به او عليه لا يقتضي التصور  
 نحو ان يدق الدارام عموما وطلب اسدنا ليد في الدارام في التوقيل طلب تصور المسند

تجربهم



الدلالة هو ان فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تفسر بشئ نحو ان ليس الانسان اما  
 سقى والحامسة ان غضبها والاشتران بنفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وان  
 يجمع عظامه وان لم يره احد او بل ونحو ان لو شاء احبناهم او بعد نحو ان يا ابراهيم قد صدق الرئي  
 اوصون فتنفس نحو علم ان سيكون ويندرخلوهم من ذلك كل كقولهم ان لو ان يتم الرضا عنه  
 ضمن وقع يتم ومفسرة بمتزاي الا انها تدخل على الجملة لا غير نحو او جئنا اليك لصنع الفلك  
 وكتبنا اليك ان ما انت وفي هذا ان تدخل على المفرد ايضا وشرطها التوسط بين جملتين او بينهما  
 بمعنى القول ووجه لفظه كما قيل له كما عليه قوم وعدم دخول جار عليها ولو زاد فان دخل  
 كانت مصدرة لا دائمة كما نرى في اوجها اذا الجار لا يدخل الاعلى اسم مرجع او ما قول بغير ذلك  
 ففيد التوكيد كثير من النوايد وتقع غالبها بعد الايجائية نحو لما ان جاءه البشير الفاء على  
 وجهه وبين لو فصل القسم المذكور والمقدور نحو والله قسم بان لو جئت لاكرمك فالفاء  
 فائدة للحرف لا زائدة معنوية هي توكيد معنى الكلام ولا يصد غير وفقطية هي تبيين اللفظ وتبيين  
 لكونه معترضا والسفامة وذن او سيجي ويمنع خلقه عن ذلك كله والاكتماء بها وهو فيج  
 ميت في كلام سبحانه ومن هنا جاز كونها في كبر لان ما كان في الآن على المشهور وان في خبر  
 عسى على قول ولما اتي مع ذلك زائدة لا اصل اللفظ المراد كما يحتمل خبركم مع انتم بعد ما وصح  
 له فكانتم بعد شيئا بخلاف اللفظ التوكيد لبقائها على ما وضعت له فالقرآن التوكيد ووجه  
 فيها وعارض فيج ان بالكسر والتخفيف وتدخل اربعة اوجه شرطية كما مر في باب الاضال و  
 فاقية نحو ان الكفر هذا الاقصر ودنا اربنا الا احسنه وان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا  
 غرودا قبل ان دخلت على اسم نزلت بهذا الا كما مر اولها المستدعة بمناسها كقراء فان كل نفس  
 لما عليها حافظ يخفف ان وتشد بدلا من كل نفس الاعلى حافظا وروى بقوله ان عندكم  
 من سلطان بهذا قل ان ادناكم قريبا لم يصيد ما توعدون ولما علموا ان ليس فينا لهم الا كثر  
 ان فاعلم او فاعلم بقدر وان فاعلم في الحقيقة الثانية ومخفف من المثقلة فتدخل الجملتين

فان قلت اسمية اهل قبالا والى والى اهل قبالا لا اسم نحو وان كل لا يجيب له من حاضر وقت  
في قراءة قبالا الحسيني في رامة جميع معي مجموع اى كل لا يجيب له من حاضر وقت في رامة جميع  
جعل ان تافيه ولما عسى الا جواز اهلها كاصلا كقراءه وان كل لا يوافيه فيهم يتخوف ان ولما  
غلا في الكوفة وان ثلثها اصلية وجب الملاها ان يعقب خولها على ما مضى فاسم وان صارت نحو  
وان كانوا القنوق وان جادا الذين كفو والبرقوق وان اهل قنوق في غيرهم المسمى  
فانه لغزها في كفايتها لانه يوافق من اجزاء هذه ان تعقب فائدة اسماطها العقب  
الاسلوب ان يجعل القائمة وتحتها عدة بقوله ومضى اجتمعنا ان دعا الحرف في ان القائمة ولما  
زاد في قوله ان انبث شي انت يكون فان زائدة وما تافيه وكقولك قد ولما تخاف ولما انت  
فان اجعلنا علة زائدة وان هـ طبة فاق بالفتح والتشديد وهو حرف تأكيد وتحقيق من  
الحرف المشبهة بالفتحة نصب كما وقع خبر كما تر ووصول حرفي فاقول مع معمولها بمصدر  
عبر فاعظفها ان كان الحرف مشقوا والكون ونحوه من المصادر العلة ان كان جامدا فالق  
مخوف في ذلك مخلوق اى اضلاله وانك في الدار اى اسفرارك فيها والثاني مخوف في ان  
هذا يدل كونه زيدا الوزين يترفع شوب الخرج اى مع نفسه فبعد لفظه على مصداق المالك  
مخوف في انك اى عدم قيامك او انه ليس زيدا اى عدم كونه زيدا او عدم نية ان بالكر  
والتشديد حرف تأكيد وتحقيق كما ختم نصب الاسم وترفع الخبر كما تر ونصبها اى نصبها  
لا اسم والخبر كالمفعول به البعض العرب كقوله ان قاسما اسدا وفي الحديث ان يخرج جم سبعة  
خبرها في الارض ان المشرف اخبار هذه الحروف يعنى ان ولما في قوله فاني من شلم  
جامد من المناسخ الى جواز نصبها او الكسالى جواز في بيت وكذا في نقل عن الفخر وعنه  
ايضا في بيت وكان ولعل وزعم ان سلام اما الفخر زدية وقوم وحكى عن غيرهم نصبه بمل  
وسمع ذلك في خبر ان وكان ولعل وكثر ذلك في خبر لم يحى محل عليه المولدون قال ابن  
المعتمر مرتبنا سحر اهل قنوق لمحاويك بالفتحة بالخطا بك ولما يحفظ في خبر ولا خبر لكن

فهو يعلم من ان هذه القصة غير متضمنة عند شهابان ثم المشرف على ان هذه البازي  
 تارة هذه القصة وتكون في واحد ما يتقدم الخبر جعل التصريح او مفسر او يتقدم  
 سدا وان القصة في الخبر في حصة من هذا البازي انما يفسر خبرها وسبعين ظرف له في بلوغ  
 ثم يحتمل ان يكون خبرها وانما يتقدم انما يتقدم وانما يتقدم وانما يتقدم وانما يتقدم  
 الخبر بان من انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 ويطرح ان هشام حذف خبره لان حيث اتي في الخبر في قوله انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 الاسم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 على الخذف والتخفيف والشك جواز قطع قال الشيخ في تفسيره لبقاء نفسه هو الخبر ولا بد  
 من انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 وانما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 الجمهور هو الحق وقال ابن مالك الشواهد في حقه في قوله فانما يتقدم انما يتقدم  
 ما انزل من قوله في جواب قوله ابن القبر ان وراكم الله من قال له انما يتقدم انما يتقدم  
 اي نعم وراكم الله وجعل المبرق من ذلك ان من باب انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 لاسان كما مرنا اليه الاشارة في باب اسماء الاشياء فهذا ان عنده من انما يتقدم انما يتقدم  
 قد بلوجه ان انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 والقلة لا تجعل انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 للبشارة كايضا في انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 لصداقها وانما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 على خبرها انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 ان في ذلك الخبر خبر من باب انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم  
 مبتدأ مقدر او انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم

لهم التوكيد وحذف الجاء كالج من متلفين واجب انما مؤكدة دخلت خبر الجاء بعد  
 ان الجاءية لشابهها ان المشبهة بالفعل لفظا كما زيدتان في قوله وخرج الفصح للغيران  
 وابنه بعده المصدرة الشبهة لفظا بما في النافذة ما حكي عن ابي علي الفارسي واستحسنه  
 الذماني من ان في الاية دخل على كلام مستأنف ليس جوابا عن خبر اطلب قال  
 الشنقي هو جواب الخبر بعضهم بعضا او لا سيما بعضهم عند اسرارهم القوي وقوله قول  
 حكا الكشاف الظاهر انهم قد اوردوا في السرة فجازوا هذا بقول ثم قالوا ان هذا الكلام  
 فكانت تجوهم في ينفق هذا الكلام وترويه نحو من عليها او قسيطا للآثار من جوابا عما  
 واذ هو ليس بظرفا للآثار لا غير عند الجمهور وقال قوم قد يخرج من المصطلح الاستقبال  
 بدليل قوله ثم يورثه قد شاخا رها والحق انه من باب يفتح في التصویر من المستقبل المحو  
 الوقوع منزلة ما وقع ويحتمل اضافها الى جملة اسمية او صفة مذكورة او مقدرة معوض  
 التوبيخ وقد يخرج عن الطريقة يضاف اليها اسم زمان يصح الاستثناء عنه باذخر جند  
 ويورث قد قبل جاء به فاكرو منه جند الى جبر ان جاء ولو قلت اذ جاء سمع ايضا واسم زمان  
 لا تنفي ان لا لانه على امره على حقيقة الزمان خورية لا تزعم غلو بنا بعد اذ هذا بيننا  
 فان اذ لا تنفي عن لفظ بعد من حيث افادته للآثار في اذ في الخبر بالاضافة لا التعلل  
 ولا تنفي عما كان عند الجمهور وهو ظاهر المصروف قد يقع مفعولا به نحو واذا ذكر واذا كنتم  
 في الكتاب برهم اذ تنبذت فاذ بدلا شتم البرهم واذا في الخبر الاول بالظرف المفعول  
 اي واذا ذكر وانتم الله عليكم اذ كنتم قليلا فكذلكم والثاني بالظرف المضاف عقد راى ذكر  
 قصير برهم وترادف الفجاءة بعد بينا وينا اصلهما بين قطعت عن الاضام بما الكافة  
 في الاول والظرف الاطلاق في الثاني نحو بينا او بينا انا لسن ادخل الامر ولكنك قوم منهم  
 المحرم وقوله يعني بينا وقال ابن مالك تركنا بعد بينا او بينا اقيس قال الشيخ رضي  
 رة كان لا يصح لا يستغنى الا نزل اذ واذا في جوابها الكثرة مجبته بدوهم والكثرة لا تدل

على ان التعليل غير صحيح بل على ان الأكثر اوضح الا ترى الى قول امير المؤمنين وهو من القضايا  
بحسب هو بغيره يستحيل ان يكون له عقد ما الا بعد وفاءه انتهى فهل هو اذ حينئذ  
اي حين انقضاء العقد المفاجأة بعد حين او يستلطف زمانا او مكانا او جوف الفجاءة او الزمان  
فيه خلاف ففي القرائن الثلاثة كان له ان يذكر فعل الفعل بعدها في حين وهو بين افعال وجوف  
ضمائل بين فعل محذوف يفسر ما بعد انقضاء فعله فالاعمال له وظرفا عامله الفعل بعد ان قلنا  
بان انقطاعه عن غيره الاضافة اليه والاعمال فعل الفعل في اذ ولا في بين اذ المضاف اليه لا  
يعمل في المضاف ولا في المضاف اليه فاعمالها محذوف او عامل بين ما يليها الا انما كقولهم نحن  
اليوم اذ بدل منها وقيل بين خبر محذوف اي بين اوقات جلوسه دخول الامير اذ دخل جعل  
المبتدأ لذلك فاعماله اذ عليه وقيل مبتدأ واذا خبر اي حين لنا حاله حين دخل الامير  
اذ الفعلية هي الظرف يستفاد التعليل منها بمعونة القرينة عند الأكثر نحو قوله اذا ساء  
كافهم التعليل اذ اقلت حين ساء وقيل حرف وضع للتعليل كاللام زمانا ظرفا للتعليل  
وفيها معنى الشرط كما بالاضافة الى شرطها عند الأكثر ونصب بحوالها عند لا يشرعها  
لاضافتها اليه لا يجوز عند منكري الاضافة ويختص بالجملة الفعلية نحو وانما نزل علمهم  
اذ جاء نصر الله فخلوا بالانقضض والكوفيين لتجربهم بدخولها على اهمية خبرها فعل في  
نحو قوله ثم اذا التمسك انشقت مما احبب اية فهو مثل قوله وان احدهم المشركين استجار  
واحد وان نصين الفاعلية لمقدرة عندنا لكنه عندهم محتمل لاول ابتداء فالمرجع هناك  
يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية والمرفوع بعد ان الشرطية  
فلا بد لهم من بيان الفارق او التقارب بينهما في احتمال الفاعلية ولا فارق فيلزمهم التباين  
مع قيام هذا الاحتمال لا يجزئهم في الالية على جواز دخولها على الجملة الاسمية ويحتمل ان  
يكون جوابا عن سؤال مقدرة على قاعدة اختصاص اذا بالفعلية لاعتبار الجمع الكوفية  
فلا يرفع عن الفاعل على المرفوع بعد ان لانه ايقض مختلف فيه بين الفاعلين كما لا يخفى







اي على احدى ثمانية اركان من خواص النبات واولئك البنون اي بل النبات او مجرد غنمها او اهل  
 نسوي الظلمات والنيورام ماذا كنتم تقولون اذا استقمنا الايدخل الاستقامة الى التوكيد ولا  
 لغيره وقع ام هذه بعد غير محض او همة انكاره او استقامة بغير الحرف كقولهم نترى الكتاب  
 وبغيره ام يقولون اخر ام لم يجعل يشون بها ام لم ابد يبطشون بها هل قسوى الامور  
 الباطنة هل نسوا الظلمات والنيورام والظلمة ما ظن عند ابن جني وابن هشام وهو غمنا  
 المتصور من ذلك الصلح الجوهري وروى في تفسيرها كمال وهو لغز طري وجوه وهو كد هم اسم  
 الى قبله باليونان في الحديث ليس من امر اخصام في اسفارنا بالفتح والتشديد وقليل  
 فيها الاولى استقامة لا للتصحيح في حرف خلافا لما جعلها اسم الظاهر فيسبغ  
 اليها بما فيها من بعض تفصيل فالباقي لا واجب كغيرها من افعال السبعة الكثيرة في قوله تعالى  
 كقولنا زنا الزانية كقولنا اجبننا فاما الذي منسوب اليه واعتصموا فسيدهم في رده منه  
 فاما الذين كفروا فكيف ذمهم وفيها معنى الشرطية ابد للزوم الفاء بعدها كما مر فانها  
 ليست عاطفة الدخول الى الخبر ولا اثره لامتناع الاستغناء عنها فمعين كونهما جوازا  
 ولو لم يادخل الزوم معنى الشرطية لكان سببوا ما ان بدخلها ب معناه مما يمكن من شيء في  
 ذاهبه قال الشيخ رضي الله عنه وادمانا بما معنى ههنا وكيف ولما حرف فيهما اسم قصدا الى  
 معنى اليتم ولما بمعنى ان واصل اما زيد فقامت ما يمكن من شيء فزيدا ثم اي ان يقع شيء  
 في الماضي بامضي قيام زيد قلت ولذلك قيل فيها التوكيد لبعثها فيها لتعلق الحكم على وقوعه  
 وهو انما وقع فظنوا فلا بد من وقوع الحكم قال الشيخ في فائدة اما في الكلام ان تعطيه جعل  
 توكيد قول زيد ذاهب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب فذا هب  
 وانه من غير ان يمتثل اما ان بد ذاهب الزم حذف شرطها وهو يمكن وهو من بينهما بين  
 اما والفاعل عن فعلها وهو شرط المحذوف وجوبه في معنى خبر اما اي بعد ما وادعية  
 وفي ذلك الجزاء اقول ثلثة الله تعالى الشرط المحذوف في سوا المانع افعال ما بعد الفاء فيه

لاشبه

لاشباع تقوم معولي عليه نحو اما ان هذا على ضارب لا شباع تقدم معولي خزان عليها  
 ام لا نحو اما ان هذا على ضارب هذا على ما ذكرنا على ان رقت ذلك الحيز فقدر الضرب  
 معولي اول ان ما نحو اما ان هذا على ضارب هذا على ما حصل ايد كذا يدورة ما تدرك ان كذا الحيز فيه  
 بالمدول ليس كل بل هو لغة جديدة فليكن كائن على سبب ما يخرج من الحيز الواسع بعد  
 فليكن عليها احد من ان بلادها الحيزه اذ اداء الشرط وهو فليكن لما بعد الفاء نحو اما ان هذا  
 اصد فريد مطلق او معولي سؤالان تقدم معولي عليه نحو اما هذا فليكن على ما  
 زيد على هذا فليكن اما خاصة فليكن تقدم ما يمنع تقدمه ان يجب ان يكون ما قصد  
 منه كان او مفعولا او ظرفا او غيرهما كيتم من اول الامر جنس قصد فليكن من غير الشا  
 ج ان يخرج الحيز اما ان لم يكن بعد الفاء مانع من تقدم معولي عليه نحو اما القيم فلا فلهذا  
 زيد فلهذا على الاكف ومعولي الشرط المحذوف ونحو اما هذا في جالس فاما ان هذا على ضارب  
 واما الفاء فليكن مانعا في هذا الباب ان منع في غير من عمل ما بعد فيها قبله قال سبب  
 بدون لما والفاء يعمل مع ما نحو اما السائل فلا تنه لصره السائل لانه وما الا ان نحو اما  
 زيد على ضارب لا شباع في هذا على ضارب وقد تفرق اما عن التفصيل فتم للاشياء  
 كما الواصف في ابل خطب المكت كقولنا اما بعد فهذا القول هو القمدي واما بالكثر السيد  
 وفيها الفاء وقد تبدل معها الاولى ابقى في القئين ويجب تكريرها وتخلو في هذا الاولى غير  
 عاطفة لوقوعها بين العامل معولي كذا اما ان هذا لما بكر اوال بعد ومبوعه كقولهم حتى النجاة  
 رواها ابو جندب انما هذا انما الشاعر والثانية حرف عطف على المشهور مرة بدخول  
 الواو العاطفة غايبا عليها الا لا يدخل عاطف على عاطف لهذا اجموع على ان لاه الثانية في  
 نحو لاول ولا قوة غير عاطفة واجاب ابن الحاجب ان المجموع حرف واحد للعطف ولا بعد  
 يكون صوت حرف جزاء من آخر كما مع ايا قبل عطفت اما اسم العامل اسم والواو اما على اما هو  
 غريب قبل الواو انما لتوكيد العطف وحكي ابن عصفور الاجماع على ان الثانية تليغي عن

عاطفة كالاولى هناك وانما اعتدوها من احواف الصلوة لصاحبها الواو وكان الصلوة تركها في  
 بلد الصلوة ونسب هذا القول بكونها عاطفة الى الشبهة من جهة انه لو كان هذا الفصل  
 في الفعل كجاء اما زيد واما بكر والمفعول كرايت اما زيد واما باه والظرف كجاء اما البو  
 واما امر والحامل نحو قوله تعالى هدينا على السبيل اما ساكر واما كفورا ولما جاء الكوفون  
 اما في الآية هي ان الشبهة وما الزائدة باعتمادها على ان كان ساكرا وان كان كفورا كقولهم  
 قد قبل فلان على عقولك كذا ولا يلزمها على التسامع وبقايتها على الشك من غير الشك المتكلم  
 كقولهم قد وفون وجون لا مرادها اما بعد فيهم واما تبوع عليهم والشك من المتكلم اذا لم  
 يعلم احد الاخرين على التعيين والتجربة بين الكذا ما ليسع او عند اى بقية شئت لا كلها  
 والابته كجاء اما الحسن وابن سيرين اى غيرها يجيى الجمع بطريق الاولى بخلافه  
 التجريد كذا هذه المعاني الاربع لا والاخرين لصفة الامر ابيض وشوا اكل يمثل اذ كذا  
 من كذا لصفة والتحقيق ان شيئا منها لم يوضع لشي من ذلك فاما اوله فغير احد الشين اولا  
 ولا لصفة الامر لطلب الفعل مع الشك في ذلك المعاني انما يستقام بالقرائن وكذا تزامم في الخطا  
 قوله بانه الكلام عليها بالوضع لا بالقرائن بل عند اى القين اللفظ الدال عليها سبيل فزعوا  
 لذلك لفظ الامر لى لانه اما او او لاخر من المعنى على نحو الوضع وان كان ظاهرة فكذلك واما  
 على الاولى فانه قبل اللفظ المصطف عليه اى الذى عطف عليه ما بعد اما الثانية بها كما مر و  
 تركها نادوا ليقاس عليها لانا للقرآن في غير زيد يقوم واما بعد فيا ساعلى او لا ينفك الثانية  
 عن الواو با كذا من غير قوله لا تضد واما كذا كما بانكم فتع الحزمة وابد الملم الاولى باه  
 بالفتح والتشديد قد علموا بعد اسم شرط نحو اياما نذ عواظ الامعاء الحسنه بل بالجر  
 الفاء الجارية واسم اسمها لم يسل به عن تميز شي عن مشار كانه فيما انصف اليه اى نحو اى  
 الرجلين فام فعل المتكلم ان القام رجل من رجلين وبطلان بغيره عن صاحب المشار له  
 ان رجليه عنده ولذلك قال المنطوقون يجب الجواب عن اى شيء هو في ذاته بالفصل وعن

هذا هو الوجه الثاني  
 في قوله تعالى  
 واما امر والحامل  
 نحو قوله تعالى  
 هدينا على السبيل

كذلك هو الذي  
 في قوله تعالى  
 واما الحسن وابن  
 سيرين اى غيرها  
 يجيى الجمع بطريق  
 الاولى بخلافه

هذا هو الوجه الثالث  
 في قوله تعالى  
 واما الحسن وابن  
 سيرين اى غيرها  
 يجيى الجمع بطريق  
 الاولى بخلافه



بعض من بدل برك كانه اردان يقول برك انصبق لنا الف من غلط لغزك كبريل ولا قبل  
 بدل الغلط الفج لا يقع من خصب واما الاصح نذكره بطف ليلد على المبدل بيل وتيقيد  
 التقى التي تخرج حكم الاول هو المعطوف عليه فانيات ضد ضد ذلك الحكم الثاني هو  
 المعطوف عند الاكثر كما رايت اوله في بدل برك الى بل دانه اوله او نقل حكم الى الاول  
 اليه او الثاني عند بعض وهو المير فتزبد المصلا لشارة الى الخلاف وفيه قول ثالث هو  
 بعد الاثبات لندارك الغلط وبعد التقى التي يحل وتغير حكم الاول واثبات ضد ذلك كما في  
 اللطوب لا بعد كل كلام المصعبه ففتح ليس بدل لما بل فاعدا على الاحمال الاثنى ليس فاعدا  
 بل فاعدا على الثالث وان ظنجه في قولناى فاعلمها الاطال كقوليه فاعدا لوالاخذ الرمن حاددا  
 سيجال عتاجكم من اي بلهم جانا وقولهم يقولون بجنة بلهم بالحق او لجز الاستفال من غير  
 ابطال كقولهم بلهم طلع من ترك في ذكر اسم بنة فصيل بل تؤثرون الحرف الذي اوله نكا يتفق  
 بالحق وهم لا يطول بل لهم في غرة وبل ح من ابتداء لاعطف على الصحيح وقد زاد عليه لا ضد  
 اثبات لثا كيد الاضارب نحو وجهه قمر لابل شمس وبعد التقى التي تقرر بها نحو ما قام زيد  
 لابل كبريوق لابل قابل ولان فاله في الارشاف ينج حاشا وقر ولا استثناء كما مرها كونه  
 كمن تاجار التجر والمستحق او صلا لجامدا غير متصرف بخصه جاوز وجانب فنصبه بالمعقوبه و  
 فاعلمها انهم يفسر فيها وحي انهم قالوا من هذا القراءه وهي عند فعل الفاعل له والنصب بعد العمل  
 على الاول وهو ضعيف فعل الضمير عايد الى صلا مضارع مشابها قبلها من فعل او شبهه كجاء  
 القوم حاشا نذا الى جانب الجوى زيد الاول الى اسم فاعل من اى جانب الجا في او الجا وكن زيدو  
 الى بعضهم ومنهم من اى فاعلمها اى جانب بعض القوم زيد فلم يكن يفسرهم من فعل فاعلمها  
 في كل فعل استثنائي والاخر قول سيبويه واكثر البصريه وقال ابن مالك لا يطرأ قول غيرهم  
 في القوم لكونك وهو كانه قوما حاشا نذا اذ ليس قبلها فعل او شبهه فلا بد لهم من المصير  
 الى قول سيبويه ولو سلم فلا بد في قولهم فاما وجد فيه فعل او شبهه والظاهر انهم انما ذكروها على

وانما ذكرها لكونها  
 في قوله تعالى

الفصيل

ان هذا هو المصداق  
 الذي هو المصداق  
 الذي هو المصداق

التمثيل والافعال كل ما فيهم على المصداق واسم الفاعل او المفعول فضلا او شبهه كان ام غيرها  
 فله ان يقولوا ان المصداق في المثال الاول نجا الان معناه اسم الفاعل وان لم يكن بربا ولا اخوة في  
 الثاني جانب الاشارة اليه والاشارة او عبرة في الكون ونحوه فيها وتوذيعة للتشبيه في قديم  
 نزاهة مدخلها عما ذكره من سوء نحوها فان هذا ذكر فيه سوءه وقد يقال حسنا لله  
 الشكر بل الله نعم لكن على جهة التمجيد والتمثيل على ذكر السوء فيمن ينزه عنه على حد بل ان الله  
 ومما الله ولا اله الا الله ونحوها في هذا المصداق قوله نعم عن السوء في يومه بخلاف حاش  
 الله ما هذا بل ان هذا الاملاك كرم اي شتره عما قالت فيه امرأة العزيز في الجوارح الشريفة  
 على اسم بمعنى ثروة او شترها منصف على المصداق الواقع موقع عاملة الحمد وفعل بمعنى  
 ثراء او زينة واسم فعل بمعنى ثراء او ارفع خلاف والاقوال باصح ونحوها في الجوارح وان  
 هشام بدل بنو بنيها في حاش الله في قراءة ابي التمال نحو محمد له وضافه في قراءة ابن  
 ابن مسعود وحاش الله كسبان الله وليس في حاشا كما كان عمر ابن عطية لانها لا تجوز في غير  
 الاستثناء ولان قوله اعلم الام الحارة في قراءة السبعة حاش الله اذا كان لا يدرى الجوارح ولو فيها  
 في قراءة غيرهم ولما ترك في قراءةهم مع هذا الاضافة فعل بنائها للشبه بحاشا الحرة وبقي  
 ان بنائها هو الحامل على القول بانها فعل واسم فعل ويند باعلاها في بعض اللغات يد  
 حتى وهو حرف تردي على وجه ثلثة عاطفة للمفرد على مثل وهي العاطفة لجزء من شيء على ذلك  
 الشيء ولا بد من كون الجزء اقوى واضعف من سائر الاجزاء في الحكم عليها في الكل  
 من غير اعتبار على سائر الاجزاء بمهمة ذهنية بان يكون الحكم مسئلا من الاضعف الى الاقوى فيها  
 الى من حولها كاتاتنا من حتى الانبياء او العكس كندم الحاج حتى المشاة فابعد ما غاية  
 الاجزاء قوة اضعفها ذهابا ونحوها واما حكمه ما قرع عن حكمها في الذهن بمهمة ذهنية  
 لان بناء الحكم حتى هذه على الترتيب فيندرج العقل في الحكم بموت الاضعف فالاقوى  
 الى ان ينهي الى الانبياء او بعدد الاقوى فالاعطف الى ان ينهي الى المشاة فالحكم على

يقول حتى يمتلئ من هذا الحكم عن سائر الاقوال سواء كان الواقع في الخارج ليس كذلك بان يتأ  
 قدم المشاهدة من تقدم الركبان متلا في الخارج لم لا لا تطفئ الجبل حتى على الصحيح ان عطف  
 على مجرد بولوا ظاهر العيد الجار وجوبا لو استحسننا ان لا للنفس المجازة ان احتملها كما عرفت  
 الشهر حتى في قوله وجاز كون ما بعد الحادجا عما قبلها اذا كان كالجزء نحو يعني العلم حتى  
 حديثه لان حديثه كجزء دون حتى لخواه ويختص العاطفة كالمجازة بالظاهر ولا تطفئ  
 ضمير عند بعض حتى يعني البيت كره ابن هشام الخضر اوى ولم اقف عليه لغيره ونسب اليه  
 في الاوضح ايضا فلا يجوز انام الناس حتى انا اولت وقد عرفت ابتداء واستيفاء فتدخل  
 على الجبل المستأنفة اسمية كانت كقولها فان لا القتل تلج بها انها بدعلة حتى ماء دجلة  
 اشكل ام فعلية فعلها مضارع كقراءته نافع حتى يقول الرسول يرفع يقول وماض نحو حتى  
 عضا مشبهة بكما ام منفية كمن زيد حتى لا يرد حتى ولا عمل للجبل بعد ما خلا لنا الزجاج عينا  
 في محلي حتى وقد بولم يرض حتى انهم لا يردون بكسر انا ذلوا كانت جارة للضم نحو لان  
 وبان وغيرهما ان حرف الجر انما يدخل على مفرد او بنا واول كقوله بنكره والعطف  
 بحرف فاعلموا في نحو جأ القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اراك ابتداء شية باضمار عامل بالبعدها  
 اي حتى جله ابوك ورايت اياك وفي الارشاد رواه سيوطي وابوعرو وغيرهما من العرب  
 لكنه لغة ضعيفة وفي الاوساطه غير معروف وفي المتن والاوضح اية قليل وتزدجارة  
 بمنزلة الى كامة في حرف البحر فيختص بالظاهر فلا يوجبها وحقا وحقا خلافا للبرك و  
 الكونية قياسا على حكاك في بيت هل على الضريرة يجوز كون ما قبلها انما يعني اية ما قبلها  
 كالشتم حتى زامها الفاعل جاعلة متصلا بما هو اوزا كقوله تصه حتى مطلع الفجر  
 فنقص عن العاطفة يجوز ذكر في الاجزاء قبل كامة وعندها كمت حتى الصباح اي تمت  
 الليل بخلاف العاطفة لوجوب ذكر ذي امر آء قبلها ليكون معطوفا عليه وهي جارة اضافة  
 عند الصيغة ونبأه عن الى عند القراءه كناية الواعين ونبأ قال وربما اظهر الى بعدها

وقد عرفت ان  
 في الجبل المستأنفة  
 اسمية كانت كقولها



حتى

كقولهم جاء الخرج حتى التينا فحسبنا منها على القاء احدهما قلنت فيه دليل على اختصاص  
الجارة بالقائه حتى قوتلوا الى حين ارادوا انخراطا على غير المتكلمين رجاء لدخول الجارة  
على دخول حتى على الصيغتين فحسبنا ان حتى يرفع الاسم بعدهما وينصب في خفضه والذي  
والذي هو عليها التخصف قط وقال الزمخشري ملغزها اخبر عن حوت نصب الحركات بما  
بعد ولا يعمل منها الا الجرح وحده والجارة هذه قد يصح بها المضارع بان ضميرها  
جاء في الفعل بناويل مصدر مجرود حتى كما سلتنا فضل الجنة كما ترى في حديثه الاضال  
ونصب الفعل لبن لا بها اي حتى خلا للكونيتين جملتها الا بان وترد بانا حتى على شئ  
جوها الاسم وما يعمل بها على الفعل هذا العكس في ان الظاهر انهما يعملان على لا يسن حتى  
ان ادخل الجنة حتى هذه التا معنى الكو ليه ثم ان يجمع عليه ما كعين حتى يجمع التا معنى  
او كى التعليلية كقوله لا تنفعوا علي من عند رسول الله حتى يفتضوا والاستثناء كقوله  
من قال بلس العطاء من الفضول حتما حتى يخرج وما ذلك ظيل اي لا ان يجوز ولا ليس  
هاتية ولا معلولا لما قبله لا اراه القاء وتزداد بطلانها لان الجواب المنع جعله شرطاً بغير  
وحصر هذا الجواب والى بطلانها في موضع ذكر في عقد الاضال وتزداد بطلانها  
الجواب شبهه الشطوط وهي الداخلة على خبر سندها ومضمونها لخصا لشرط منسوخة اكانا خبر  
وذلك اذا كان المبتدأ اسماً موصولاً بفعل او ظرفاً في ذكره موضوعاً باحد ما نحو الذي  
يأبى او في القار وله درهم ففهم بالقاء طان المراد في قرب ازوم اعطاء الدرهم على الاثبات  
مثلاً كقوله الجرح على شرط لا يخرج الاخبار بان الاثبات هو كل رجل ياتى في  
القار وله درهم او موصوفاً بالموصول باحد ما كقوله ان المون الذي تفرق منه فانه ملائم  
وهذه القاء خبر لا نه وفي بعض ما اثباتها قوله وما اصابكم من مصيبة فما كتب  
ايكم وتزداد بطلانها في شئ الترتيب وناظر المظوف عن المظوف عليه حكوا والعقب  
اي في خرج حكم ما بعدهما عقيب حكم ما قبلها بل المهملة معرفة وتخرج هادى والهمزة

في قوله  
 لا يوجب  
 الترتيب  
 في قوله  
 لا يوجب  
 الترتيب

بينهما لم يرد القول به فقالوا سلاما فقال سلاما كانت لكن لا يوجب تقدمه بل ترتيبه  
 المتعلقين عادة كترتيب عند قولنا قالوا لم يكن بينهما الا من اجل المحل ونقلت البصرة  
 فجاء اذا لم يرد البصرة ولا بينهما ونقص الاول بقوله اهلكناهم فجاؤها باسناد اخر ولو  
 فصح انه فقال ريب والثاني يقول اخرج المرعى فجعله غناء احوى واجيب عن الاول بان  
 المعنى في اهلكناهم عن الثاني بان التقدير انما هو في قوله غناء وبان الفاء تامة عن  
 ثم كانا نوب ثم كما ياتي وقد يجازي عن الاول بان الفاء قد تعطف الفصل على الجمل  
 يعني تفصيله لئلا ياتي حق التفصيل من حيث هو تفصيل ترتيبه على الامكان وثالثه منه  
 او ثلثه من حيث الذكر فوجه فصل وجهه وفصل وجهه وسبع واسم وقدمه واثالثه  
 القسم بقوله بنوعيه اي تفيد الترتيب بضمير فاعلم في معنى ما يوضحه ثم زيد فهو و  
 الذكرى اي ثلثه ما بعد من ما قبله في الذكر او استحالة التاخر لكونه تفصيلا لما قبله وهو  
 نادى فوج وبه فقال ريب ان افسر المراد ثلثه القول عن التاء بل القول بيان وتفصيل التاخر  
 فلا ترتيب حقيقة الا ان حق الترتيب الذكرى ناسم للفصل عن الجمل فيؤتى بالفاء اذنا  
 بذلك وقد تفيد الفاء العاطفة ترتيبا لاحتمال في الوجه على سابقها اي كونه مفرقا عليه  
 مسببا عنه فتبقى فاء السببية نحو اسأؤ زيد فصر يند ولحسن بكونه مفرقا عنه لا يقتضيه  
 عدم الماهية لقوله ثم انزل من السماء ماء فصبغ الارض فخرقها من نزول الماء وانضداد  
 الارض بسبب من ماله طوله وجعلها ابن هشام للتعقيب باب تزوجت فهدى فولدت  
 ونسب القول بانها سببية الى غير قبل ولا فاعدها الترتيب بل امله استيعاب السببية و  
 رابطها للخرق فخرقها بسبب على سببه والخرق على شرط من غير تخلف وقد تضمن  
 التامع اي جهن اذا فاعلت السببية ان تسمى بغير التبع وهي غير المنطق ما لم يرد قوله ان ذلك  
 وذلك القول الاخر هو القياس المنطقي المركب من مقدمتين احدهما التفسير والآخر الكبري  
 نحو لعل من غير كل متغير فاعلها حادث يدل على فاعله السببية لانها اخرجها حاصل

انفس

القياس مستبعد لذلك تسمى فاء التفرع ايضاً وقد نبهنا على التبيين عن محذوفه في  
 صلبها فلهذا قد فتح في ضميره عند بعض لاضاحها عن السبب المحذوف واخبارها عنه  
 نحو قوله فاصوب بعضا لنا فخرنا اي فخرنا فافخرنا او فخرنا فافخرنا فافخرنا فافخرنا  
 بينك اتركه يولد على وجهين اسماء او حرفا فالاسمية قبلها اسم فعل بمعنى يكون فيرفع  
 فاعلا ولا يوجب فعل ولا يبين على التكون وتلحقه توبا الوفاية مع اليا محذوف بها او قد في  
 درهم اي يكفيه او يكفي او ظرف بمعنى حسب مبتدأ على الضم وقد حذفنا هذا في  
 على التكون وفارق بالنون حفظا للتكون وقد تعرب فهو قليل بقى ذلك درهم نحو حسبك  
 او قد يغيرون كحبي درهم والحرف تحذف بالفعل المنصرف في الحرفي المثلث المجرد عن الحرف  
 والتوصيف في التفسير في حرف التثنية اباك وتفيد تقييد من حوله اذ استعملت مع  
 المضارع كذا كتب بمنزلة ربنا صفة اثبت بعضهم اذ تعارفا التحقيق معه لقوله نعم قد علم  
 الله وقد نرى قلبك هلك لان علمه تعالى ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع ولا يزول فلا يصف  
 للقلب ما لم يحققه على انها في القلب ايضاً الا انه فوجاه تقييد وقوع الفعل في نفسه  
 كذا يصدق الكذب لانه صد الكذب في تقييد متعلقه كما في الاثنين فقله وقوع علمه تعالى  
 ورؤيته كناية عن علمه وقوع معلومه من غير الاستحالة ان هو جلد ولم يتعلق علم الله ورؤيته  
 بما في المعنى قد يعلم الله المعقودين لوقوع التعويق وقد لا يعلمهم لعدم وقوعه وقد نرى  
 قلبك هلك وذلك كلما وقع منك قلبك فلا تراه لعدم وقوعه فلا يلزم ويجوز شي لا  
 يعلم الا براه او بغيره اخرى انما يلزم ان يكون رؤيته القلب قل من رؤيته علمه لا من علم  
 ورؤيته فيهما باون بعد فلا يلزم عدم رؤيته في الاكثر بل رؤيته علمه ولا محذور فيه و  
 هو حرف تحقيق مع الماضي غاليا فلا يفيد غيره الا انما تدخل على ماض متوقع كقول المتن  
 فها من الصلوة اذا جاءه كما نوا منظرين لذلك قبل اخباره وهذا اثر من جعلها للتو  
 والا فهو معنى انتظارا لوقوع حال التكلم بنا في الماضي اذا لا انتظارا لما وقع قبل وقد تقرر

قال المصنف في التو  
 انما هو في التو  
 انما هو في التو

أو الماضي من الحال تقول قلت فمحمّد الماضى القريب البعيد فاذقلت قد كنت بالقرية  
 عن حال النكاح ولذا لا تدخل ما للحال كلبس وعسى قال الشيخ رضى الله عنه لا بد من قدس من معنى التحقيق  
 ثم ينضم اليه بعض المواضع مع الماضى القريب من الحال مع التوقع بان يكون مصدقاً  
 للحال طبعاً فاعرض قريشاً تقولان توقع ركوب الافرقة ركب اى وقع ما كنت متوقفاً قبل  
 كلامي ومنه قد علمت الصلوة فيه مثله زعمان مجتمعة التحقيق والتوقع والتعريف قد تكون  
 للتحقيق والتعريف بنفسه لا كقولك قد ركب زيد ان لم يتوقع ركوبه وقد دخل على المضارع  
 الى التحقيق في الاعمال الثقيلة نحو ان الكدوب يتصدق وقد يحى معه للتحقيق فقط بغير داع  
 التقليل لقوله قد قد تزدى تطلب جهك هذا المحض كل المدة لا بأس به الا ان ظاهره لاكثر  
 ان التحقيق غير لازم لها الاتع الماضى فاما مع تقديره قطعاً الاتع القريب غير الغالب  
 وان معناها الاصل مع المضارع التقليل كما هو ظاهر الصريحان بشأن معنى الاصل هو  
 التحقيق مطمع الماضى المضارع وان التقليل والتعريف طارياً بالقرين كما هو ظاهر الشيخ  
 لاحاجة الى ان تكلف المحققون في الاينين اذ المعنى الحقيقي وهو التحقيق متحقق ولا قرينة على  
 ان زيد بل على عمد فالواو من ثم اى من اجل تقربها الماضى من الحال التزم كماله على جهة  
 المجهول في الجملة الفعلية المصنوعة به بالماضى لان الحال ينافى الماضى فلا بد من فعل يجعله  
 قريباً من الحال ليصح وقوع الجملة حالاً هكذا اعلل الاكثرون وجوبه في الجملة الحالية الماضية  
 وفي بحث مشهور ظاهر هو ان الماضى انما ينافى الحال بمعنى زمان لانك لا تكون الجملة حالاً  
 بمعنى كونها فعلية مبنية للحال والهيئة والفعل الماضى ليس حالاً بالمعنى الاول بل بمعنى  
 الثاني فلا يصح تصديقه لعدم منافاته للمعنى الثاني فوضت فلا ينفع لفظه لانه انما يجعل  
 الماضى قريباً من المعنى الاول المتفق هنا فلا يدخل في صحة الجملة الحالية بالمعنى الثاني وتقر الماخذ  
 من الحال بهذا التفسير بل ربما يبعد عنه نحو ما زبدى لعام الماضى وقد ركب فرسه  
 الحال بقرين بعامله زماناً وهو هنا متفق على حال النكاح نسبة فكلما افرق عن حال النكاح

الحالية

فكلا

ممكن بعد من زمان عامل ومشاء وهمهم اشترانا الحال بين العيين واستنباه على ذلك  
 ولم يزد وفي الاخذار على ما ذكره العلامة التفتازاني في المجلد من ان غاية ما يمكن ان  
 هو انهم استكن هو ايضا في الجملة الحالية لنا فاته مع الحال في الجملة ولو عجزوا ففصلنا بقدر  
 لجزء استقنا الفعلي قال وكثيرا ما يفيد فعل واقف في حال التكلم بما مضى واقف قبله بمذلوله  
 لكن قصدهم لم يلفظ قد بكسر فخر سورة الاستسقاء قولوا في العلاء اصدقه في مرتبة وفلان  
 حقا موسى بعد ما ان القس وقال المحقق الشريف هذا الجاه في المقام الى ذلك لوجه الاستسقاء  
 صوره فاقية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه ان كان منقولا من كلام الرضي  
 لكنه غير منفي قال والفتاوى ان الاصل في الاوقات في قوله المالة الاختصاص بالانتماء في زمانها  
 استقنا اليها واما في ما صوبتها بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمان التكلم في  
 معانيها الحقيقية وليس لك بمسند ضد من في القاء في مباحث حتى يكون الفعل  
 نظر الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا ظلت جاني زيد تكلم في المفهوم كون الزكوة  
 بالنسبة الى المجرى منقولة عليه فلا يحصل هناك الحال لمعاملها واذا ادخلت عليه قد  
 قريب من زمان المجرى وبفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الزكوة كان متقدما على المجرى  
 لكنه خارجة ولما اذا ظلت جاني زيد يركب دل على كون الزكوة في حال المجرى وج  
 يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجزئها بالجملة الواقعة جاعلا هذا الاستسقاء  
 اذا وصفتها الفهم كونه مستقبلة بالقياس الى معاملها انتهى وقد في بحث الجملة الحالية  
 من هذا يقيد الجملة بان هذا الاشكال في شرط الجزئها عن في الاستسقاء قد عرفت  
 هنا انما يندفع بهذا المقال فاقول نفع لك حقيقة الحال بزقظن على وجوبه  
 اسم فعل بمعنى استند وكثيرا ما يعطى بالفاء وهي فصيح منبهة عن شرطه من نحو قام زيد  
 فقط يفتح القاف وتجيء الطاء ساكنة اي اذا حكمت بقيامه فاشد عن الحكم بالقياس  
 ولا تجزئ عن غيره وظرف الاستغراق الزمان الماضي ما لكونه منفيما بقوله ما فعلته ولم افعله

تعالى فشيء من الأذننة الماضية وفيها إلى الثانية فمثلت في القاف مع صم الطاء  
 مشددة وهي الفصيحة ومع محققة أو مع سكونها ومعها مع القسدية والتخفيف والتخفيف  
 فبلا مستقبل لفظا ومعنى وقبلا العامة لا افضل قط بحسن وهو مشتق من قطنه لم  
 فشيء ما فعله قط ما فعله فيما انقطع من عري لأن الما حتى منقطع عن الحال والاستقبال  
 ونبت لفظها في مذهبنا إلى إذا المعنى مذهبنا خلقنا إلى الآن وعلى حركة لا يلقى ساكنها  
 فكانت العشرة في ألفا ياء وقد تكسر على أصل الغاء الساكنين ومن تنبع فانه طاء  
 في الضمة وقد خفف طاء مع ختمها واسكانها فالله في البيت الأول من وجهين آخرين  
 كونه طاء بمعنى حبه ونفع القاف وسكون الطاء محققة في طاء زيد او قط او خطه  
 درهم كمن حبيب وصبي وحسبك كما مر هذا أيضا لا ألفا ياء لوضعها على حرفين في  
 معنى بكونه افضل بمعنى كفى في تخطي بنون الوفاية ويجوز الحاقها في الأول حفظا للتوكيد  
 كافين وعن كبرك وهي اسم وضع كناية عن المقدار ترد على وجهين خيرة واستقامية  
 وبشر كان في البناء على السكون لوضعها على حرفين والافتقار إلى معنى التبريد في الإبقاء  
 عن الذات المقدرة بالمقدار المفهوم منها وفي لزوم القسدية سواء كانا منسدا من أم مفعولين نحو  
 كد رجل أو رجل عندك أو رايت فلا يعمل ما قبلها فيما بعد وخبرها عنه في قول بعضهم ملكك  
 كد عكيل حكاه الاختصاص إنما هو على أنه رديء مردودة وتخص الخبرية بغيرها القبرية مما بين  
 مقدرة لا بالاضافة فلا ينصب مفعولا أو مجموعا نحو كد رجل أو رجالا كد وتخص  
 الاستيفائية بنصبه نحو كد رجل عندك كجازه سيور الشيخ وابن هشام وغيرهم من المحققين  
 جرة بشرط دخول حرف جر على كد فانه يجوز فيه النصب وهو الكثير والخبر طلبا ليعبى درهم أو درهما  
 بصت ومنه وسئل الكتاب على كد جديع بينك وبين رجل بأن التبريد هو المتيقن من كد  
 الداخل عليها كانه دخل على خبرها الهمزة في جرة قول ثالث بالمجاز مطلق ثالث بالمنع كأنه  
 تخصص الاستيفائية أيضا بلزم أفرادها إلى أفراد غيرها لا يجمع لا شيء وإنما نحو قولهم كد لك غلمانا

فقالوا المير في محذور تقديره كمر نفسا لك حال كونهم علما نا اي مملوكين فكذا الحال  
 وعامله الطرف الاخر من معنى الفعل فلا يجوز كذا علما نا لك لا منشاء تقدم الحال على عامله المحذور  
 اي على غير بتعيينه بمعنى الفعل ان شبهه بطريق وهو اسم ترد على وجهين شرطه غير عامله  
 عبدا اكثر وعامله المحذور الفعلين الشرط والمجوز عند الكوفيين ديونه قياسا واما التحليل  
 مخير كيف يخرج المجازات في تحكيمة يكون كون لان فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط  
 الا انه لم يجمع الجوز بها في سعة وفي اللباب قد جاء كيف تصنع اصنع بالمجوز وهو ضعيف  
 وهو صحيح في جملة ما سعة ونقل التحليل اخرى بالتعويل الا ان الشهادة على الاثبات  
 مقدمة على الشهادة على النفي فاصنفها مائة يطلب بها تصورها لشيء وترد على  
 اوجه ففهم خبر البتة اولا وكان ولو خاتمة في تحكيمة زيد وكيف كنت واصبحت فمفعول  
 ثانيا في تحكيمة ظننت زيدا وثالثا في تحكيمة علمت فربك وهما ايضا خبران في الاكل  
 واما في تحكيمة جاء زيد اي على اي حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيدا صححتم  
 سقيم وكيف جاء زيدا ركبنا ام ما شيئا وقال ابن هشام ثا في مفعولا مطلقا ايضا تحكيمة  
 فعل ربك اذا المعنى فعل فعل ربك وقد اشبعنا المقال في بيان بياها الهيئة والحال  
 في بحث الحال وقال السير والافقش لهما اسم غير ظرف وعليه المحققون فتحلها الترفع  
 مع المبتدأ والتصب غير وعن سيبويه انها ظرف فتحلها عنده نصب ثما وقال ابن  
 مالك يقل احدان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا لكنها لما تفسر لقولك على  
 اي حال كونهما مؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور  
 يطلق فتحلها اسم للظرف مجازا واستحسنه ابن هشام وايدى بالاجماع على ابدال المرفوع  
 في تحكيمة ان لا يحل ام سقيم اذ لا يبدل مرفوع من منصوب وعلى هذا ظلال تراعى متى في انهما  
 مرفوعا للحال مع المبتدأ لانه لو ترده شرطية فقطضى امتناع شرطها الامتناع عن تهاوه  
 استلزام امدى لسان ام وجود شرطها بجوابها اي لوجوه كقولهم لو كان فيها الهة الا

الله لفساد أي يمتنع أن يكون الله جبراً فلهذا ما فاضله أو يمنع الأول لا يمنع الثاني من شرط  
 امتناع الأول من ملزوم كمنع الملزوم والحاصل أن لو قيل على امتناع الشرط لا امتناع الجبر  
 بمعنى أنه يقع الشرط في الزمان الماضي فلم يقع بعدم وقوعه الجبر في ذلك الزمان فعمل الشرط عليه  
 عقد السببية والمسببية من جملة الشرط والجبر كما في جميع أدلة الشرط لأن لو نفذ الشرط  
 بالزمان الماضي فنفذه غيرها بالمستقبل تقولان جئنا بما ينبغي من الزمان أنك فيه فإذا  
 انقضى زمانه لم يعد الجبر وجب أن يكون في الماضي أو في المستقبل أو في الحاضر وهذا  
 معنى قولهم الشرط بان سابق على الشرط بل هو من ثم يخص لوم من بدأ ولو نفذ الشرط في الماضي  
 أي بفعل حاضر بمعنى كما مر لو كان ما ضاموا لا لفظ الجبر لو لم يكن في هذا لأن الغرض  
 تركب أي في الماضي هناك وترى بمعنى أن الشرطية مغلولة بالسببية والمسببية من جملة  
 في المستقبل ليس هذا أيضاً جازمة وإن غلبت بعضاً خلافاً لبعضهم يجوز أن يروى  
 المذكور بمعنى أن في التخييل لو أن أي لم تكن لاجتماعه إلى الله فلا تقتضي جواباً ومصدراً  
 لتأويل مدغولها مصدره وقد مضت مشروعة في الموصول الجبر كما لو لا وهي حرة  
 شرطية لربط امتناع جوابه بوجود شرط وعقد السببية والمسببية بينهما في الزمن الماضي  
 لولا على تلك الحال أي على تلك الحال لم يكن هذا كذا وجود على عدمه يخص بالحل الالتمية فأي هذا  
 مرفوع بالابتداء والخبر ثم قد تدخل على الفعلية الواقعة صلة خبره صدى بقوله نعم لولا أن  
 كان من المبشرين البشاي لولا كونه منهم ويغلب بل يجب مما حذف الخبر لأن كان الخبر كوما  
 مطلقاً أي معناه كالكون والخصوص والوجود وإنما التزم حذفه منها لانهاءه أي امتناع  
 جوابها أي قربة على الجبر والجواب سادس قد التزم واحد الخبر مع التزمه وما سادس  
 كما مر من جوف تخصيص أيضاً فتكون النتيجة على ترك الفعل والتدريج فخص بالماضي لفظاً  
 والتخصيص والتزنيب فخص كذاهما من حرف العرض والتخصيص بالمضارع ولو كان مضارعاً  
 فأول القول لولا أنه يثبت زيدا التزم المخاطب عن من زيد وتوحي عليه أي لضرته ولو كان

من جملة  
 من جملة

من جملة  
 من جملة

نعم



[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠